مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا

٢٠١٠-٢٠١١

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع كلما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

يقصد بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

E/ESCWA/EDGD/2011/8
ISSN. 0255-5123
11-0383

UNITED NATIONS PUBLICATION

لمحة عامة

يعكس مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للفترة ٢٠١٠–٢٠١١ التغيرات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة بين العقديْن الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين. ويتضمن هذا المسح مجموعة من الملاحظات والبيانات، كما يسعى إلى فهم وتفسير ديناميات الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية. أما التحليلات المعمقة أكثر فهي واردة في مطبوعات رئيسية أخرى تصدرها الإسكوا. ويهدف هذا المسح إلى تقديم لمحة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن والتوقعات لعام ٢٠١٢ لفائدة الجهات المعنية من القراء، والحكومات، والجمهور بشكل عام.

ووسط مشهد يعتريه الكثير من التقلبات والتغيرات عقب الانتفاضات العربية، بات من شبه المستحيل فهم الحاضر في ضوء الماضي القريب واستشراف المستقبل في المدى المنظور. فكافة القواعد الأساسية للاقتصادات العربية التي كانت سائدة خلال العقود الماضية قد وُضعت على المحك، ومنذ بداية عام ٢٠١٠، يخضع الاقتصاد السياسي للعقد الاجتماعي السابق لمراجعة دراماتيكية وضعته موضع شك لا بل اعتراض صريح من قِبل حشود المحتجين في العديد من المدن العربية. وبالتالي، يعطي هذا المسح في الدرجة الأولى لمحة تقنية عن العوامل والمتغيرات الأساسية التي تؤثر على الاقتصادات العربية، مع محاولة لردم الفجوة الهائلة بين الدائرتين الاجتماعية والاقتصادية عبر تخصيص فصل للسياسة الاجتماعية والتركيز على الاتجاهات الأساسية الراهنة في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وفي ضوء الدور المركزي للاقتصادات القائمة على النفط في المنطقة، يدرس هذا المسح عن كثب الاتجاهات الحالية والمتوقعة لأسعار النفط وآثارها على الحيز المالي، وبالتالي على الإنفاق على رأس المال الاجتماعي والإنتاجي.

ويستعرض المسح أنماط نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بتوفير فرص العمل. وفي عام ٢٠١٠، شهدت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة عاماً آخر من النمو المتسق، إذ قُدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ ٣,٨ في المائة. وعقب التحسن الذي شهدته اقتصادات منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، استفادت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من هذا المناخ الخارجي الإيجابي لناحية التحويلات وارتفاع مستويات السياحة والاستثمارات بين بلدان المنطقة. وتختلف آفاق النمو في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من بلد إلى آخر، وهي تتأثر بموجة التحركات الاجتماعية التي انتشرت في المنطقة. فعلى سبيل المثال، سجل الاقتصاد المصري نمواً بنسبة تفوق الـ ٥ في المائة في الربعيْن الأوليْن من السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ قبل أن يشهد انكماشاً بنسبة ٣,٨ في المائة في الربع الثالث من السنة نتيجة الاضطرابات الاجتماعية. غير أن عام ٢٠١١ يشهد بعض التراجع في أرقام النمو جراء الوضع السياسي الذي يُعتبر رهناً بالانكماش المتوقع في الجمهورية العربية السورية واليمن وبتأثير هذا التراجع على آفاق النمو في الأردن ولبنان، وتباطؤ النمو في مصر. ونتيجة لذلك، يبدو أن توقعات النمو على المدى القريب جداً سلبية، خاصة وأن أجواء الريبة السياسية تُثقل كاهل الاقتصاد. أما التوقعات على المدى البعيد فتبشر بالخير، ما إن تنعم هذه البلدان بالاستقرار من جديد.

ويبين المسح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بطبيعته لا يسمح بتوفير فرص عمل كثيرة. فمنذ عام ٢٠٠٣، وباستثناء عام ٢٠٠٩، لم يؤد نمو الناتج المستمر على صعيد المنطقة ككل إلا إلى تخفيض طفيف في معدلات البطالة المرتفعة. وتُعدّ البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، مسبباً رئيسياً للاضطرابات الاجتماعية التي تجتاح شمال أفريقيا وغربي آسيا، إلى جانب أنظمة الحماية الاجتماعية غير الفعالة والقمع السياسي. فمعدلات البطالة في صفوف الشباب في المنطقة تبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدلات البطالة الإجمالية. ويُعزى الفائض في اليد العاملة إلى عوامل عديدة، وهي: (أ) النمو المتسارع للسكان والقوى العاملة؛ (ب) ارتفاع نسبة مشاركة النساء؛ (ج) عدم ملاءمة أنماط العرض والطلب في مجال العمل؛ (د) تشبُّع القطاعات العامة؛ (هـ) هجرة قسم كبير من القوى العاملة، لا سيما إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ومن المفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرص العمل بحيث يساهم بطريقة غير مباشرة في تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة. وهو يساهم في تعزيز التكنولوجيا، والمهارات الإدارية، والقدرات الإنتاجية، وغيرها؛ وهذه الأمور بدورها تسمح بالحد من الفقر بطرق مباشرة وغير مباشرة. غير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسكوا تتوخى بمعظمها الربح ولا تعزز بالضرورة توفير فرص العمل بشكل كبير. وبالتالي، فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل ليست دليلاً على ارتفاع معدلات التشغيل. وقد أظهرت التجارب التي مرت بها بلدان عدة أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التخفيف من وطأة الفقر أمر يعود بشكل كبير إلى السياسات التي تعتمدها البلدان المضيفة والرامية إلى تعزيز وتوجيه الأموال نحو القطاعات ذات العمالة الكثيفة والمكوِّنة للقيمة.

وكانت عمليات نقل التكنولوجيا محدودة، ذلك أن معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل تستهدف قطاع العقارات أو قطاع التعدين. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تم استثمار ٤٠ في المائة من إجمالي التدفقات في عام ٢٠٠٩ في استخراج النفط وقطاع العقارات. وفي مصر، تم استثمار ٥٣ في المائة من إجمالي التدفقات في السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ في قطاع النفط. وفي اليمن، تم استثمار ١٠ في المائة فقط من إجمالي التدفقات في عام ٢٠٠٩ في قطاعات الصناعة، والسياحة، والزراعة، بينما تم توجيه التدفقات الباقية نحو قطاع الخدمات.

وتوفر التحويلات مصدراً هاماً لرؤوس الأموال الخارجية بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية. وقد تخطت التحويلات إلى البلدان النامية، والبالغ حجمها الإجمالي ٣٠٨ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، المساعدة الإنمائية الرسمية المقدرة بـ ١٢٠ مليار دولار. وبحسب البيانات المتوفرة لدى البنك الدولي، شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٠ نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكلت التحويلات ٤ في المائة. وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن التحويلات تتمتع بمناعة أكثر من بقية أنواع التدفقات، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما خلال فترة الأزمات، لأن التحويلات ترسلها أفواج من المهاجرين خلال عدد من السنوات. كما تشير الإحصاءات إلى أن تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية انخفضت بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، لكنها عادت وارتفعت بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ويتوقع أن تستمر التحويلات في النمو خلال الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ بنسبة ٧,٣، و٧,٤، و٧,٩ في المائة على التوالي.

وفي المنطقة دليل قاطع لوجود رابط قوي بين تلقي التحويلات والحد من الفقر. كما أن دراسة التجارب التي مرت بها البلدان الأعضاء تُثبت أن ظروف معيشة عدد كبير من الأشخاص قد تحسنت نتيجة التحويلات التي تتلقاها الأسر الفقيرة.

إن ضعف البنى التحتية في منطقة الإسكوا يحدّ من أداء نظامها المالي مما يقوّض التنويع والقدرة التنافسية. كما أن الحصول على التمويل في هذه المنطقة محصور للغاية. فبحسب البنك الدولي، تلقى عدد صغير من المؤسسات الكبيرة حصة غير متجانسة من إجمالي القروض. ومن جهة أخرى، تملك ٢٠ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوط اعتماد تمثّل ٨ في المائة فقط من إجمالي القروض في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يعود التمويل الصغير بالفائدة على ١,٨ في المائة فقط من السكان الراشدين، ذلك أن القروض الصغيرة المستحقة تساوي ٠,٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. أما تمويل الإسكان فلا يزال في بداياته إذ يشكل أقل من ١٠ في المائة من إجمالي حافظات الأوراق المالية في المنطقة.

ومن المواضيع الرئيسية التي يعالجها هذا المسح أوجه التكامل الممكنة بين المجموعات الثلاث من البلدان في المنطقة: البلدان المصدرة للنفط، والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وأقل البلدان نمواً، لا سيما على صعيد الحيز المالي.

لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١١ في الحد من الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، إذ انخفض من ٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦,٢ في المائة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تدنت هذه النسبة من ١٤,٣ في المائة إلى ١٠,٨ في المائة، وفي البلدان غير التابعة لمجلس التعاون الخليجي انخفضت من ٧٥,٩ في المائة إلى ٦٢,٥ في المائة. وبينما يسلك الدين العام اتجاهاً تصاعدياً، ساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الحد من آثار هذا التصاعد.

وبعد التدهور الحاد الذي وقع في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة العالمية، بدأ ميزان الحساب الجاري للبلدان الأعضاء في الإسكوا بالانتعاش في عام ٢٠١٠. وقد تأثرت البلدان المستوردة للنفط في المنطقة سلباً بظروف أسواق السلع الأساسية في العالم. وبالتالي، يُمكننا أن نلحظ وجود اتجاهين مختلفين في المنطقة هما: (أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي تتمتع حالياً بفوائض كبيرة في ميزان الحساب الجاري، وهي فوائض لم يقابلها عجز في حسابات رأس المال، ما أدى إلى ارتفاع الاحتياطات الأجنبية؛ (ب) البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تسجل عجزاً متزايداً في الحساب الجاري.

وبعد النجاح الذي أحرزته التدابير المالية التي اعتمدتها البلدان الأعضاء لمواجهة الآثار الانكماشية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، سمح ارتفاع أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٠ لبلدان مجلس التعاون الخليجي بالإبقاء على السياسات المالية التوسعية التي بدورها أبقت هذه البلدان بمنأى عن الاتجاه العالمي القاضي باعتماد تدابير التقشف المالي؛ أما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فكانت مقيَّدة أكثر في حيِّزها المالي. بالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت سياسات مالية تحفيزية على صعيد الحسابات الجارية وحسابات رأس المال في المنطقة في عام ٢٠١١، فضلاً عن دعم الميزانيات العادية عبر اتخاذ تدابير اجتماعية استنسابية، وهي محاولة من قبل الحكومات لعزل شعوبها عن الانتفاضات العربية. هذه الخطط الاجتماعية السخية التي تتضمن زيادة التحويلات الاجتماعية ومستويات الأجور، وتوفير فرص عمل

جديدة في القطاع العام، وزيادة مساعدات الإسكان الخاص، قد أتت علاوة على نفقات سبق تخصيصها في الميزانية في إطار خطط واسعة للتنمية بدأ العمل بها في الفترة ٢٠١٠–٢٠١١.

إن المشاكل الاجتماعية التي تواجهها منطقة الإسكوا حالياً، والمرتبطة بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والهجرة العشوائية من الريف إلى المدينة، تترافق مع تحديات بيئية خطيرة منها شح المياه، والجفاف، والتصحر. ويشكل هذا الوضع عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والشاملة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، يستعرض هذا المسح الآفاق الحالية لمسار التنمية المستدامة في المنطقة، ويسلط الضوء على التحديات التي تقف في وجه تحقيق الأمن الغذائي.

ونظراً إلى المناخ الجاف السائد في منطقة الإسكوا ومحدودية إمكانات الأراضي الصالحة للزراعة وشح الموارد المائية، لا تُعتبر الزراعة عادة من المجالات ذات الأولوية في هذه المنطقة. ولكن، مع بلوغ عدد السكان ما يقدر بـ ٢٦٠ مليون نسمة وتخطي معدل النمو ٢,٥ في المائة، والتفاوت المستمر بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، والتقلب المتزايد في أسعار الغذاء، وتدهور الوضع الاقتصادي والبيئي في معظم المناطق الريفية، باتت مسائل الزراعة والأمن الغذائي من القضايا الأساسية والتحديات الكبيرة في بلدان المنطقة. وللأسف، من غير المتوقع أن يتحسن الوضع قريباً في ظل تعدد الأزمات العالمية الراهنة، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية، وتقلبات أسعار النفط، والأزمة البيئية (تغيّر المناخ واستنزاف الموارد)، فضلاً عن الأزمات الاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الإقليمي في إطار الانتفاضات العربية.

وبشكل عام، إن الأوضاع الاقتصادية السائدة في عام ٢٠١١ والتحديات الاقتصادية المستقبلية في منطقة الإسكوا هي إلى حد كبير نتيجة للديناميات الاجتماعية غير المسبوقة التي غيّرت نظرة العالم إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به الشعب العربي. فقد انطلقت موجة الحراك الشعبي التي انتشرت بسرعة في المنطقة من دوافع تغيير داخلية وأساسية. ولكن هذه الدوافع كانت متشابهة للغاية في التحركات الاجتماعية التي شهدتها بلدان عربية مختلفة وقد أتت نتيجة تراكم الإخفاقات على مستوى التنمية لسنوات عديدة.

ويَظهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأعضاء في الإسكوا في ارتفاع معدلات البطالة والعمل غير الرسمي، والفقر المتعدد الأبعاد، وأشكال مختلفة لعدم المساواة، والتمييز ضد النساء والشباب ومجموعات مستضعفة أخرى. وقد شكل عام ٢٠١٠ نهاية عقد موصوم بغياب التحسن المنشود على كل هذه الجبهات.

وتفوق نسبة البطالة في صفوف الشباب نسبة البطالة الإجمالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وليست هذه المشكلة دورية، بل هي عبارة عن تحد هيكلي متجذر يمنع البلدان من الاستفادة من قدراتها الإنتاجية الكاملة. واستناداً إلى بيانات تغطي فترة ٢٠ عاماً، أظهرت منظمة العمل الدولية أن نسبة بطالة الشباب ما زالت حوالى ١ لكل ٤ شباب من الذين هم في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من التقدم المحرز على مستوى التعليم للإناث والذكور[1].

وتترافق البطالة في المنطقة مع مشاكل أخرى مثل العمالة الناقصة والعمل في القطاع غير النظامي وهي مشاكل يُعتبر قياسها أكثر صعوبة. وبحسب معظم الدراسات، يعمل ما بين ثلث ونصف عدد

العاملين الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة في القطاع غير النظامي. وهذه التقديرات تختلف بحسب تعريف القطاع غير النظامي، إذ إن هذا المفهوم مطاطي جداً. وبحسب صندوق النقد الدولي، يُعدّ حجم الاقتصاد غير النظامي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الإسكوا كبيراً بالمقارنة مع بقية البلدان النامية في العالم، إذ يشكل ثلث الناتج المحلي الإجمالي على الأقل في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. وفي مثل هذه الظروف، تُحرم شريحة كبيرة من السكان من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

ويعود التراجع الضئيل في نسبة الفقراء العاملين خلال فترة ١٠ سنوات إلى تدني معدلات نمو إنتاجية العمل في المنطقة. كما أن الفقراء العاملين لا يشكلون سوى جانب واحد من جوانب الفقر الأكثر تعقيداً في المنطقة.

ويُظهر تقييم معدلات الفقر في المنطقة العربية استناداً إلى خط الفقر ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم نتائج ضئيلة، أي أقل من ٥ في المائة خلال العقد الماضي. لكن، عند رفع العتبة إلى ٢,٧٥ دولار في اليوم، تصل هذه النسبة إلى ٤٠ في المائة[٢]. وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من السكان يتجمع حول الخط الأدنى للفقر، وهو أمر لا يلقى اهتمام صانعي السياسات في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، قد تنحدر هذه الشريحة من السكان بسهولة إلى خط الفقر المدقع، لا سميا في أوقات الأزمات، كما هو الحال في الوقت الراهن.

وتشكل السياسة الاجتماعية حلقة أساسية في نشأة واستدامة أنظمة سياسية اجتماعية واقتصادية في المنطقة يمكنها أن تكون ديمقراطية وتنموية في آن. ولا بد لأنظمة السياسات الاجتماعية الجديدة المحتمل ظهورها أن تنبثق عن حوار اجتماعي دقيق بين مجموعات المصالح المختلفة.

ويُعتبر إصلاح التعليم في منطقة الإسكوا حاجة اجتماعية واقتصادية وعنصراً أساسياً في أي نظام ديمقراطي وتنموي مستقبلي للسياسات الاجتماعية، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. فالتعليم، أولاً، لا يساهم سوى بشكل محدود في الحراك الاجتماعي في المنطقة. وثانياً، فشل التعليم إلى حد كبير في المساعدة على التخفيف من مشاكل البطالة في المنطقة نظراً لعدم التطابق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وتدريب الخريجين. وثالثاً، يحرم تدني نوعية التعليم المنطقة من القاعدة الصلبة التي تشكلها المهارات والتي تُعتبر ضرورية لكسب القدرة التنافسية في الاقتصاد الدولي.

ويمكن استشراف ذلك في البلدان القائمة على الصناعات الهيدروكربونية والتي تمر بمرحلة انتقالية نحو هيكليات أكثر تنوعاً بموازاة تراجع ثروتها النفطية. ولكن، خارج منطقة مجلس التعاون الخليجي أيضاً، جاءت مستويات التحصيل العلمي في بلدان المنطقة المنخفضة والمتوسطة الدخل أدنى بكثير من المستويات المتوقعة قياساً لمستويات نصيب الفرد من الدخل.

ويحدد مسح أجراه مؤخراً البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية في منطقة الإسكوا بوضوح النقص في مهارات العمل، بما فيها تلك المرتبطة بالتواصل وحل المشاكل وعمليات الإدارة والتنظيم، كأحد العوائق الأساسية لتوظيف الشباب. فقد اشتكى أرباب العمل من عدم ملاءمة مهارات الخريجين الشباب لاحتياجات سوق العمل نظراً لقدم المناهج أو النقص في التدريب المهني، فضلاً عن تدني نوعية المهارات المشتركة بين الوظائف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التفكير النقدي، وحل المشاكل المعقدة والمتعددة التخصصات، والاستخدام المبتكر للمعرفة، وآداب العمل.

إن إخفاقات التعليم وأوجه التصلب في سوق العمل في البلدان الأعضاء في الإسكوا يعزز بعضها البعض الآخر وهي تكمن وراء مشاكل البطالة في المنطقة. ومما يزيد المشكلة تفاقماً الدور المهيمن للقطاع العام باعتباره المستخدم الأساسي.

وتعميم التعليم الجيد شرط من الضروري توافره لتحسين النوعية وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للعمالة المنتجة، مما يساهم أيضاً في تعزيز الكفاءة والمساواة. وفي حال مواجهة قيود مالية أو قيود مرتبطة بموارد أخرى، يجب أن يقوم التقنين في توفير التعليم العالي على أساس قدرة الطالب لا خلفيته.

وفي إطار تصحيح بلدان منطقة الإسكوا لسياساتها الاجتماعية، يتوجب عليها تجديد أنظمتها التعليمية لخدمة إمكاناتها البشرية على نحو أفضل وتحسين الوصول إلى التعليم. وعلى هذا المستوى، تبقى الأولوية لنوعية التعليم والقدرة على تحمل تكاليفه. وقد تشكل زيادة الموارد والاستثمارات في البنى التحتية المادية وسيلة للحد من لجوء المدارس إلى نظام الفترتين. وتُعتبر التحولات النوعية حاجة ماسة في هذا الإطار حيث لا بد من توفير التدريب الحديث والمتقدم للمدرسين. كما أن تحويل التركيز إلى اكتساب المهارات، بما فيها تلك المرتبطة بالتحليل وحل المشاكل والتواصل، والتدريب على الجهوزية للعمل، يجب أن يكون أكثر انتشاراً من أجل تحقيق مستوى أفضل من المواءمة بين المهارات واحتياجات سوق العمل. وبعبارات أخرى، تحتاج المنطقة إلى تطوير استراتيجيات «التعليم من أجل التشغيل». وبحسب ما يشير إليه ماكنزي وشركاؤه (McKinsey and Company, 2011)، يعني ذلك تطوير و / أو تعزيز التدريب المهني، وإدخال معايير لضمان الجودة لكافة الجهات الموفرة لهذا التدريب، مع إيلاء المدارس والجامعات في القطاع العام مهمة تعميم الوصول إلى التعليم العالي الجودة للجميع، وبحيث يكون معيار الاختيار قائماً على القدرة الفطرية للطلاب[٣]. ورغم أن حل مشكلة البطالة يعتمد على قدرة الاقتصادات على توليد فرص عمل جديدة، تُعتبر هذه التحسينات في قطاع التعليم والفائدة التي تعود بها على التنمية البشرية حاجة ملحة.

وتُظهر مؤشرات الصحة العامة في المنطقة العربية تفاوتاً كبيراً بين البلدان، مما يعني أن الصورة الشاملة لا تعبر عن الواقع إلا بشكل جزئي. ومن غير المفاجئ ارتباط هذا التفاوت بمعدلات الدخل المختلفة في المنطقة. ففي حين تسعى بلدان مجلس التعاون الخليجي جاهدةً ليكون أداؤها ناجحاً في القطاع الصحي، لم تُسجل أقل البلدان نمواً، أي السودان واليمن، تقدماً يذكر على هذا المستوى. وبشكل عام، تم إحراز تقدم منذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في مؤشرات أساسية في مجال الصحة مثل العمر المتوقع، ومعدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس، ومعدلات وفيات الرضع، وفي تحسين تغطية المرافق الصحية ومجمل معدلات الإنفاق الحكومي على الصحة. لكن التدقيق في التحليلات الخاصة بكل بلد تبرز ضرورة وضع تصور جديد لدور الدولة والمؤسسات العامة في إتاحة فرص أفضل لتحسين مؤشرات الصحة على نحو متساو في كل أنحاء المنطقة.

وفي عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة ١,٦ في المائة في الجمهورية العربية السورية و١,٥ في المائة في اليمن و١,٣ في المائة في السودان، مما يدل على تنمية بشرية منخفضة (بحسب مؤشر التنمية البشرية المنخفضة المحدد بـ ١,٨ في المائة أو أقل). أما الأردن فقد حقق نسبة إنفاق بلغت ٥,٤ في المائة وهي الأعلى في المنطقة وتتخطى مستويات الإنفاق في بلدان مجلس التعاون الخليجي كافة، مثل الإمارات العربية المتحدة (١,٩في المائة)، وقطر (٢,٩ في المائة)، والمملكة العربية السعودية (٢,٧ في

المائة[٤]. وبشكل عام، فإن النقص في الإنفاق الحكومي يتجلى في الإنفاق المحدود للضمان الاجتماعي على الصحة والإنفاق الفائض من الأموال الخاصة.

وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يعاني السكان من عدم المساواة في فرص الوصول إلى الرعاية الطبية نتيجة لعدم توفر الضمان الاجتماعي الملائم، مما يجعلهم شديدي التأثر في حالات المرض والإصابة. وتظهر التقارير أن النقص في الأولوية المعطاة للرعاية الصحية في المنطقة قد أثر سلباً على الجانب التكنولوجي الذي بقي متأخراً من حيث النوعية والملاءمة. علاوة على ذلك، فإن فرض رسوم الاستخدام واستعادة الكلفة قد زاد من الضغوطات على الفئات التي تعاني من الفقر الشديد. ويفيد صالحي–أصفهاني (Salehi-Isfahani, 2010) بأنه بعد أن باتت فترات الانتظار أطول والخدمات أقل توفراً في المرافق الصحية العامة، يجد المستخدمون أنفسهم مضطرين أكثر فأكثر إلى اللجوء إلى القطاع الخاص الأكثر كلفة.

وتتوزع الأنظمة العامة للرعاية الصحية على نحو غير متساو في المنطقة. ففي حين تتوفر الأنظمة العامة للرعاية الصحية في كافة البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لا تغطي هذه الأنظمة جميع السكان، مهملة بشكل خاص المناطق الريفية والفئات ذات الدخل المتدني. فهذه الأنظمة تتوفر عادة في المدن، وتركز نشاطها على الرعاية المتقدمة التي غالباً ما تكون ضئيلة الجودة، وهي تعاني من التجزئة[٦].

إن الاعتراف بالرعاية الصحية الأساسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا على أنها حق شامل لكل المواطنين لم يتحقق بعد. ولا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب لتوفير مرافق الرعاية الصحية المجانية أو بتعرفة مدعومة بشكل كبير. فغالباً ما يقتصر الوصول إلى المرافق العامة للرعاية الصحية على موظفي القطاع العام. وبالتالي، لا يستفيد سوى ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من السكان من أنظمة الرعاية الصحية العامة، وهي نسبة العاملين في القطاع العام. أضف إلى ذلك أن الأنظمة مجزأة لأن التمويل وإدارة المخاطر يتوزعان بين الصناديق العامة والوكالات العامة المعنية، مما يجعل الأداء في هذا المجال يفتقد إلى الفعالية ومشوباً بشوائب كبيرة[٧].

وفي حين يمكن لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تتباهى بتمتع سكانها بأنظمة أفضل للرعاية الصحية مقارنة مع باقي منطقة الإسكوا، فأداؤها غير مُرضٍ فيما يتعلق بتوفير التغطية الصحية لغير المواطنين، لا سيما العمال المهاجرين.

ومن الظواهر الأخرى الجديرة بالاهتمام اللجوء المستمر والمكثف إلى الرعاية الطبية في الخارج، مما يدل على غياب الحافز الملائم لتعزيز البحث والتطوير في أنظمة الرعاية الصحية الناشئة.

وقد تطورت الرعاية الاجتماعية في بلدان منطقة الإسكوا انطلاقاً مما كانت عليه في إطار النظام السلطوي القديم الذي تهيمن عليه جماعات المصلحة والذي تبلور في الخمسينيات والستينيات. فقد تم اعتماد مكونات شعبوية لا تزال قائمة حتى اليوم مثل دعم المواد الغذائية والطاقة. وقد تكون إجراءات الدعم المذكورة لاقت شعبية وساعدت في الحفاظ على النظام السياسي في هذه البلدان، إلا أنها لم تكن ملائمة لأسواق العمل في المنطقة، لا سيما في الإطار العالمي. ويَظهر هذا الخلل جلياً في عدم تحقيق الاستخدام الأمثل لإحدى مزايا المنطقة الأكثر قيمة، ألا وهي القوة العاملة الشابة والمتعلمة.

والمنافع الاجتماعية مثل معاشات التقاعد وبدلات المرض والإصابة متاحة للعاملين في القطاع الحكومي أو في المؤسسات النظامية الواسعة النطاق في القطاع الخاص، لكنها غير متاحة خارج هذا الإطار.

ويحاول هذا المسح، من خلال تسليط الضوء على نواحي العجز الاجتماعي المبينة أعلاه، إقامة «رابط على مستوى السياسات» يدمج ما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية. فقد كان الفصل ما بين السياسات المذكورة انعكاساً للسياسة الاقتصادية القائمة على الإقصاء، حيث شكل تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بدلاً من تحقيق الاستفادة القصوى على المستوى الإنساني الإطار المرجعي للاقتصادات العربية.

وبعد عام استثنائي من الثورات والتغيرات المصيرية، فإن تحليل البيانات حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة قد أدى إلى استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

(أ) لم يعد بالإمكان الحفاظ على السياسة الاقتصادية القائمة على الإقصاء التي كانت سائدة في العقد الماضي. فقد أدى التعويل على الاقتصاد باعتباره المحرك الوحيد، وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أداة القياس الوحيدة، إلى إخفاء العجز الهيكلي في نظام الحكم والمجتمعات في منطقة الإسكوا؛

(ب) تشكل عوامل التنوع الاقتصادي، والمنافسة، والتكامل الإقليمي، وتعميق الأسواق المالية، مصحوبة بأجندة اجتماعية شاملة، التوجهات الأساسية للسياسات التي ينبغي أن تباشر المنطقة في اعتمادها على الفور؛

(ج) تشير الإحصاءات ذات الصلة بوضوح إلى فصل شبه فصامي بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية في المنطقة، مما يعمق الطابع الإقصائي للعقد الاجتماعي للدولة الريعية؛

(د) تشير البيانات بوضوح إلى أن المنطقة تتمتع بقدرة فريدة على مواجهة التحديات التي تعترضها عبر تعزيز التكامل الإقليمي، حيث أوجه التكامل عديدة بين بلدان الفائض وبلدان العجز على مستوى العمل، ورأس المال، والأراضي، والأسواق، والمعرفة؛

(هـ) تشكل الاضطرابات الاجتماعية تحدياً قصير الأمد يمكن تحويله إلى فرصة طويلة الأمد من خلال اعتماد الحزمة الملائمة من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والسياسات الاجتماعية في إطار من الحكم الشامل للجميع والديمقراطي. وتحتاج المنطقة إلى الشروع في اعتماد خطة عمل قصيرة الأمد لخلق الوظائف باستخدام الحيز المالي المتاح، وذلك عبر الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية إلى جانب التدخلات الموجهة بحسب المناطق؛

(و) تسجل المنطقة أداء مقبولاً في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي مقارنة مع نظيراتها حول العالم، مما يعطي انطباعاً إيجابياً يجب الاستفادة منه لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر دعماً لتوليد الوظائف على المدى القصير وإحداث التغييرات التحولية على المدى الطويل؛

(ز) تعتبر المنطقة قابلة للتأثر بيئياً، لا سيما لشح المياه وصدمات أسعار الأغذية. ومن شأن التعاون الإقليمي في اعتماد الإدارة المستدامة للمياه والقطاع الزراعي أن يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتوليد وظائف خضراء، والحد من الفقر في المناطق الريفية.

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ..... هـ

الفصل

أولاً- آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ١

ألف- السياق العالمي ٣
باء- تطور قطاع النفط ٥
جيم- ديناميات النمو والتضخم ٧
دال- تدفقات رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات ١٤
هاء- الأسواق المالية ١٩
واو- الميزان الخارجي ٢٢
زاي- السياسة المالية والنقدية ٢٣
حاء- الديناميات الاجتماعية ٢٦
طاء- التطورات على صعيد الحوكمة ٢٨

ثانياً- الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر ٣١

ألف- نموذج تنموي قائم على الاقتصاد الأخضر ٣٣
باء- الاقتصاد الأخضر في قطاعات المياه والطاقة والمواد الغذائية ٣٤
جيم- الوظائف الخضراء ٣٧

ثالثاً- السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا بعد الانتفاضات العربية ٣٩

ألف- مقدمة ٤١
باء- تطور السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا ٤١
جيم- التعليم: نحو «نظام للرعاية الاجتماعية محفز للإنتاجية»؟ ٤٥
دال- القطاع الصحي في إطار مقارن ٤٩
هاء- الحماية الاجتماعية وأسواق العمل ٥٣

رابعاً- التوصيات العامة بشأن السياسات ٥٧

ألف- التوصيات المتعلقة بالسياسة الهيكلية وسياسة الاقتصاد الكلي ٥٩
باء- المحفزات الخارجية للنمو ٥٩
جيم- المحفزات الداخلية للنمو ٦٠
دال- أجندة للاقتصاد الأخضر ٦٣
هاء- الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية ٦٤

الحواشي ٦٩

المراجع ٧١

قائمة الجداول

١- نمو الإنتاج العالمي، ٢٠٠٦- ٢٠١٢ ..... ٣
٢- التقديرات والتوقعات بشأن النفط الخام: السعر المرجعي لسلة الأوبك، ٢٠٠٨- ٢٠١٢ ..... ٦
٣- إنتاج النفط الخام في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ ..... ٧
٤- معدلات التضخم الاستهلاكي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠١٢ ..... ١١
٥- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ ..... ١٢
٦- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء في الإسكوا ١٦
٧- إجمالي الدين العام، ٢٠٠٦–٢٠١١ ..... ٢٠
٨- مؤشرات اقتصادية وديمغرافية في منطقة الإسكوا ٤٢
٩- الإعانات من أجل السلام في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا ٤٤
١٠- المؤشرات الأساسية للتعليم المدرسي والإلمام بالقراءة والكتابة في منطقة الإسكوا ٤٦
١١- الإنفاق على الصحة، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ ..... ٥٠
١٢- نفقات الضمان الاجتماعي والنفقات من الأموال الخاصة على الصحة، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ ..... ٥١
١٣- البيانات القطرية حول الإنفاق على الصحة، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ ..... ٥١
١٤- ملخص عن برنامج الضمان الاجتماعي الخاص بمنطقة الإسكوا ٥٥
١٥- استجابات الحكومات لأزمة الغذاء والانتفاضات الأخيرة: الإصلاحات الاقتصادية المخطط لها أو التي تم إطلاقها وموازنة الميزانية ٦٠
١٦- نسب الفقر الوطنية في بلدان عربية مختارة ٦٤

قائمة الأشكال

١- أسعار النفط، ٢٠٠٨–٢٠١١ ..... ٥
٢- مجموع إيرادات صادرات النفط الخام ٦
٣- متوسط النمو الحقيقي العالمي في مناطق مختارة، ٢٠٠٧–٢٠١٢ ..... ٨
٤- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧–٢٠١٢ ..... ١٠
٥- صافي الحساب المالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٩–٢٠١٠ ..... ١٤
٦- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا، ٢٠٠٨–٢٠١١ ..... ١٥
٧- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق نامية مختلفة، ٢٠٠٠ و٢٠١٠ ..... ١٥
٨- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات مختلفة في المنطقة العربية وفرص العمل التي ولّدها، ٢٠٠٣–٢٠١٠ ..... ١٧
٩- نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين، ٢٠٠١–٢٠١٠ ..... ١٨
١٠- التحويلات إلى مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥–٢٠١٠ ..... ١٨
١١- أصول المؤسسات المالية، ٢٠٠٩ أو آخر عام توفرت فيه البيانات ١٩
١٢- ميزان الحساب الجاري في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧–٢٠١٠ ..... ٢١
١٣- ميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ..... ٢١
١٤- ميزان الحساب الجاري وقيمة الصادرات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٧–٢٠١٠ ..... ٢٢

١٥- ميزان الحساب الجاري وقيمة الواردات النفطية والتحويلات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٧-٢٠١٠ ..... ٢٣
١٦- ميزان الحساب الجاري وقيمة الصادرات النفطية والتحويلات إلى أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧-٢٠١٠ ..... ٢٣
١٧- أسعار الفائدة المحددة بموجب السياسات النقدية في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ٢٤
١٨- متوسط حساب الميزانية في منطقة الإسكوا، ٢٠١٠-٢٠١٢ ..... ٢٤
١٩- مشاركة الجنسين في القوى العاملة، ٢٠١٠ ..... ٢٧
٢٠- التطورات على صعيد الحوكمة في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ..... ٢٨
٢١- ثلاثة مؤشرات للمؤسسات السياسية الرسمية ٢٩
٢٢- العلاقة بين أبعاد الحوكمة الثلاثة ونصيب الفرد من الناتج المحلي ٢٩
٢٣- الأنماط المتغيرة لوفيات الأمهات في مرحلة النفاس في منطقة الإسكوا ٥٢
٢٤- الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص وتغطية الرعاية ما قبل الولادة ٥٣
٢٥- توزيع الأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن على المستوى القطري ٥٤
٢٦- الإنفاق من الأموال الخاصة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ..... ٥٤
٢٧- متوسط حصة الصحة العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي في البلدان الأعضاء في الإسكوا وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ ..... ٥٥
٢٨- مشاركة المرأة في سوق العمل في بلدان الإسكوا وبلدان نامية أخرى، ٢٠٠٩ ..... ٥٦
٢٩- القيود الأساسية على الشركات ذات التوجه التصديري في منطقة الإسكوا ٦١
٣٠- الأمن الغذائي وانعدام الرضا الاجتماعي في المنطقة العربية ٦٢
٣١- حصة الغذاء من الاستهلاك بحسب مستوى الدخل ٦٣

الفصل الأول

آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

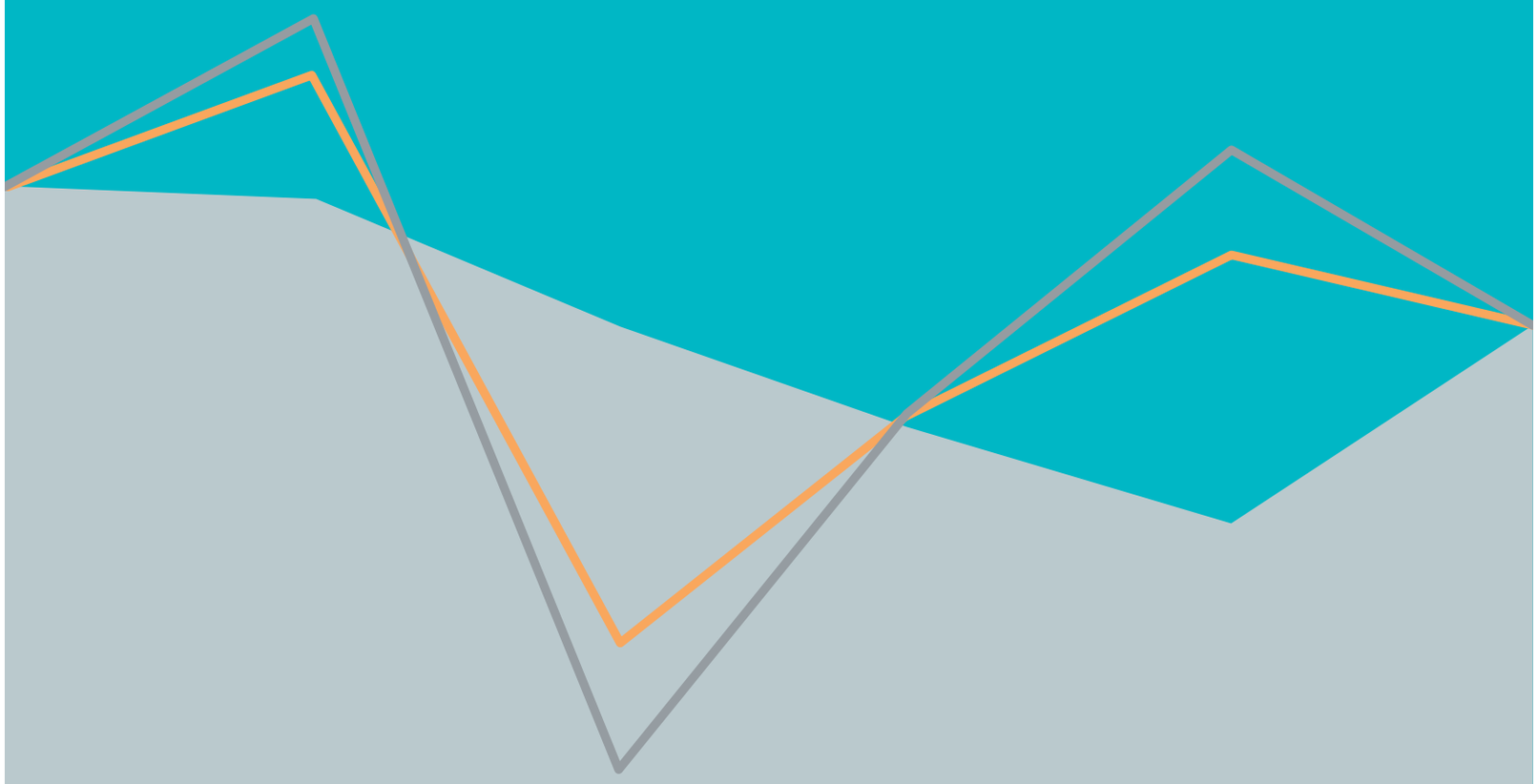

آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

ألف. السياق العالمي

يعتمد النمو في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشكل كبير على الطلب الخارجي على النفط وعلى السلع المصنّعة[٨]. وبالتالي، من الضروري فهم الديناميات الاقتصادية العالمية لتفسير الاقتصادات العربية. لقد واصل الاقتصاد العالمي الانتعاش ببطء خلال عام ٢٠١١ في ظل استمرار المخاوف بشأن ارتفاع معدلات البطالة وضعف الثقة لدى المستهلك وغيرها من الأمور. ونظراً إلى ضآلة الفرص المتاحة أمام التوسع المالي، وإلى هشاشة النظام المالي الدولي وضعف إجمالي الطلب، كانت التوقعات الأولية للأمم المتحدة بشأن معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي ٢,٨ في المائة لعام ٢٠١١، و٢,٦ في المائة لعام ٢٠١٢ (الجدول ١). هذان المعدلان أدنى من ذلك الذي سُجّل في عام ٢٠١٠ والبالغ ٤ في المائة، إلا أنهما يمثلان تعافياً كبيراً بعد التراجع البالغ ٢,٤ في المائة الذي سجل في عام ٢٠٠٩. وفي سيناريو تشاؤمي، قد يتراجع نمو الاقتصاد العالمي حتى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ و٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٣[٩].

يعتمد النمو في منطقة غربي آسيا بشكل كبير على الطلب الخارجي على النفط وعلى السلع المصنّعة

١- العالم المتقدم

يُتوقع أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان. فالولايات المتحدة تعاني من الركود الأطول والأعمق منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام ٢٠١٠، بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة ٣ في المائة، غير أن معدل البطالة بقي مرتفعاً وسوق العقارات في ركود، بينما ظل معدل الإنفاق الخاص ضعيفاً. هذا ويُتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة المزيد من التراجع

الجدول ١. نمو الناتج العالمي، ٢٠٠٦-٢٠١٢ (نسبة التغير السنوي)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الناتج العالمي	٤,٠	٣,٩	١,٦	-٢,٤	٤,٠	٢,٨	٢,٦
ويتضمن:							
الاقتصادات المتقدمة	٢,٨	٢,٥	٠,١	-٤,٠	٢,٧	١,٣	١,٣
منطقة اليورو	٣,٠	٢,٨	٠,٥	-٤,٣	٢,٠	١,٦	٠,٧
اليابان	٢,٠	٢,٤	-١,٢	-٦,٣	٤,٠	-٠,٥	٢,٠
الولايات المتحدة	٢,٧	١,٩	٠	-٣,٥	٣,٠	١,٧	١,٥
الاقتصادات النامية	٧,٣	٧,٦	٥,٤	٢,٤	٧,٥	٦,٠	٥,٦
أفريقيا	٥,٩	٦,١	٥	٠,٨	٣,٩	٢,٧	٥,٠
جنوب وشرق آسيا	٨,٦	٩,٣	٦,٢	٥,٢	٨,٨	٧,١	٦,٨
الصين	١١,٦	١٣	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٨,٧
الهند	٩,٦	٩,٤	٧,٥	٧,٠	٩,٠	٧,٦	٧,٧
منطقة الإسكوا	..	٦,٣	٧,٤	١,٧	٤,١	٥,٢	٤,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥,٦	٥,٦	٤	-٢,١	٦,٠	٤,٣	٣,٣
البرازيل	٤	٦,١	٥,١	-٠,٦	٧,٥	٣,٧	٢,٧
أقل البلدان نمواً	٧,٦	٨,١	٦,٧	٥,٢	٥,٦	٤,٩	٦,٠

المصدر: United Nations DESA (2012). World Economic Situation and Prospects, 2012.
ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توافر البيانات أو عدم ورودها بصورة منفصلة.

يُتوقع أن تحافظ البلدان النامية على أدائها القوي وأن تبقى المحرك الأساسي لانتعاش الاقتصاد العالمي

فيتدنى إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١١، ويتدهور أكثر ليهبط إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٢.

في اليابان استمر انتعاش النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٠ بفضل الطلب الكبير على السلع الرأسمالية من قِبل البلدان الناشئة والبلدان النامية. غير أن ارتفاع قيمة الين، واستمرار الانكماش، والدين العام هي عوامل تشكل تهديداً كبيراً لنمو الاقتصاد الياباني الذي يُتوقع أن يصل إلى –٠,٥ في المائة في عام ٢٠١١ و٢ في المائة في عام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان لزلزال توهوكو الذي وقع قبالة سواحل المحيط الهادئ والذي نجمت عنه موجات تسونامي في آذار / مارس ٢٠١١ أثر بالغ على الاقتصاد الياباني وكذلك على الأسواق الدولية بسبب سلاسل الإمدادات المتكاملة.

أما في الاتحاد الأوروبي فقد كانت التطورات متنوعة. ففي حين واصلت ألمانيا مسيرة الانتعاش بثبات، أشارت التوقعات إلى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد من ٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وستؤدي التخفيضات الضريبية الكبيرة الناجمة عن تدابير التقشف عقب أزمة الديون السيادية التي شهدتها بلدان أوروبية عدة لا سيما اليونان، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، إلى تفاقم مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنفاق من جانب القطاع الخاص. وقد ارتفعت الديون العامة بشكل كبير بسبب الآثار المترتبة عن الأزمة المالية التي قلصت عائدات الحكومات وزادت الإنفاق الاجتماعي.

٢- العالم النامي

يُتوقع أن تحافظ البلدان النامية على أدائها القوي وأن تبقى المحرك الأساسي لانتعاش الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج في هذه البلدان الذي بلغ ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١١ و٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٢.

في آسيا، لا يزال أداء الصين والهند الأفضل لجهة النمو، لكن يتوقع أن ينخفض قليلاً معدل النمو الاقتصادي في هذين البلدين أو يدخل في ركود في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن بلغت هذه النسبة ١٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، وأن يسجل الاقتصاد الهندي نمواً بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن بلغت هذه النسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وتواجه الخطة الاقتصادية في الصين مشكلة تفاوت الطلب الخارجي، وبالتالي عليها التعويل أكثر على الطلب المحلي. أما الهند، فقد استفادت من تزايد دخول رؤوس الأموال وسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة.

أما في أمريكا اللاتينية، فيُتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١١، بعد أن كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقدّراً بـ ٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ولا تزال البرازيل تشكل المحرك الأساسي للنمو الإقليمي، ذلك أن الطلب المحلي القوي يحفز النمو الذي تقوده الصادرات في البلدان المجاورة.

ويبدو أن معظم الاقتصادات الأفريقية تسجل أداءً أفضل من نظيراتها حول العالم. غير أن النمو الاقتصادي في معظم بلدان هذه القارة يظل دون ما تنطوي عليه من إمكانات. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١ و٥ في المائة في عام ٢٠١٢ (مقارنةً بـ ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٠). وقد ساهم في تحفيز الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا ارتفاع الطلب على السلع الأولية وارتفاع أسعارها وزيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد تحسن النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٠ نتيجة ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية، وانتعاش التجارة الخارجية، وارتفاع الإنفاق الحكومي. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وخلال المؤتمر الرابع للأمم المتحدة حول أقل البلدان نمواً الذي عُقد في إسطنبول، في أيار / مايو

٢٠١١، أجرى صانعو السياسات تقييماً لنتائج خطة العمل العشرية لأقل البلدان نمواً التي اعتُمدت خلال المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول أقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل في عام ٢٠٠١، وتوافقوا على اعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً خلال العقد المقبل.

وتختلف آثار هذه التطورات على كل من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وذلك بحسب بنية كل اقتصاد ومدى اندماجه مع منطقة اليورو وبقية العالم. ولكن، بالإجمال، يُتوقع أن تستفيد المنطقة من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد الدولي، الأمر الذي سيحدّ من الآثار السلبية للوضع الاقتصادي العالمي.

٣- استمرار ارتفاع البطالة

لا يزال الاقتصاد العالمي بحاجة إلى توفير ٢٢ مليون فرصة عمل جديدة من أجل بلوغ مستوى التشغيل نفسه الذي كان سائداً قبل وقوع الأزمة[١٠]. وبحسب توقعات منظمة العمل الدولية، فإن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى ٥ سنوات من أجل استرجاع مستوى التشغيل نفسه الذي كان سائداً ما قبل الأزمة، هذا إذا بقيت مسيرة الانتعاش تتقدم بوتيرة التقدم الحالية. وبالنظر إلى التنمية الاجتماعية، فإن نتائج التباطؤ في انتعاش الاقتصاد العالمي المترتبة على البلدان المتقدمة والأقل تقدماً عميقة الأثر وأكثر وضوحاً في معدلات البطالة الآخذة في الارتفاع. وبشكل عام، لا يزال التشغيل في البلدان الأعضاء في الإسكوا وغيرها من البلدان النامية مصاباً بركود حاد.

باء- تطوّر قطاع النفط

للتطور في قطاع النفط دور بالغ الأهمية لدى إجراء أي تحليل لاقتصادات المنطقة، ويُتوقع أن يظل الأمر على هذا النحو، وذلك بفضل الإيرادات الكبيرة التي يولدها هذا القطاع. فبحسب تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، بلغ متوسط الطلب العالمي ٨٦,٩ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٠، في حين بلغ متوسط العرض العالمي للنفط الخام ٨٦,٢ مليون برميل في اليوم[١١]. وبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، ارتفع إجمالي الطلب العالمي للنفط الخام بنسبة ١,٨ مليون برميل في اليوم. وبينما لا يزال الطلب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) يتقلص قليلاً نظراً إلى أجواء الريبة المحيطة بالوضع المالي، لا يزال الطلب في البلدان النامية آخذاً في الارتفاع. لقد رفعت بلدان الإسكوا الأعضاء في الأوبك مستويات إنتاجها بشكل معتدل منذ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، وذلك بعد أن كانت قد خفّضت الإنتاج بمعدل ٤,٢ مليون برميل في اليوم كردة فعل على الركود الاقتصادي العالمي. أما في بلدان الإسكوا غير الأعضاء في الأوبك، فقد بقي إنتاج النفط الخام مستقراً نسبياً، إذ إن هذه البلدان تتمتع بقدرة محدودة على توسيع عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه. كما أن الأزمة في اليابان، وانعدام الاستقرار الاجتماعي في البلدان العربية، والاختلالات المالية في منطقة اليورو هي كلها عوامل أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يتساوى العرض والطلب على النفط الخام عند مستوى ٨٧,٨ مليون

لا يزال الاقتصاد العالمي بحاجة إلى توفير ٢٢ مليون فرصة عمل جديدة من أجل بلوغ مستوى التشغيل نفسه الذي كان سائداً قبل وقوع الأزمة

الشكل ١. أسعار النفط، ٢٠٠٨-٢٠١١

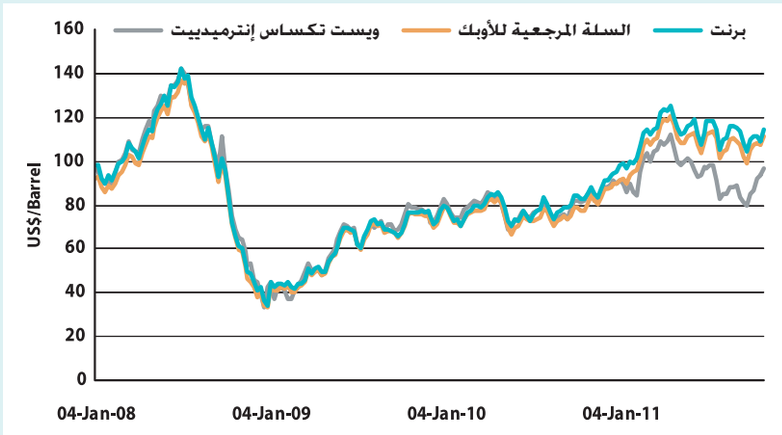

المصادر: قاعدتا بيانات الأوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الجدول ٢.

التقديرات والتوقعات بشأن النفط الخام: السعر المرجعي لسلة الأوبك، ٢٠٠٨-٢٠١٢
(بالدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	تقديرات أسعار النفط الخام			توقعات المتوسط السنوي لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢		
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	الأدنى	المتوسط	الأعلى
٢٠٠٨	٣٣,٣٦	١٤٠,٧٣	٩٤,٤٥			
٢٠٠٩	٣٨,١٤	٧٨	٦١,٠٦			
٢٠١٠	٦٨,٢١	٩٠,٧٣	٧٧,٤٥			
٢٠١١				١٠٤	١٠٦	١٠٨
٢٠١٢				٧٠	٩٥	١٠٠

المصادر: قاعدة بيانات الأوبك ٢٠٠٨-٢٠١٠؛ وتوقعات الإسكوا لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

الشكل ٢.

مجموع إيرادات صادرات النفط الخام
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

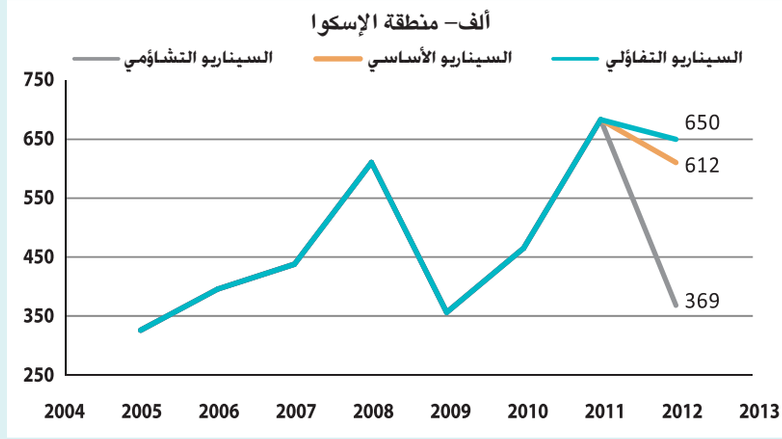

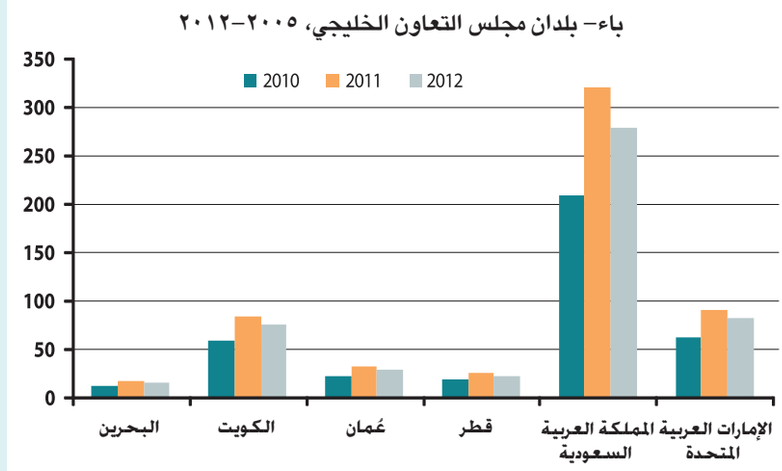

المصادر: بيانات من مصادر وطنية. وتوقعات وتقديرات الإسكوا.

برميل تقريباً في اليوم في عام ٢٠١١، أي ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ١ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٠.

لقد أدت التقلبات الكبيرة على صعيد أنماط الطلب الجغرافية والإقليمية إلى الفصل ما بين معايير المقارنة العالمية الأساسية فيما يتعلق بالأسعار الآنية والمستقبلية (الشكل ١)[١٢]. وقد سجل سعر السلة المرجعية للأوبك ارتفاعاً بنسبة ٥٠ في المائة منذ أواسط عام ٢٠١٠، متخطياً ١٠٠ دولار أمريكي في شباط/فبراير ٢٠١١ للمرة الأولى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إذ بلغ متوسط هذا السعر ١١٨ دولاراً في نيسان/أبريل ٢٠١١ لينخفض بعد ذلك على نحو طفيف خلال بقية العام. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تأمينات المخاطر السياسية المرتبطة بالتطورات الأمنية في المنطقة هو من العوامل التي أخذت بالحسبان، كما أن الأسواق بدورها قد أخذت بعين الاعتبار التطورات في اليابان وتداعياتها على ظروف العرض والطلب العالميين. أضف إلى ذلك أن التطورات الأمنية في ليبيا التي تنتج حوالى ٢ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي للنفط الخام (١,٥ مليون برميل في اليوم)، أدت إلى إعادة توجيه الإنتاج بشكل غير رسمي بين البلدان الأعضاء في الأوبك تماشياً مع القدرات الاحتياطية لهذه البلدان. وقد حافظت الأوبك، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على سقف للإنتاج بلغ متوسطه ٢٤,٨ مليون برميل في اليوم لأن الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيو ٢٠١١ والذي طال انتظاره لم يفض إلى أي اتفاق حول زيادة رسمية لهذه الحصص (الجدول ٢). ونتيجة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة على الصعيد العالمي والانخفاض الحاد في الإنتاج الليبي، أصبح هناك تفلت من قيد الحصص وقامت البلدان الأعضاء في الأوبك بإعادة توجيه إنتاجها بشكل غير رسمي وفقاً للقدرات الاحتياطية لكل منها. فعمدت الإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية إلى زيادة مستويات إنتاجها.

قُدِّر مجموع إنتاج النفط الخام في البلدان الأعضاء في الإسكوا بـ ١٨,٥ مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل زيادة بنسبة واحد في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٩. فقد أنتجت بلدان مجلس التعاون

الخليجي ما يُقدَّر بـ ١٤,٥ مليون برميل في اليوم، في حين أنتجت البلدان الأخرى المنتجة للنفط الخام في منطقة الإسكوا أي الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ومصر، واليمن ٤ ملايين برميل في اليوم.

نتيجة لذلك، يُتوقع أن يرتفع مجموع إنتاج النفط الخام في البلدان الأعضاء في الإسكوا بنسبة ٦,٧ في المائة تقريباً في عام ٢٠١١ ليصل متوسط الإنتاج إلى ١٩,٨ مليون برميل في اليوم (الجدول ٣). لقد قُدر مجموع إيرادات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا في عام ٢٠١٠ بـ ٤٧٧ مليار دولار استناداً إلى توقعات متوسط سعر السلة المرجعية للأوبك ٧٧,٤٥ دولاراً للبرميل. ويُتوقع أن ترتفع هذه الإيرادات بنسبة ٤٣ في المائة في عام ٢٠١١ لتصل إلى ٦٨٣ مليار دولار استناداً إلى توقعات متوسط سعر السلة المرجعية للأوبك ١٠٦ دولارات، بينما يتوقع أن تسجل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً المنتجة للنفط معدلاً أدنى لنمو الإيرادات النفطية يبلغ ٣٦ في المائة في إطار الزيادة في مستويات الإنتاج والأسعار معاً.

ويُتوقع أن تحافظ بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١ على مجموع إنتاج يبلغ ١٥,٧٥ برميلاً في اليوم، وذلك عقب الاستثمارات المكثفة التي قامت بها بعض هذه البلدان في السابق من أجل رفع القيود التي تحد من قدراتها. كما يُتوقع أن ينخفض الإنتاج في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ١ في المائة تقريباً ليبلغ ٤ ملايين برميل في اليوم في عام ٢٠١١. وقد عاد إنتاج النفط في مصر إلى مستوياته السابقة بعد استقرار الوضع الأمني. أما في الجمهورية العربية السورية، واليمن، والسودان، فقد كان للتطورات الأمنية أثر بالغ على مستويات الإنتاج، حتى بعد أن نجحت هذه البلدان في وضع حد للتراجع في الإنتاج عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (الجدول ٣ والشكل ٢).

جيم- ديناميات النمو والتضخم

لقد تحسنت الآفاق الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام ٢٠١٠ بعد التشاؤم الذي ساد في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ولا يزال النمو الحقيقي في

الجدول ٣. إنتاج النفط الخام في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠١٢

	آلاف البراميل في اليوم						نسبة التغير		
البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	١٠/٢٠٠٩	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١
البحرين	١٨٥	١٨٥	١٨٢	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١,٠-	٠,١-	٠,٠
الكويت	٢ ٥٧٥	٢ ٦٧٦	٢ ٢٦٢	٢ ٣١٢	٢ ٤٠٠	٢ ٤٢٠	٢,٢	٣,٨	٠,٨
عُمان	٦٥٣	٦٦٩	٧١٣	٧٥٨	٧٧٠	٨٠٠	٦,٤	١,٥	٣,٩
قطر	٨٤٥	٨٤٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٥٠	٧٥٠	٠,١	٢,٣	٠,٠
المملكة العربية السعودية	٨ ٨١٦	٩ ١٩٨	٨ ١٨٤	٨ ١٦٦	٩ ٢٠٠	٨٩٠٠	٠,٢-	١٢,٧	٣,٣-
الإمارات العربية المتحدة	٢ ٥٢٩	٢ ٥٧٢	٢ ٢٤٢	٢ ٣٢٤	٢ ٤٥٠	٢ ٥٠٠	٣,٧	٥,٤	٢,٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**١٥ ٦٠٣**	**١٦ ١٤٣**	**١٤ ٣١٥**	**١٤ ٤٧٣**	**١٥ ٧٥٠**	**١٥ ٥٥٠**	**١,١**	**٨,٨**	**١,٣-**
مصر	٥٠١	٥٢٣	٥٢٣	٥٣٤	٥٢٢	٥٣٠	٢,١	٢,٣-	١,٥
العراق	٢ ٠٣٥	٢ ٢٨١	٢ ٣٣٦	٢ ٣٥٨	٢ ٥٨٠	٢٩٠٠	٠,٩	٩,٤	١٢,٤
السودان	٤٨٤	٥٠٠	٥١٠	٥١٥	٤٠٠	٤٥٠	١,٠	٢٢,٣-	١٢,٥
الجمهورية العربية السورية	٣٨٠	٣٧٧	٣٧٧	٣٨٦	٣٥٠	٣٩٠	٢,٤	٩,٣-	١١,٤
اليمن	٣١٣	٢٨٦	٢٨٣	٢٦٥	١٧٠	٢٠٠	٦,٦-	٣٥,٨-	١٧,٦
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٣ ٧١٣**	**٣ ٩٦٦**	**٤ ٠٣٠**	**٤ ٠٥٨**	**٤ ٠٢٢**	**٤ ٤٧٠**	**٠,٧**	**٠,٩-**	**١١,١**
مجموع منطقة الإسكوا	**١٩ ٣١٥**	**٢٠ ١٠٩**	**١٨ ٣٤٥**	**١٨ ٥٣١**	**١٩ ٧٧٢**	**٢٠ ٠٢٠**	**١,٠**	**٦,٧**	**١,٣**

المصادر: قاعدة بيانات الأوبك. وتوقعات الإسكوا لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

الشكل ٣.
متوسط النمو الحقيقي العالمي في مناطق مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٢ (بالنسبة المئوية)

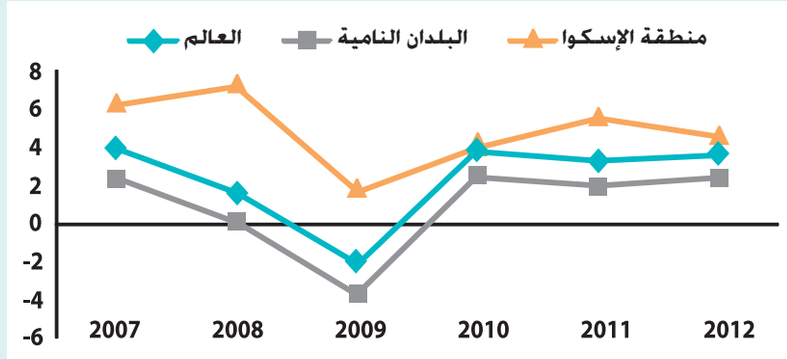

المصادر: بيانات من مصادر وطنية. وتوقعات وتقديرات الإسكوا.

المنطقة قوياً، كما أن معدل النمو الإقليمي يتخطى المعدل العالمي ومعدلات البلدان النامية (الشكل ٣). وقد نجحت المنطقة في تفادي المخاطر الأساسية التي فرضتها الأزمة المالية على القطاعات العقارية، والنقدية، والمالية، والخارجية. لكن، وعقب موجة التحركات الاجتماعية الأخيرة التي شهدها العالم العربي، تواجه المنطقة حالياً مجموعة جديدة من التحديات الخاصة بها، ذلك أن ترتيبات الحوكمة السياسية والاقتصادية القائمة تخضع أكثر فأكثر لضغوطات الشباب.

وبصرف النظر عن نظم الحماية الاجتماعية غير الفعالة والقمع السياسي، تُعدّ البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، سبباً رئيسياً للاضطرابات الاجتماعية التي تجتاح شمال أفريقيا وغربي آسيا في الوقت الراهن. ولم يسهم نمو الناتج الذي سُجل على صعيد المنطقة ككل منذ عام ٢٠٠٣ – باستثناء عام ٢٠٠٩ – إلا بشكل هامشي في تقليص معدلات البطالة المرتفعة. ويعود الفائض في اليد العاملة إلى النمو المتسارع للسكان وللقوى العاملة، وارتفاع نسبة مشاركة النساء، وعدم كفاية نماذج العرض والطلب في مجال العمل، وتشبع القطاعات العامة، وهجرة قسم كبير من القوى العاملة لا سيما إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي هذه البلدان حيث يشكل المواطنون معظم العاملين في القطاع العام، يشكل الأجانب أكثر من ٧٠ في المائة من اليد العاملة في القطاع الخاص. وتُعد فجوة البطالة بين المواطنين والأجانب مصدراً للمزيد من التوترات الاجتماعية، مما دفع باتجاه تجديد سياسات العمل وتطبيق استراتيجيات أكثر صرامة لإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، تبلغ معدلات البطالة في صفوف الشباب في المنطقة ضعفَي أو ثلاثة أضعاف متوسط معدلات البطالة، وينتشر العمل غير النظامي، والعمالة الناقصة، والأعمال ذات الجودة المتدنية بشكل واسع في المنطقة، ولا يزال القطاع العام مشبعاً بالعمالة ولا يتيح إلا حيزاً ضيقاً جداً من حرية التوسع. كما أن الاضطرابات السياسية والأمنية تؤثر بشكل حاد على توفير فرص العمل في الاقتصادات المعرضة جداً للتأثر مثل اقتصادات العراق وفلسطين ولبنان. إن تسريح العمال آخذ في الارتفاع في الأردن ولبنان حيث يؤثر انعدام الاستقرار السياسي في الوقت الحالي بشكل كبير على قطاعي البناء والسياحة؛ أما في الجمهورية العربية السورية واليمن فمن المرجح أن ترتفع معدلات البطالة والفقر بشكل كبير في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ بسبب انعدام الاستقرار السياسي، وسيستمر الوضع على هذا النحو إلى أن تستقر الأمور.

ويُتوقع أن تكون المنطقة قد سجلت نمواً بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠، وأن تسجل نمواً بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١١ (الجدول ١)، وذلك نظراً إلى الأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته المملكة العربية السعودية والنمو المتوقع أن يسجله العراق وقطر بمعدل يقدَّر أن يكون أكثر من ١٠ في المائة. ويتناقض هذا الوضع بشكل صارخ مع الانكماشات الاقتصادية التي تشهدها الجمهورية العربية السورية، والسودان، واليمن. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط الخام ومستويات الإنتاج، يُتوقع أن تحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي معدل نمو يبلغ ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١ ويكون ثمرة الأداء الجيد في القطاعات المتعلقة بالطاقة، وارتفاع إيرادات الهيدروكربون، واعتماد السياسات الكلية المحفزة والداعمة. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيُتوقع أن يبلغ متوسط النمو ٢,٧ في المائة في

عام ٢٠١١، متراجعاً عن المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٠ والذي يُقدر بـ ٣,٨ في المائة، وذلك بسبب التطورات الأمنية والسياسية ذات التداعيات السلبية في معظم تلك البلدان.

١- استجابة الحكومة

لقد تعززت آفاق النمو بفعل الإنفاق الاجتماعي الكبير الذي حاولت الحكومات في المنطقة من خلاله احتواء الاستياء الشعبي وتلبية عدد من مطالبهم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أنشأت بلدان مجلس التعاون الخليجي صندوقاً قدره ٢٠ مليار دولار لعُمان والبحرين (١٠ مليارات دولار لكل منهما) بهدف توفير فرص عمل وتحسين الإسكان والبنى التحتية. وفي البحرين، تبيّن للحكومة أن الإسكان لدى ذوي الدخل المنخفض يشكل القضية الأكثر إلحاحاً، ولمعالجة هذا الأمر، وضعت خطة لبناء ٥٠٠٠٠ وحدة سكنية. كما وزعت منحاً بقيمة ٢٦٥٠ دولاراً تقريباً لكل عائلة ورفعت بدلات الإسكان. بدورها، رفعت عُمان الحد الأدنى للأجور بنسبة ٤٠ في المائة. أما المبادرة الأكبر فأعلنت عنها المملكة العربية السعودية بتخصيص رزمة بقيمة ٥٠٠ مليار ريال سعودي (أي ما يساوي ١٣٣ مليار دولار تقريباً)، وهي تتضمن علاوة على الحد الأدنى للأجور وعلى تكلفة المعيشة للعاملين في القطاع العام، وتعويضات البطالة، وزيادة قروض الإسكان والإنفاق على الصحة.

وبشكل عام، وفي ظل الاتجاهات نحو الركود في الولايات المتحدة وأوروبا التي تؤدي إلى انقباض الطلب الخارجي، يُتوقع أن تسجل المنطقة نمواً بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ من خلال اعتماد سياسة مالية توسعية لتعزيز الاستيعاب المحلي. ويُتوقع أن تستمر التقلبات الحالية في أسواق النفط خلال عام ٢٠١٢ وسط أجواء الريبة التي تخيم على آفاق النمو والطلب على النفط على الصعيد العالمي، إلى جانب المخاوف المحيطة بالقدرة الاحتياطية ومستويات العرض مع عودة النفط الليبي الخام إلى الساحة. ومع أن الأسعار ستخضع لبعض التصحيحات على المدى القصير، سيؤدي الطلب الجيد من الاقتصادات الناشئة والإجراءات التي تتخذها الأوبك لإدارة العرض إلى دعم سعر السلة المرجعية للأوبك بحيث يفوق متوسطه الـ ٩٥ دولاراً للبرميل، وهو سعر يتخطى الأسعار التي تحقق تعادلاً مالياً في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي[١٣]. هذه التطورات الإيجابية نسبياً على صعيد الأسعار سيكون لها أثر إيجابي على قطاع الأعمال بشكل عام وعلى ثقة المستهلك، مما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو يبلغ ٤,٦ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فستستفيد من الآثار غير المباشرة المتمثلة في ارتفاع التحويلات، وزيادة فرص التجارة وتدفقات الاستثمارات بين بلدان المنطقة.

وبما أن خطر الوقوع في دوامة من الدين والانكماش لا ينفك يلوح في الأفق، لا تزال الكيانات التجارية والمالية في منطقة مجلس التعاون الخليجي تجري تسويات لميزانياتها الختامية وسط تقلبات أسواق رؤوس الأموال المحلية. وسيكون على السلطات النقدية ومنظمي القطاع العام والمشرفين عليه الاستمرار في رصد ظروف السيولة الداخلية والخارجية من أجل استكمال عملية تخفيض مديونية الميزانية العامة وإعادة تنظيمها بسلاسة. وقد أثبتت أسواق الأسهم في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية أنها متقلبة للغاية منذ بداية موجة التحركات الاجتماعية في المنطقة في بداية عام ٢٠١١، فقد هوت، مبطلةً إلى حد ما المكاسب المحرزة منذ عام ٢٠٠٩.

٢- التضخم

لقد تم التحكم بشكل نسبي بتضخم أسعار الاستهلاك منذ الذروات التي سُجلت في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ (الشكل ٤). وتشير الأرقام لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ إلى تنوع التطورات على مستوى التضخم في المنطقة. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، قُدّر متوسط التضخم بـ ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠، بسبب هيمنة الضغوطات

تعززت آفاق النمو بفعل الإنفاق الاجتماعي الكبير الذي حاولت الحكومات في المنطقة من خلاله احتواء الاستياء الشعبي وتلبية عدد من مطالبهم الاجتماعية

الانكماشية في الإمارات العربية المتحدة وقطر. وقد أدى مستوى التضخم الذي فاق العشرة في المائة في السودان ومصر والناجم عن القيود الهيكلية المفروضة على العرض، إلى وصول متوسط التضخم في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى ٨,٠ في المائة. وفي عام ٢٠١١، تم التصدي لآثار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية من خلال دعم الأسعار بشكل كبير. وعلى وجه التحديد، لم يُترجم ارتفاع الإنفاق الاجتماعي والنفقات الجارية الأخرى إلى تضخم، الأمر الذي يُثبت نجاح الحكومات في المنطقة في كبح التوقعات بشأن حصول تضخم. وفي الواقع، لقد تم قلب الاتجاهات الانكماشية التي لوحظت في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، وقطر في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. أما في المملكة العربية السعودية، فقد ازداد التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقص على مستوى الإسكان، مع أن التشريع الجديد المتعلق بالرهون العقارية يُتوقع أن يخفف من وطأة الضغوطات المتعلقة بالتضخم على المدى المتوسط. وفي اليمن، أدى ارتفاع أسعار السلع، وشح المواد الغذائية، والاضطرابات السياسية إلى مستوى من التضخم فاق العشرة في المائة. لكن هذه الاتجاهات التضخمية تخفي ضغوطات انكماشية في قطاع العقارات، مع تدنٍ إيجارات الملكيات في كافة بلدان المنطقة تقريباً باستثناء لبنان والمملكة العربية السعودية. وفي هذا الإطار، قد يصاب الاقتصاد في البحرين بالانكماش في عام ٢٠١١ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢ جراء الضعف الذي يعتري أسواق الإسكان؛ أما في لبنان فيتوقع أن يزداد التضخم بعد الزيادة التي أدخلت على مستويات الأجور مؤخراً.

ويُتوقع أن يتقلص متوسط التضخم في المنطقة في عام ٢٠١٢ إلى ٤,٧ في المائة (الجدول ٤)، وذلك بفعل مجموعة متنوعة من العوامل، بما فيها الاعتدال المتوقع في أسعار مختلف السلع على الصعيد العالمي، والإعانات الشاملة في مجالي الطاقة والمواد الغذائية، وأسواق الإسكان الضعيفة، والنمو الائتماني الفاتر، والآفاق الإيجابية للدولار الأمريكي، إلى جانب الانخفاض المطرد لقيمة العملات في الاقتصادات الناشئة الكبرى. وتمثل التداعيات السلبية لزيادة الأجور وغيرها من التدابير الاجتماعية مخاطر التراجع الرئيسية التي قد تهدد هذه المنطلقات.

الشكل ٤.
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠١٢

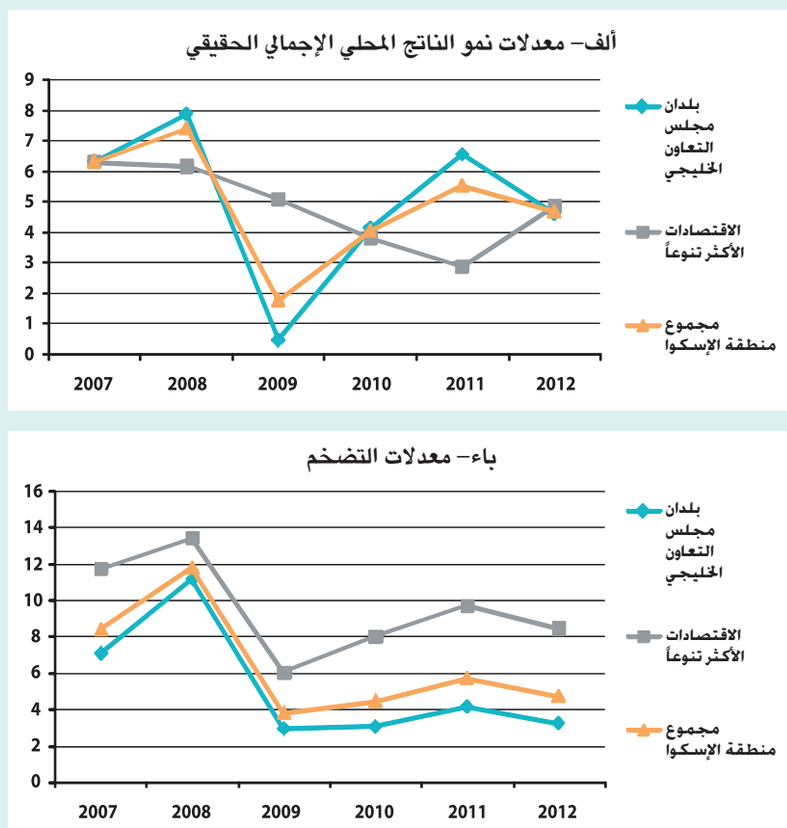

المصادر: بيانات من مصادر وطنية، وتوقعات وتقديرات الإسكوا.

٣- نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهدت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عاماً آخر من المناعة في عام ٢٠١٠ إذ قُدّر متوسط نمو ناتجها المحلي الإجمالي بـ ٣,٨ في المائة (الجدول ٥). وشكل التحسن الذي شهدته منطقة اليورو واقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

مناخاً خارجياً إيجابياً استفادت منه البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لناحية التحويلات وارتفاع مستويات السياحة والاستثمارات بين بلدان المنطقة. كما استفادت البلدان المصدرة للنفط من بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وهي الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ومصر، واليمن من ارتفاع أسعار النفط واستقرار إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية. وشهد الأردن انتعاشاً على مستوى الصادرات، أدى إلى تحسّن حسابه الجاري. وعلى الرغم من محدودية حيزها المالي تمكنت الحكومة الأردنية من تحقيق نمو يقدر بنسبة ٣,١ في المائة على صعيد إدارة الطلب. وفي لبنان، يعود الفضل في النمو إلى قطاعي البناء والسياحة إذ تم تحقيق فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات وبلغت نسبة النمو ٧ في المائة. أما في اليمن، ومع أن توسيع عمليات تصدير الغاز الطبيعي المسيل التي بدأ تنفيذها منذ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ قد ساعد في تخفيف القيود على القطع الأجنبي، فقد تعرض الريال اليمني لضغوطات بسبب انخفاض قيمته بشكل حاد مقابل الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، اضطر المصرف المركزي اليمني للتدخل بشكل كبير لحماية العملة الوطنية. وتُقدَّر نسبة النمو في اليمن بـ ٣,٥ في المائة لعام ٢٠١٠. أما الاقتصاد الفلسطيني فقد سجل نمواً بنسبة ٩,٣ في المائة بفضل استئناف تزويد قطاع غزة بالمساعدات التنموية، والاستقرار النسبي في الضفة الغربية، وتأثيرات أساسية إيجابية. وفي مصر، تراجع معدل النمو من ٥,١ في المائة خلال السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ إلى ١,٩ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ حيث

الجدول ٤. معدلات التضخم الاستهلاكي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠١٢ (بالنسبة المئوية)

البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠[أ]	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات العربية المتحدة	١١,١	١٢,٣	١,٦	٠,٨	٢,٠	٢,٠
البحرين	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٢,٠	٠,٥-	٣,٠
عُمان	٥,٩	١٢,٦	٣,٥	٣,٤	٤,٢	٣,٥
قطر	١٣,٨	١٥,٢	٤,٧-	٢,٤-	٢,٥	٢,٠
الكويت	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٤,٠	٥,٥	٤,٠
المملكة العربية السعودية	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٣	٥,٥	٤,٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٧,١	١١,١	**٢,٩**	**٣,١**	**٤,١**	**٣,٣**
الأردن	٤,٧	١٣,٩	٠,٧-	٥,٠	٥,٤	٥,٥
الجمهورية العربية السورية	٤,٥	١٥,٢	٢,٨	٤,٤	٦,٠	٤,٥
السودان	٨,١	١٤,٩	١١,٢	١٣,٢	١٤,٠	١١,٠
العراق	٣٠,٨	٢,٧	٢,٨-	٢,٤	٦,٠	٥,٠
فلسطين	١,٩	٩,٩	٢,٨	٣,٨	٣,٥	٤,٠
لبنان	٦,٧	١٠,٠	١,٢	٤,٥	٦,٠	٦,٠
مصر	٩,٥	١٧,١	١١,٨	١١,٣	١١,٥	١١,٠
اليمن	٧,٩	١٩,٠	٥,٤	٨,٥	١٧,٠	١٢,٠
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً[ب]	١١,٧	**١٣,٤**	٦,٠	٨,٠	**٩,٧**	**٨,٥**
مجموع منطقة الإسكوا[ب]	٨,٤	١١,٨	**٣,٨**	**٤,٤**	**٥,٧**	**٤,٧**

المصدر: مصادر وطنية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) تقديرات وتوقعات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(ب) الأرقام العائدة إلى مجموعات البلدان هي عبارة عن المتوسطات المرجحة. وقد أعدت النِسب لكل عام استناداً إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بأسعار الصرف لعام ٢٠٠٥.

كان الاقتصاد المصري قد انتعش بنسبة تفوق الـ ٥ في المائة خلال النصف الأول من العام، لكنه شهد بعد ذلك انكماشاً بنسبة ٣,٨ في المائة خلال الربع الثالث بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي عصفت بالبلاد.

تختلف توقعات النمو للاقتصادات الأكثر تنوعاً من بلد إلى آخر، ومن المتوقع أن تتأثر بموجة التحركات الاجتماعية التي تجتاح المنطقة. ففي مصر، التي تمر بمرحلة انتقالية وتحولات كبيرة على صعيد الحوكمة السياسية، يبدو أن الوضع على المدى القصير جداً غير مؤاتٍ، خاصة وأن أجواء الريبة على المستوى السياسي ترهق الاقتصاد. غير أن التوقعات على المدى البعيد تبشر بالخير، ما إن يستعيد هذا البلد استقراره. في المقابل، وفي البلدان حيث اتخذت موجة التحركات الاجتماعية طابع العنف، لا سيما في الجمهورية العربية السورية واليمن، تؤثر التطورات الأمنية الداخلية بشكل سلبي على آفاق النمو، ولا تزال التوقعات مبهمة.

ويعاني اليمن حالياً من التفكك الاقتصادي وشبح الحرب الأهلية يقترب أكثر فأكثر؛ أما الجمهورية العربية السورية فلا يتوّقع أن تهدأ الاضطرابات الأمنية فيها قبل النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وقد استفاد هذان البلدان المنتجان للنفط من ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١٠، لكن الانخفاض الجزئي في إيرادات صادرات الهيدروكربون الناجم عن الاضطرابات التي تعتري إنتاج النفط الخام والغاز من شأنه أن

الجدول ٥. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠١٢

البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠[أ]	٢٠١١[ب]	٢٠١٢[ب]
الإمارات العربية المتحدة	٦,٢	٧,٤	-١,٦	١,٤	٤,٢	٣,٥
البحرين	٨,٤	٦,٣	٣,١	٤,٥	٢,٥	٣,٥
عُمان	٦,٨	١٢,٨	٣,٦	٣,٨	٤,٥	٤,٠
قطر	٢٦,٨	٢٥,٤	٨,٦	١٣,٤	١٦,٠	٧,٠
الكويت	٤,٥	٥,٥	-٤,٦	٢,٠	٥,٠	٥,٥
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٤,٢	٠,٦	٤,١	٥,٥	٤,٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي[ج]	**٦,٣**	**٧,٩**	**٠,٥**	**٤,١**	**٦,١**	**٤,٦**
الأردن	٨,٥	٧,٦	٢,٣	٣,١	٣,٠	٤,٠
الجمهورية العربية السورية	٥,٧	٤,٣	٥,٩	٥,٥	-٢,٠	٣,٠
السودان	١٠,٢	٦,٠	٤,٥	٥,٥	-١,٠	٢,٠
العراق	١,٥	٩,٥	٤,٢	٤,٠	١٠,٠	١٠,٥
فلسطين	٥,٤	٥,٩	٦,٨	٩,٣	٥,٠	٥,٠
لبنان	٧,٥	٩,٣	٨,٥	٧,٠	٢,٥	٤,٥
مصر[د]	٧,٢	٤,٧	٥,١	١,٩	٣,٠	٣,٥
اليمن	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٣,٥	-٢,٥	٣,٥
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً[ج]	**٦,٣**	**٦,٢**	**٥,١**	**٣,٨**	**٢,٧**	**٤,٨**
مجموع منطقة الإسكوا[ج]	**٦,٣**	**٧,٤**	**١,٧**	**٤,١**	**٥,٢**	**٤,٧**

المصدر: مصادر وطنية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
(أ) التقديرات للإمارات العربية المتحدة والسودان والكويت حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
(ب) التوقعات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
(ج) الأرقام العائدة إلى مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة. وقد أعدت النِسب لكل عام استناداً إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بأسعار الصرف لعام ٢٠٠٥. التوقعات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
(د) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر احتُسبت وفق السنة المالية لهذا البلد والتي تمتد من تموز/يوليو إلى حزيران/يونيو المقبل.

يؤدي إلى خسارة مصدر هام للعملات الصعبة، وبالتالي عرقلة النمو، وإخضاع ميزان المدفوعات للضغوط، وفرض قيود على الحسابات الجارية وحسابات رؤوس الأموال.

ويُتوقع أن يصاب الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية بانكماش بنسبة ٢ في المائة في ظل التطورات الأمنية التي تعطّل نوعاً ما الأنشطة الاقتصادية. لكن التطبيق الجزئي لمشاريع البنى التحتية العامة المقررة، والمناعة التي يتسم بها القطاع الزراعي، والقاعدة الاستهلاكية الخاصة هي عوامل من شأنها الحد من التداعيات السلبية للاضطرابات الاجتماعية على الاقتصاد. ومع عودة الأوضاع إلى طبيعتها في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، بحسب التوقعات، وما سيحمله ذلك من تأثيرات أساسية إيجابية، والزيادة المقررة لنفقات الحكومة، وتوقع ارتفاع إيرادات الهيدروكربون، يُتوقع أن يتحسّن النمو في الجمهورية العربية السورية. وفي الواقع، لقد نجح هذا البلد في وضع حد لانخفاض إنتاج النفط الخام، كما عمل على تطوير قطاع الغاز أكثر فأكثر. أما في الأردن ولبنان، فيُتوقع أن يتباطأ النمو حيث قد يؤثر انعدام الاستقرار المحلي والإقليمي سلباً على التحويلات، وإيرادات قطاع السياحة، ودخول رؤوس الأموال.

في حالة السودان، التوقعات لعام ٢٠١١ رهن بالعوامل التالية: التطبيق السلمي لاتفاقية السلام الشامل التي أتت عقب الاستفتاء الذي جرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ والإدارة الفعالة لإنتاج النفط والصناعات التكريرية بين الحكومتين الجديدتين للسودان وجنوب السودان؛ وما ستخلص إليه المناقشات حول تخفيف الدين مع نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة (Paris Club of Industrial Country Creditors) والمؤسسات المالية الدولية. وحين تؤتي اتفاقية السلام الشامل ثمارها المتمثلة في الاتفاق على تقاسم الإيرادات النفطية مناصفةً، يتحول بالتالي دور النفط من دافع نحو النزاعات إلى دافع نحو التعاون. فبعد استقلال جنوب السودان في تموز/يوليو ٢٠١١، كان يتوجب عقد اتفاق جديد، ذلك أن إدارة الموارد النفطية تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه الدولتين نظراً إلى دور الإيرادات النفطية في تجميع الأصول الخارجية والمساهمة في تحقيق الإيرادات المالية.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، قُدِّر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ ٤,١ في المائة في عام ٢٠١١، بعد أن كانت هذه النسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد شكلت الزيادات الجيدة في الإيرادات النفطية والنمو المطرد في الطلب المحلي الدوافع الأساسية للنمو في عام ٢٠١٠. كما واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها القائمة على الهيدروكربون من خلال إجراء إصلاحات رئيسية ترمي إلى تحويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع الأعمال غير المرتبط بالنفط وقطاع الصناعات التحويلية. وفي الواقع، كانت المملكة العربية السعودية وراء الانتعاش الذي شهدته هذه المنطقة، إذ قُدّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بـ ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو إنجاز كبير نظراً إلى حجم اقتصاد هذا البلد. وكان نمو الطلب المحلي في المملكة العربية السعودية مستقراً، أما قطاع العقارات فقد سجل نمواً جيداً. وفي الكويت، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدعوماً بصافي الصادرات في ظل طلب محلي ضئيل وانتعاش ضعيف في القطاع المالي. وفي الإمارات العربية المتحدة، ساهم الانتعاش السريع الذي شهده صافي الصادرات المتعلقة بالطاقة والطلب المحلي المطرد في تحقيق النمو، في حين بقي قطاع العقارات ضعيفاً بسبب الانخفاض المستمر في الإيجارات التجارية والسكنية.

ويُتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١، وهو متوسط يقارب المستويات الجيدة التي كان يسجلها قبل الأزمة. واستمرت السياسات المالية الناشطة تدعم الطلب المحلي، إلى جانب التحسن المتواضع في الإنفاق الخاص. ويُتوقع أن يبلغ النمو في الكويت ٥ في المائة، وأن يستمر البلد في تسجيل

حين تؤتي اتفاقية السلام الشامل ثمارها المتمثلة في الاتفاق على تقاسم الإيرادات النفطية مناصفةً، يتحول بالتالي دور النفط من دافع نحو النزاعات إلى دافع نحو التعاون

أعلى ميزانية وفوائض في الحسابات الجارية في المنطقة. فضلاً عن ذلك، سيسمح ارتفاع الإيرادات النفطية للحكومة بدعم الطلب المحلي من خلال مشاريع البنى التحتية الهامة وإعادة توزيع الثروات. أما بالنسبة إلى البلدان غير الأعضاء في الأوبك في المنطقة، أي البحرين وعُمان، فقد حجبت موجة التحركات الاجتماعية الأخيرة آفاق النمو في النصف الأول من السنة. ويُتوقع أن تسجل البحرين نمواً بنسبة ٢,٥ في المائة نتيجة تباطؤ الأنشطة في قطاع السياحة والقطاع المالي، في حين يسير الطلب المحلي في نفس الاتجاه التصاعدي الذي تسلكه التحويلات والاستثمارات الإقليمية. من جهتها، قامت عُمان بإعادة إرساء الاستقرار إلى حد ما من خلال زيادة التحويلات الاجتماعية وزيادة التشغيل في القطاع العام. ويُتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,٥ في المائة، أما الطلب المحلي فلا يزال ضعيفاً نسبياً على الرغم من التدخلات المالية الناشطة.

ويشكل التنوع الاقتصادي، والمنافسة، والتكامل الإقليمي، وتعزيز الأسواق التجارية، إلى جانب الأجندة الاجتماعية الشاملة، الاتجاهات الأساسية التي يجب أن تشرع المنطقة إلى اعتمادها لدى وضع السياسات اللازمة.

الشكل ٥.
صافي الحساب المالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٩-٢٠١٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

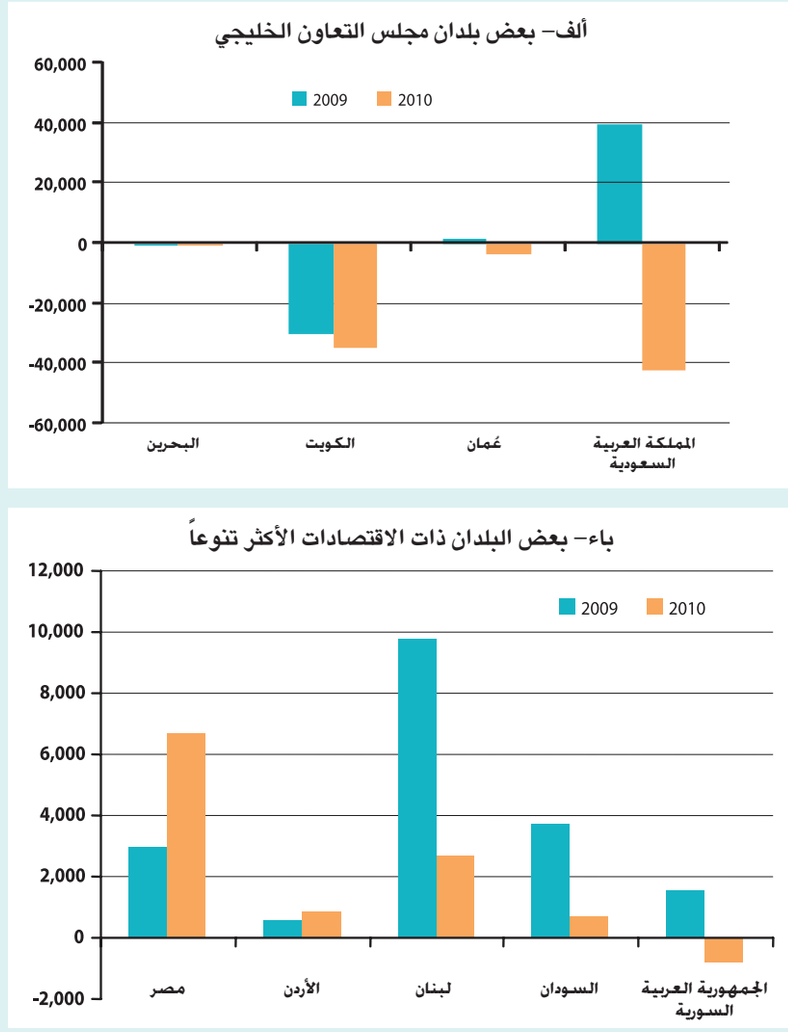

المصدر: International Monetary Fund (2011).

دال- تدفقات رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات

١- تدفقات رؤوس الأموال[١٤]

في عام ٢٠٠٩، شهدت البلدان النامية أول تراجع في دخول الاستثمارات الدولية إليها، واستمر هذا الوضع في عام ٢٠١٠. ونظراً إلى التدابير الحمائية المتنوعة التي اعتمدتها البلدان في الأسواق العالمية الهشة، قد يستمر دخول الاستثمارات الدولية بالتراجع. وعلى الرغم من الانتعاش المعتدل الذي شهده الاقتصاد العالمي في البلدان المتقدمة والنامية، فقد عانت منطقة الإسكوا من تراجع تدفقات رؤوس الأموال في عام ٢٠١١، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الاضطرابات السياسية وبيئة الأعمال غير المستقرة في العديد من البلدان الأعضاء.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى فوائض تجارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، شهدت كل هذه البلدان، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، عجزاً في حساباتها المالية. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد نعمت

بفائض في حسابها المالي بفضل ارتفاع ما تدخله الكيانات الأجنبية إليها من استثمارات، على شكل استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات في حافظات الأوراق المالية (الشكل ٥). وكانت الإمارات العربية المتحدة قلّصت حجم أوراقها المالية وعملاتها الأجنبية إلى الصفر عقب الأزمة المالية التي وقعت في عام ٢٠٠٨، لكنها عادت واستأنفت عمليات الشراء في أيار/مايو ٢٠١٠.

ويكمن السبب الرئيسي وراء العجز في الحسابات المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي في ارتفاع الاستثمارات في الخارج على شكل استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات في حافظات الأوراق المالية. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع الاستثمارات السعودية المباشرة في الخارج وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية إلى عجز في حسابها المالي في عام ٢٠١٠، بعد الفائض الذي سجلته في عام ٢٠٠٩. كذلك الأمر بالنسبة إلى البحرين، وعُمان، والكويت إذ شهدت هذه البلدان عجزاً في حسابات رأس المال نتيجة ارتفاع استثماراتها في الخارج. ويُعزى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبلدان مجلس التعاون الخليجي في الخارج إلى عوامل عدة منها تراكم فوائض كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار الفائدة، وزيادة التقلبات في أسواق الأسهم. واعتماداً لسياسات التنويع التي تقضي بالاستثمار في الصناعات التي تُعتبر استراتيجية لتنمية وتنويع الاقتصادات الوطنية، قامت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالاستثمار في الأراضي الزراعية في باكستان والسودان.

من جهة أخرى، شهد كل من الأردن ومصر زيادة في فوائض الحسابات المالية في عام ٢٠١٠. فقد تأثر تدفق رؤوس الأموال إلى مصر بالانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في حافظات الأوراق المالية، فضلاً عن تدني الاستثمارات المصرية في الخارج[١٥]. أما لبنان، فقد شهد انخفاضاً كبيراً في حسابه المالي نتيجة تقلص الاستثمارات الموجهة نحو الخارج إلى النصف والانخفاض الحاد في استثمارات حافظات الأوراق المالية فيه[١٦]. ونتيجة انعدام الاستقرار السياسي الذي شهده العديد من بلدان المنطقة في عام ٢٠١١، تردد المستثمرون في الاستثمار أو حتى سحبوا ما استثمروه من رؤوس أموال، لا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وأقل البلدان نمواً. كما أن غياب الأمن والشفافية سيؤدي، على

الشكل ٦. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا، ٢٠٠٨-٢٠١١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

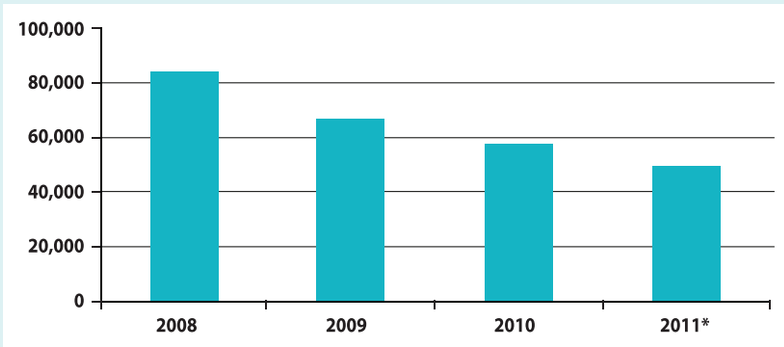

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تقرير الاستثمار العالمي (World Investment Report)، عدة إصدارات؛ وتوقعات الإسكوا لعام ٢٠١١.
* تقدير.

الشكل ٧. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق نامية مختلفة، ٢٠٠٠ و٢٠١٠
(بملايين الدولارات الأمريكية)

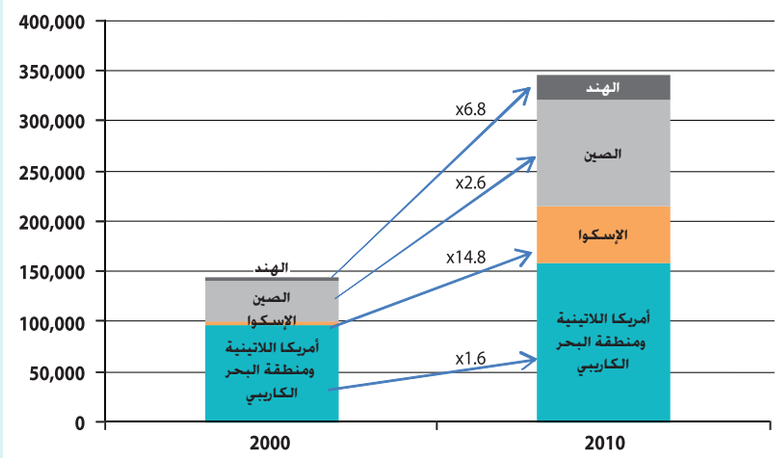

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تقرير الاستثمار العالمي (World Investment Report)، عدة إصدارات.

الجدول ٦.
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء في الإسكوا (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات العربية المتحدة	١٣ ٧٢٤	٤ ٠٠٣	٣ ٩٤٨
البحرين	١ ٧٩٤	٢٥٧	١٥٦
عُمان	٢ ٥٢٨	١ ٤٧١	٢ ٠٤٥
قطر	٣ ٧٧٩	٨ ١٢٥	٥ ٥٣٤
الكويت	٦-	١ ١١٤	٨١
المملكة العربية السعودية	٣٨ ١٥١	٣٢ ١٠٠	٢٨ ١٠٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٥٩ ٩٧٠**	**٤٧ ٠٧٠**	**٣٩ ٨٦٩**
الأردن	٢ ٨٢٩	٢ ٤٣٠	١ ٧٠٤
الجمهورية العربية السورية	١ ٤٦٧	١ ٤٣٤	١ ٣٨١
العراق	١ ٨٥٦	١ ٤٥٢	١ ٤٢٦
فلسطين	٥٢	٢٦٥	١١٤
لبنان	٤ ٣٣٣	٤ ٨٠٤	٤ ٩٥٥
مصر	٩ ٤٩٥	٦ ٧١٢	٦ ٣٨٦
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٢٠ ٠٣٢**	**١٧ ٠٩٧**	**١٥ ٩٦٦**
السودان	٢ ٦٠١	٢ ٦٨٢	١ ٦٠٠
اليمن	١ ٥٥٥	١٢٩	٣٢٩-
أقل البلدان نمواً	**٤ ١٥٦**	**٢ ٨١١**	**١ ٢٧١**
مجموع منطقة الإسكوا	**٨٤ ١٥٨**	**٦٦ ٩٧٨**	**٥٧ ١٠٦**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي (World Investment Report)، عدة إصدارات.

الأرجح، إلى المزيد من التراجع في تدفقات رؤوس الأموال التي ساهمت مؤخراً في عملية النمو في المنطقة. لهذا السبب، يحتاج معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى إعادة التفكير في الاستراتيجيات الإنمائية والسعي إلى التنويع من أجل تحقيق نمو أكثر استدامة، وذلك نظراً إلى تأثر رؤوس الأموال الخارجية بانعدام الاستقرار السياسي.

٢- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بشكل معتدل في عام ٢٠١٠، إلا أنها لم تصل إلى المستويات التي كانت تسجلها قبل وقوع الأزمة. ويكمن السبب وراء ذلك في المخاطر الظاهرة وأجواء الريبة على المستوى التنظيمي، أكثر منه في القيود المالية. وقد وصل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى ذروته في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٦). ومنذ ذلك الحين، اتخذ هذا التدفق اتجاهاً تنازلياً مستقراً، مع أنه كان أكثر اعتدالاً في عام ٢٠١٠ مقارنةً مع ما كان عليه في عام ٢٠٠٩. كما يُتوقع أن ينخفض إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الإسكوا بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١١. وإذا ما أخذت التطورات السياسية الأخيرة في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر في الحسبان، فإن هذه الأرقام تحتاج إلى المراجعة (الجدول ٦).

وشهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية تراجعاً حاداً في العقد السابق. ففي عام ٢٠١٠، استحوذت الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية على أكثر من نصف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة من هذه الاقتصادات إلى الخارج فقد سجلت نسباً عالية قياسية، ومعظم هذه الاستثمارات كانت موجهة إلى بلدان نامية أخرى. ويُبيّن الشكل ٧ وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بعض البلدان والمناطق النامية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، كما يُظهر أن منطقة الإسكوا قد شهدت أعلى معدل نمو مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. ويعود هذا النمو المرتفع إلى نقطة البداية المنخفضة في عام ٢٠٠٠ وإلى ارتفاع فرص الاستثمار، وهوامش الربح الكبيرة، وتحسن البيئة الاستثمارية في المنطقة.

في عام ٢٠١٠، بلغت حصة البلدان الأعضاء في الإسكوا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ١٢ في المائة. واستحوذت المملكة العربية السعودية على القسم الأكبر من إجمالي التدفقات كما فعلت خلال العقد الماضي، وقد بلغ مجموع حصتها وحصص قطر، ولبنان، ومصر حوالى ٨٠ في المائة من إجمالي التدفقات إلى المنطقة. وبحسب ما يشير إليه العديد من التقارير والدراسات التي تعدها الإسكوا حول الاستثمار الأجنبي المباشر، تكمن المشكلة في أن الاستثمارات تتركز بشكل كبير في عدد من البلدان الغنية بالنفط في المنطقة في حين لا

تحصل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً على الاستثمارات اللازمة في المجالات الأساسية لتحقيق التنمية، مثل البنى التحتية والزراعة.

من المفترض أن إحدى الغايات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في توفير فرص العمل بحيث يساهم بطريقة غير مباشرة في تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز جملة مجالات، منها التكنولوجيا، وإدارة المهارات، وبناء القدرات الإنتاجية. وتسمح هذه المجالات، بدورها، بالحد من الفقر بطرق مباشرة وغير مباشرة. غير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسكوا تتوخى بمعظمها الربح ولا تسعى بالضرورة إلى توفير أعداد كبيرة من فرص العمل. وبالتالي، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا ينعكس في ارتفاع معدلات التشغيل. وقد أظهرت تجارب بلدان عدة أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التخفيف من وطأة الفقر أمر يعود إلى حد كبير إلى السياسات التي تعتمدها البلدان المضيفة والرامية إلى تعزيز وتوجيه الأموال نحو القطاعات ذات العمالة الكثيفة والمولِّدة للقيمة.

يعطي الشكل ٨ لمحة عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات مختلفة وفرص العمل التي تم توليدها بفضل هذه الاستثمارات على مستوى كل قطاع. وتغطي البيانات المنطقة العربية برمتها في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠، لكنها تعطي في الوقت نفسه فكرة واضحة عن الاتجاهات في منطقة الإسكوا.

وقد تم توجيه حوالى ثلثي إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠ نحو قطاعي العقارات والتعدين. وبلغت حصة هذين القطاعين من مجموع فرص العمل التي ولدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٢ في المائة فقط، وبالتحديد ٥ في المائة في قطاع التعدين و٧ في المائة في قطاع العقارات. أما القطاعان اللذان تم توليد العدد الأكبر من فرص العمل فيهما بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهما الصناعات التحويلية والخدمات الأخرى، إذ بلغت

الشكل ٨.
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات مختلفة في المنطقة العربية وفرص العمل التي ولّدها، ٢٠٠٣-٢٠١١

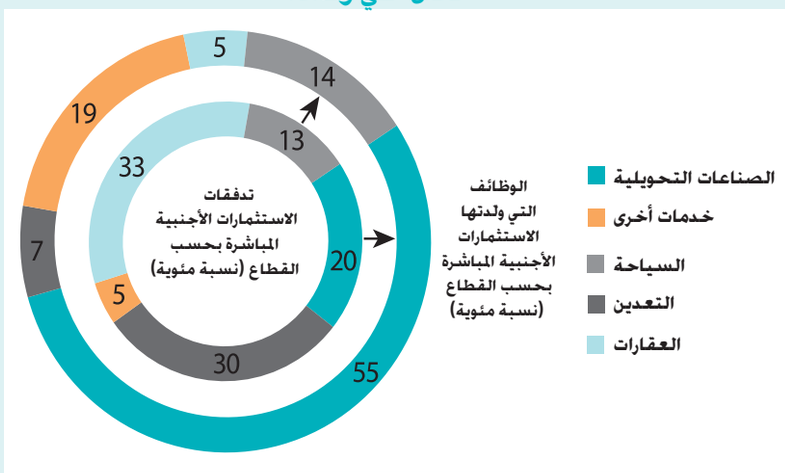

المصدر: World Bank (2011).

حصة قطاع الصناعات التحويلية أكثر من نصف فرص العمل التي تم توفيرها في الفترة المحددة. وقد تم توجيه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية نحو معالجة المواد الغذائية، والمنتجات الاستهلاكية، وصناعة الأقمشة.

وكانت عمليات نقل التكنولوجيا محدودة، ذلك أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة إلى قطاعي العقارات والتعدين. فعلى سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، تم استثمار ٤٠ في المائة من إجمالي التدفقات في عام ٢٠٠٩ في استخراج النفط وقطاع العقارات. وفي مصر، تم استثمار ٥٣ في المائة من إجمالي التدفقات في السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ في قطاع النفط[١٧]. وفي اليمن، تم استثمار ١٠ في المائة فقط من إجمالي التدفقات في عام ٢٠٠٩ في قطاعات الصناعة، والسياحة، والزراعة، بينما تم استثمار التدفقات الباقية في قطاع الخدمات.

٣- التحويلات

توفر التحويلات مصدراً هاماً لرؤوس الأموال الخارجية بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية. وقد تخطت التحويلات إلى البلدان النامية، والبالغ

حجمها الإجمالي ٣٠٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، المساعدات الإنمائية الرسمية المقدرة بـ ١٢٠ مليار دولار. وبحسب بيانات البنك الدولي، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، في حين بلغت التحويلات ٤ في المائة. وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن التحويلات تتمتع بدرجة من المناعة تفوق بقية أنواع التدفقات، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية، لا سيما خلال الأزمات، كما أن التدفقات من المهاجرين ازدادت على مر السنوات. وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن تدفق التحويلات إلى البلدان النامية انخفض بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ وارتفع بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ويُتوقع أن يستمر تدفق التحويلات في النمو خلال الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣ بنسبة ٧,٣ في المائة، و٧,٤ في المائة، و٧,٩ في المائة على التوالي.

وعلى الصعيد العالمي، يشير اتجاه التحويلات إلى تراجع في عام ٢٠٠٩، ومن ثم انتعاش في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن ترتفع هذه التحويلات خلال السنوات الثلاث المقبلة. ففي عام ٢٠١٠، بلغت تحويلات المهاجرين في العالم ٤٤٥ مليار دولار، ومنها ٣٢٢ مليار دولار إلى البلدان النامية. وبحسب تقديرات البنك الدولي، يُتوقع أن تصل التحويلات إلى ٤٦٨ مليار دولار، و٤٩٩ مليار دولار، و٥٣٦ مليار دولار في الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣ على التوالي. وخلال العقد الماضي (٢٠٠١-٢٠١٠)، كانت نسبة تدفق التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٣ و٥ في المائة. وتشير الإحصاءات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة مع نظيراتها حول العالم، سجلت أعلى نسبة من نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

وعقب الانتعاش الاقتصادي في عام ٢٠١٠، شهدت كافة المناطق نمواً في تدفق التحويلات. فقد سجلت التحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعاً بنسبة ٥,٣ في المائة بعد الانكماش الذي حصل في عام ٢٠٠٩. وكان لارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي تأثير إيجابي على تدفق التحويلات إلى

الشكل ٩. نصيب الفرد من تحويلات المهاجرين، ٢٠٠١-٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)

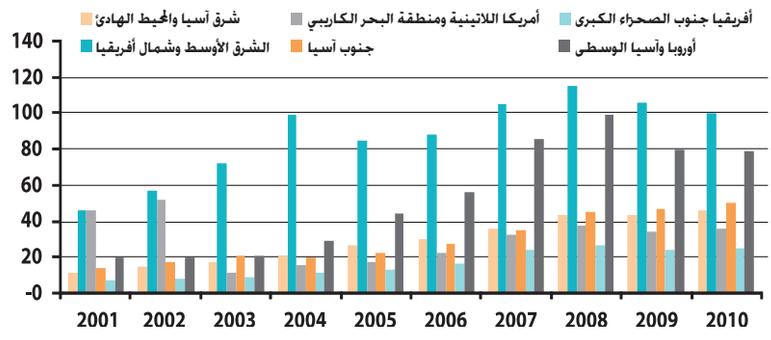

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى: World Bank (2011).

الشكل ١٠. التحويلات إلى مجموعة مختارة من بلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠١٠

ألف- نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي

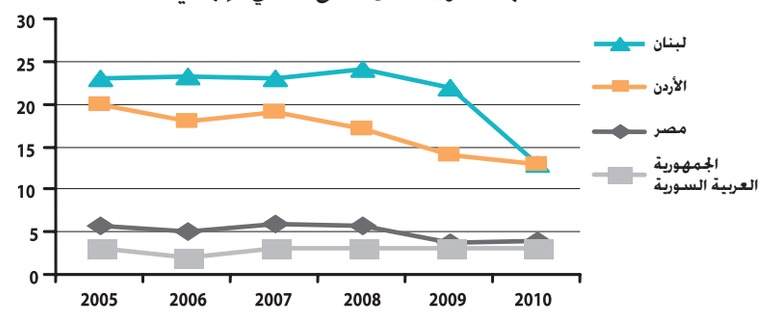

باء - التحويلات بمليارات الدولارات الأمريكية

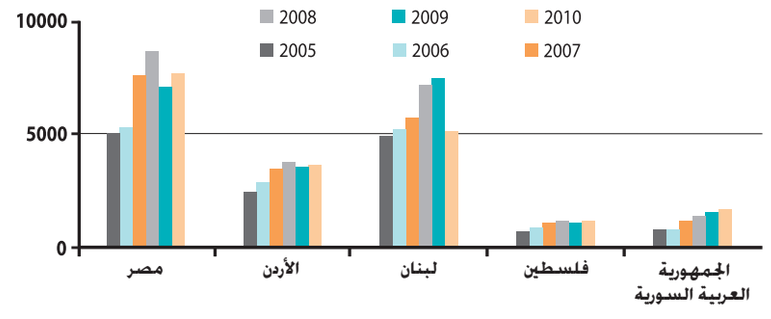

المصدر: World Bank (2011).

جنوب آسيا في عام ٢٠١٠، فحققت هذه المنطقة أعلى نسبة نمو (٨,٢ في المائة) تليها منطقة شرق آسيا (٧,٤ في المائة). وفي المقابل، فشلت تدفقات التحويلات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١,٧ في المائة)، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى (١,٣ في المائة) في تسجيل معدل نمو مرتفع، وذلك بسبب الأزمات التي تشهدها الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وفي عام ٢٠١٠، تلقت المنطقة العربية ٣٣,٣ مليار دولار من التحويلات، وكان نصيب لبنان ومصر منها ٣٩ في المائة.

وبحسب توقعات البنك الدولي، سيسجل تدفق التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١١، و٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، و٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وقد تتغير هذه التوقعات نتيجة الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل الأمنية في البلدان المستفيدة من التحويلات، ما قد يزيد من المشاكل التي تواجهها الشعوب الضعيفة.

وفي عام ٢٠٠٩، تراجعت التحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦,٨ في المائة) بوتيرة أبطأ من التراجع الذي شهدته أوروبا وشرق آسيا (١٢,٣ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٢,٧ في المائة). ويعمل معظم المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي كانت إلى حد ما بمنأى عن الانكماش الاقتصادي. وقد بلغت التحويلات إلى مصر ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦ وارتفعت إلى ٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ٧,٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٠. أما في لبنان، فقد بلغ تدفق التحويلات ذروته، ٧,٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، ثم انخفض إلى ٥,١ مليارات دولار في عام ٢٠١٠.

وتسمح التحويلات بتعزيز التنمية في المنطقة من خلال تشجيع الادخار، والاستثمار، والنمو، والحد من الفقر، وتوزيع الدخل بطريقة أكثر إنصافاً. فقد أصبحت التحويلات مصدراً للموارد المالية للأسر في بلدان المنشأ، ولها تأثير إيجابي في الحد من الفقر، والتعليم، وتحسين الرعاية الصحية.

استخدم رشدي (Roushdy, 2009) البيانات الواردة في مسح ظروف سوق العمل في مصر لعام ٢٠٠٦، من أجل دراسة آثار التحويلات على رفاهية الأسر. وقد وجدت التحليلات رابطاً قوياً بين التحويلات التي تتلقاها البلدان والحد من الفقر. كما أثبتت الدراسة أن التحويلات التي تتلقاها الأسر ساهمت في تخفيف وطأة الفقر بنسبة ٨ في المائة.

إن رصد اتجاهات الهجرة والتحويلات أمر ضروري لأنه يشكل أداة هامة يستخدمها صانعو السياسات لاتخاذ القرارات المناسبة. غير أن عدم توافر البيانات الدقيقة حول المهاجرين والتحويلات، بما في ذلك البيانات حول الحركة غير المشروعة للمهاجرين والتحويلات، يبقى عائقاً أساسياً في صياغة السياسات.

هاء- الأسواق المالية

إن ضعف البنى التحتية في منطقة الإسكوا يقوض أداء نظامها المالي الذي، بدوره، يُضعف التنويع والقدرة التنافسية. كما أن الحصول على التمويل في هذه المنطقة محصور للغاية. فبحسب البنك الدولي، تلقى عدد قليل من المؤسسات الكبيرة حصة كبيرة جداً من إجمالي القروض، بينما تملك ٢٠ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوط اعتماد تمثل ٨ في المائة فقط من إجمالي القروض. بالإضافة إلى ذلك، يعود التمويل البالغ الصغر بالفائدة على ١,٨ في المائة فقط من السكان

الشكل ١١. **أصول المؤسسات المالية، ٢٠٠٩ أو آخر عام توفرت فيه البيانات**
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: Rocha (2011).

الجدول ٧. **إجمالي الدين العام، ٢٠٠٦–٢٠١١** (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١(تقديري)
الإمارات العربية المتحدة	٦,٨	٧,٨	١٢,٥	٢٢,٥	٢١	١٦,٤
البحرين	٢٣,٦	١٩,٢	١٤,٦	٢٥,٤	٣٢	٢٤,٨
عُمان	٩,٦	٧,٥	٥,١	٨	٥,٩	٤,١
قطر	١٣,١	٨,٨	٨,٩	٢٨,٧	٢٠	١٣,٧
الكويت	٨,٣	٦,٧	٥,٦	٧	٥,٨	٤,٥
المملكة العربية السعودية	٢٧,٣	١٨,٥	١٣,٢	١٦	١٠,٨	٨,٣
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**١٧,٢**	**١٢,٦**	**١١,٢**	**١٨**	**١٤,٣**	**١٠,٨**
الأردن	٧٣,٥	٧١,١	٥٨,٤	٦١,٨	٦١,٤	٦٢,٨
الجمهورية العربية السورية	٤٨,٥	٤٤,١	٣٨,٢	٣١,٢	٢٧,٥	٢٤,٣
السودان	٨٩,٣	٨٢,٣	٦٩,٨	٧٨,٩	٦٨	٦٣,٤
العراق	٢١٩,٦	١٨١	١١٠,٥	١٤٣,١	١١٢,٣	٣٨,٩
لبنان	١٧٩,٩	١٦٧,٧	١٥٦,٤	١٤٦,٤	١٣٦,٧	١٣٣,٨
مصر	٩٨,٨	٨٧,١	٧٤,٧	٧٥,٦	٧٣,٨	٧٤,٩
اليمن	٤٠,٨	٤٠,٤	٣٦,٤	٤٩,٩	٤٠,٦	٤٢
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**١١٢,٢**	**٩٩,٣**	**٧٩,١**	**٨٣,٨**	**٧٥,٩**	**٦٢,٥**
مجموع منطقة الإسكوا	**٤١,٩**	**٣٦,٣**	**٣٠,٢**	**٣٩,٥**	**٣٤,٤**	**٢٦,٢**

المصدر: International Monetary Fund (2011).

الراشدين، وتساوي القروض الصغيرة المستحقة ٠,٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. أما تمويل الإسكان فلا يزال في بداياته إذ يشكل أقل من ١٠ في المائة من إجمالي حافظات الأوراق المالية في المنطقة.

وبحسب البنك الدولي، تشكل أصول المصارف كمتوسط ١٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ و١٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ و١٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حيث تهيمن المصارف الخاصة؛ و٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حيث تهيمن المصارف التابعة للدولة. كما تمثل القروض التي تمنحها المصارف إلى القطاع الخاص ٧٠ في المائة، و٤٠ في المائة، و١٢ في المائة في مجموعات البلدان الثلاث المذكورة، على التوالي.

بالإجمال، تُعتبر القروض الخاصة في المنطقة مرتفعة مقارنةً مع مناطق أخرى في العالم. غير أن القروض محصورة وتعود بالفائدة على جزء صغير نسبياً من القطاع الخاص. ولا تزال المؤسسات المالية غير المصرفية متواضعة، إذ تمثل صناديق التأمين والصناديق المشتركة أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والتمويل البالغ الصغر أقل من ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وصناديق التقاعد الخاصة نسبة لا تُذكر (الشكل ١١).

وخلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، تأثرت بلدان مجلس التعاون الخليجي سلباً بالنقص في السيولة الذي شهدته الأسواق الدولية وبانخفاض أسعار النفط. ولفت سوق السندات الناشئ انتباه هذه الحكومات كمصدر تمويل بديل قادر على أن يحل محل التمويل الخارجي المكلف وغير المؤكد. وتتمتع بلدان مجلس التعاون الخليجي بمخزون كبير من السندات التقليدية التابعة للحكومات

وللشركات ومن الصكوك (السندات الإسلامية)، غير أن ثلاثة أرباع هذا المخزون مجمّع ومحدّد بالدولار الأمريكي على الصعيد الدولي. ويُعتبر تمويل السندات نادراً في هذه المنطقة التي تتمتع بالثروات والعائدات النفطية، حيث يؤمن النظام المصرفي التمويل اللازم على المدى القصير.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في خفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا من ٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦,٢ في المائة في عام ٢٠١١. فقد تدنت هذه النسبة من ١٤,٣ في المائة إلى ١٠,٨ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن ٧٥,٩ في المائة إلى ٦٢,٥ في المائة في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي حين يسلك إجمالي الدين العام اتجاهاً تصاعدياً، ساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الحد من آثار هذا التصاعد.

ولا تزال العملات المحلية تسيطر على الدين العام في الأردن، ولبنان، ومصر، الأمر الذي يقوّض قرارات السياسات النقدية بشأن أسعار الفائدة. ومن شأن رفع أسعار الفائدة أن يرفع من تكلفة خدمة الدين في هذه البلدان الثلاثة، وأن يشكل بالتالي عبئاً على الموازنات المالية ويجبر الحكومات على الاقتراض أكثر أو اعتماد سياسات مالية انكماشية.

الشكل ١٢. ميزان الحساب الجاري في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

ألف- بلدان مجلس التعاون الخليجي

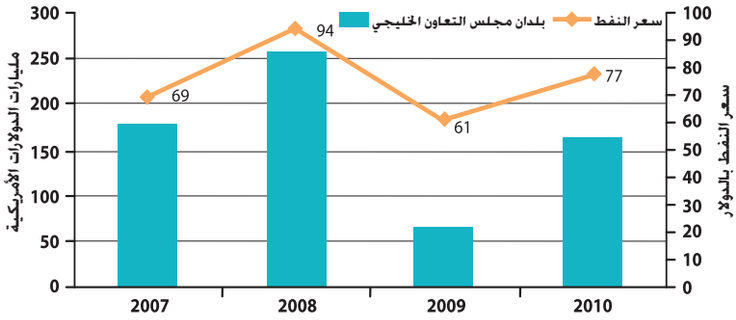

باء- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وأقل البلدان نمواً

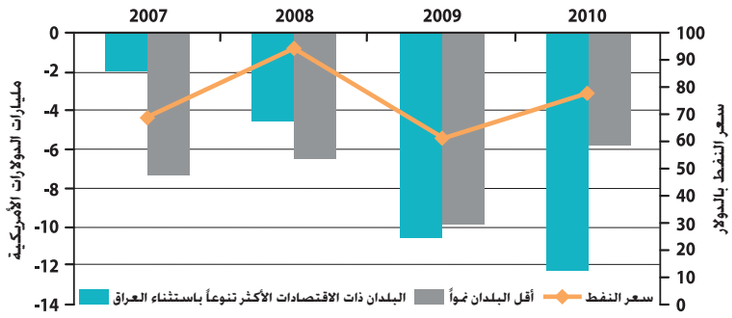

المصدر: World Economic Outlook 2011 (September 2011).

الشكل ١٣. ميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

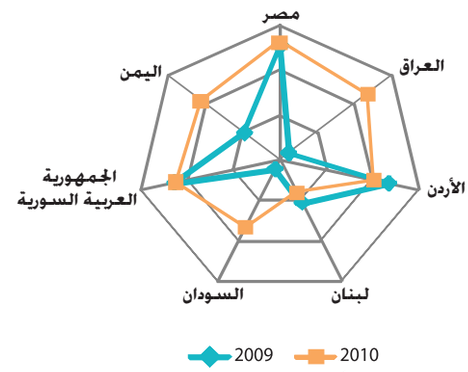

ملاحظة: انطلاقاً من الوسط، المقياس من ٠ إلى -١٥.

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

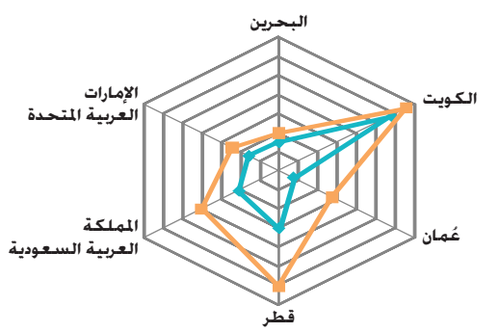

ملاحظة: انطلاقاً من الوسط، المقياس من- ٥ إلى ٣٠.

المصدر: International Monetary Fund (2011).

الشكل ١٤. **ميزان الحساب الجاري وقيمة الصادرات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٧-٢٠١٠** (بمليارات الدولارات الأمريكية)

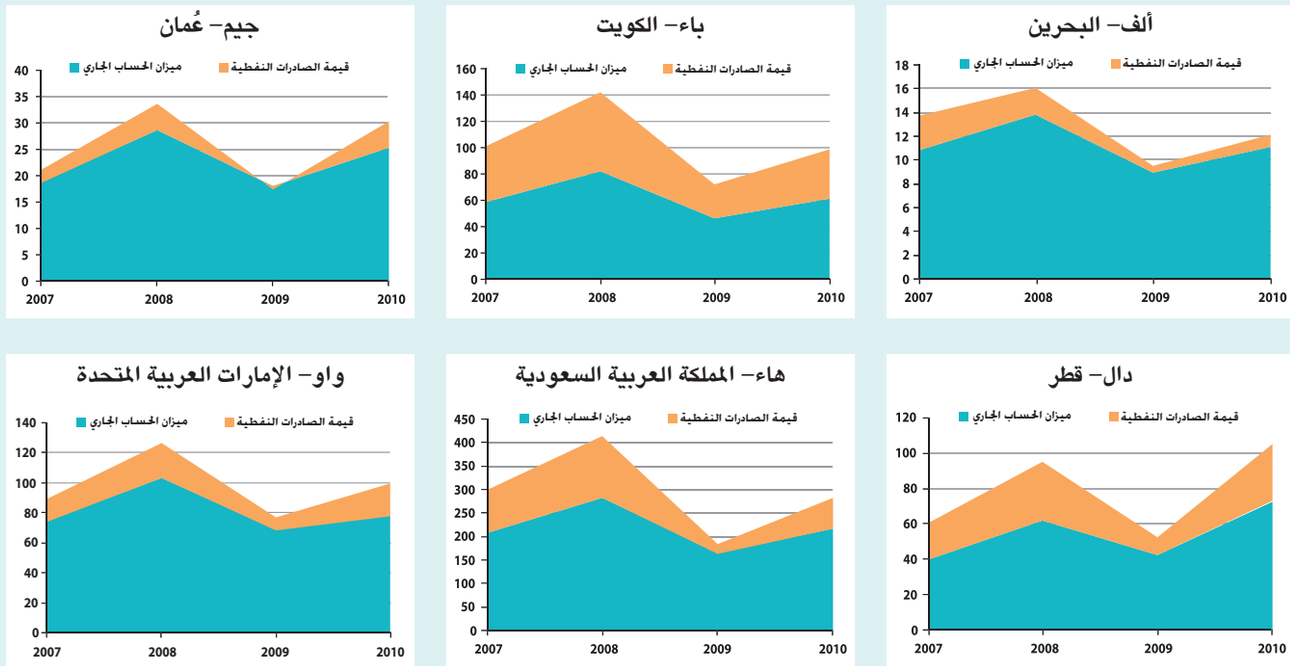

المصدر: International Monetary Fund (2011).

واو- الميزان الخارجي

ميزان الحساب الجاري

بدأ ميزان الحساب الجاري في البلدان الأعضاء في الإسكوا بالانتعاش في عام ٢٠١٠ بعد الانخفاضات الحادة التي سُجلت في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة العالمية. وقد تأثرت منطقة الإسكوا على نحو متفاوت بالظروف التي شهدتها أسواق السلع العالمية. وفي هذا الإطار، يُمكن ملاحظة اتجاهين مختلفين في المنطقة هما: (أ) تتمتع بلدان مجلس التعاون الخليجي بفوائض كبيرة في ميزان الحساب الجاري، وهي فوائض لم يقابلها عجز في الحسابات المالية، ما أدى إلى ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية؛ (ب) تسجل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عجزاً متزايداً في الحساب الجاري. وقد شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائض في الحساب الجاري، وتمثل إيراداتها النفطية حوالى ٨٠ في المائة من مجموع إيرادات صادراتها. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد اتخذ عجز الحساب الجاري اتجاهاً تصاعدياً نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠١٠ وانتعاش أسعار النفط (الشكل ١٢).

وارتفع فائض الحساب الجاري المتراكم في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ١٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ فبلغ ١٦٣ مليار دولار. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عجز الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ١٦ في المائة [١٨]. أما في السودان واليمن، فقد تراجع هذا العجز بنسبة ٤١ في المائة تقريباً في ظل ارتفاع أسعار النفط والاكتشافات الحديثة (الشكل ١٣).

وتشكل إيرادات الصادرات النفطية التي ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة وأكثر الدافع الرئيسي لتزايد الفوائض في التجارة في بلدان مجلس التعاون

الخليجي، في حين لم يشهد صافي التجارة في الخدمات تغيراً يُذكر وبقي سلبياً في عام ٢٠١٠ (الشكل ١٤).

لطالما كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي تنعم بفوائض في الحساب الجاري يرافقها عجز في الحساب المالي. وقد استمر هذا الاتجاه حتى في عام ٢٠١٠، باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي كان نظامها المصرفي آنذاك يدفع من الفوائد والأرباح على استثماراته الأجنبية أكثر مما يتلقى. وكان ذلك بسبب الأزمة التي شهدتها دبي في عام ٢٠٠٩ حين افتقرت إمارة دبي إلى الموارد اللازمة لتسديد ديونها، فقام البنك المركزي والمصارف المتمركزة في أبو ظبي بشراء الحصص الأكبر من الديون. وبشكل عام، حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائض في ميزان المدفوعات أعقبها ارتفاع في احتياطيها من العملات الأجنبية.

ويُعزى ارتفاع عجز الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا بشكل كبير إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وركود الصادرات، وبالتالي تفاقم العجز التجاري، فضلاً عن انخفاض إيرادات الاستثمارات[١٩].

تُظهر الأشكال ١٤ و١٥ و١٦ بوضوح العلاقة بين الاقتصادات المختلفة في المنطقة وقدرتها على معالجة القضايا الحيوية مثل الأمن الغذائي، والتنويع الاقتصادي، والبطالة حيث إن التعاون يؤمن المكاسب للجميع في المناطق الفرعية.

زاي- السياسة المالية والنقدية

لا تزال السياسة النقدية في المنطقة مقيدة بترتيبات أسعار الصرف. فأنظمة ربط أسعار الصرف هي السائدة، والدولار الأمريكي هو العملة المرجعية المهيمنة، ما عدا في الكويت والجمهورية العربية السورية[٢٠]؛ أما العراق واليمن فيواصلان إدارة عملتهما بإحكام مقابل الدولار. وبالتالي، فإن السياسة النقدية في المنطقة رهن بتوجهات البنك المركزي الأمريكي، علماً بأن أي فروق مفرطة في أسعار الفائدة تشجع على عمليات المناقلة غير السليمة. وهذا الأمر يضع السلطات النقدية في المنطقة أمام خيارات محدودة لمواجهة الضغوطات الخارجية. كما يُلاحظ في الكويت ارتفاعٌ في المعروض

الشكل ١٥. ميزان الحساب الجاري وقيمة الواردات النفطية والتحويلات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

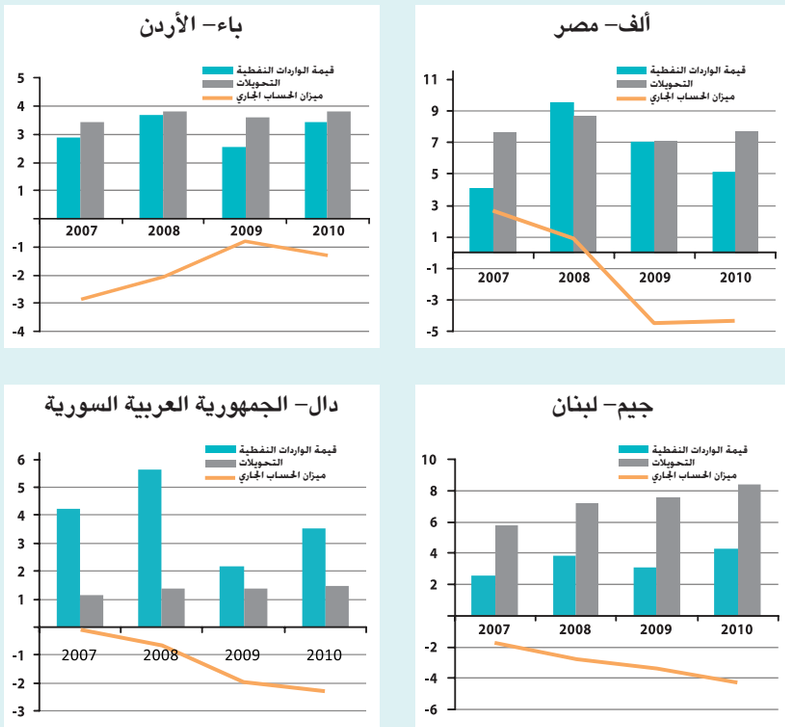

المصادر: International Monetary Fund (2011) and World Bank (2011).

الشكل ١٦. ميزان الحساب الجاري وقيمة الصادرات النفطية والتحويلات إلى أقل البلدان نمواً ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

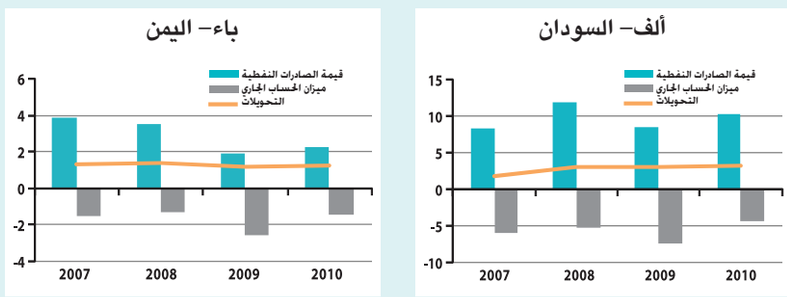

المصادر: International Monetary Fund (2011) and World Bank (2011).

الشكل ١٧. أسعار الفائدة المحددة بموجب السياسات النقدية في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٨-٢٠١١

المصدر: السلطات النقدية في كل بلد.

الشكل ١٨. متوسط حساب الميزانية في منطقة الإسكوا، ٢٠١٠-٢٠١٢ (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

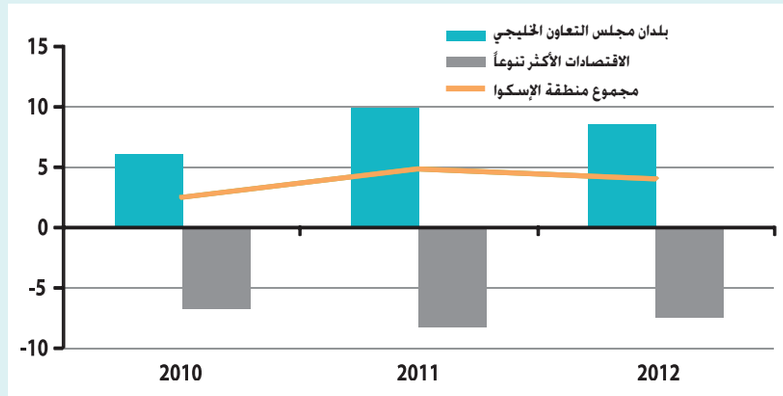

المصدر: بيانات من مصادر وطنية. وتوقعات وتقديرات الإسكوا.

النقدي، إلى جانب ارتفاع طفيف في الإقراض المصرفي، في حين يُلاحظ نقصٌ في الزخم في البحرين وعُمان بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي شهدها هذان البلدان في بداية عام ٢٠١١. وفي هذا الإطار، فإن البحرين التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الخدمات ويمثل قطاعها المالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، معرضة لخسارة دورها كمحور مالي إقليمي لصالح الإمارات العربية المتحدة.

وبرزت في عام ٢٠١٠ بعض التغيرات على صعيد إدارة سياسات أسعار الفائدة، مع أن الأردن والكويت قد خفضا سعر الفائدة في شباط/فبراير، تلتهما قطر في آب/أغسطس. وفي عام ٢٠١١، أجرى المصرف المركزي القطري تخفيضاً آخر على سعر الفائدة لتحفيز الإقراض المصرفي في إطار ارتفاع السيولة، ومحاولة منه للسماح للقطاع الخاص بتعزيز موقعه تحسباً لتباطؤ النمو المتوقع في عام ٢٠١٢. وبعد تخفيض أسعار الفائدة في بداية العام لتعزيز الانتعاش الاقتصادي، قام المصرف المركزي في الأردن بزيادة ودائعه ورفع سعر فائدة «الريبو» (إعادة الشراء) في حزيران/يونيو خوفاً من الزيادات المقلقة في أسعار المواد الغذائية. وفي المملكة العربية السعودية، تم تغيير أسعار فائدة «الريبو» و«الريبو العكسي» للمرة الأخيرة في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠٠٩

على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، بقي سعر الفائدة السائد بين المصارف في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أعلى من سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن (LIBOR) والمحدد كل ثلاثة أشهر، وذلك طوال العام. وقد كان الفرق هامشياً حتى بداية عام ٢٠٠٨. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، أضحى الفرق سلبياً عندما كانت المنطقة مغمورة بالسيولة. وفي ظل التوقعات بأن تظل أسعار الفائدة المحددة وفقاً لسياسة البنك المركزي الأمريكي قريبة من الصفر وبأن تبقى سياسة التيسير الكمي قائمة حتى بداية عام ٢٠١٣، تستطيع السياسات النقدية المتساهلة دعم الطلب المحلي وكذلك نمو الائتمان على صعيد المستهلكين والشركات، في مناخ خارجي يسوده الركود. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر المصارف المركزية في المنطقة في التخلص من أي فائض في السيولة من خلال إصدار السندات المالية وفرض شروط صارمة على الاحتياطي.

وبعد النجاح الذي أحرزته التدابير المالية التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في الإسكوا لمواجهة الآثار الانكماشية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، سمح ارتفاع أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٠ لبلدان مجلس التعاون الخليجي بالإبقاء على السياسات المالية التوسعية التي بدورها أبقت هذه البلدان بمنأى عن الاتجاه العالمي القاضي باعتماد تدابير التقشف المالي؛ أما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فكانت مقيَّدة أكثر في حيزها المالي. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت المنطقة سياسات مالية تنشيطية على صعيد الحساب الجاري وحساب رأس المال، فضلاً عن دعم الميزانيات العادية عبر اتخاذ تدابير اجتماعية استنسابية، في محاولة من قِبل الحكومات لعزل شعوبها عن الانتفاضات العربية. هذه الخطط الاجتماعية السخية التي تقضي بزيادة التحويلات الاجتماعية ومستويات الأجور، وتوفير فرص عمل جديدة في القطاع العام، وزيادة مساعدات الإسكان الخاص، قد أتت علاوة على نفقات سبق تخصيصها في الميزانية في إطار خطط واسعة للتنمية بدأ العمل بها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

تتمتع بلدان مجلس التعاون الخليجي بسهولة المناورة على الصعيد المالي (الشكل ١٨)، بفضل عائدات الهيدروكربون المرتفعة التي تسمح لها بالحفاظ على نشاطها المالي مع تسجيل فوائض مريحة وتقليص مستويات الديون. ولدى وضع الميزانية، تحدد هذه البلدان الإيرادات العامة على أساس افتراضات معتدلة لأسعار النفط، مما يساهم في توليد فوائض جوهرية وذات أثر رجعي على النفقات المقررة. وفي هذا الإطار، من المفترض أن تحقق قطر والكويت فوائض مالية للسنة الحادية عشرة على التوالي، في حين يُتوقع أن يتحول العجز في الميزانية في الإمارات العربية المتحدة إلى فائض في عام ٢٠١١. كما ستسجل المملكة العربية السعودية فائضاً على الرغم من المساعدات التي تقدمها لمصر والقروض الميسرة والمنح التي تقدمها إلى البحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، والمغرب.

وفي عام ٢٠١٢، يُتوقع أن يتقلص الحاجب الواقي من الصدمات الذي توفره الفوائض المالية الراهنة، وذلك عقب الالتزامات الكبيرة بالإنفاق من الميزانية ومن خارجها على مشاريع البنى التحتية، بالإضافة إلى النفقات المتكررة، وانخفاض إيرادات الهيدروكربون بشكل معتدل. مهما يكن، فإن حجم الأصول الخارجية الرسمية، ووفرة السيولة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وإمكانية اللجوء إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية، واستمرار قوة الجدارة الائتمانية رغم التراجع البسيط الذي أصابها، كلها عوامل ستسمح لمصدري النفط بتغطية أي عجز مالي مؤقت وإدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار النفط الخام.

وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، لا تزال محدودية الحيز المالي تقيد عملية إدارة المالية العامة. وفي ظل التحول عن تدابير التقشف التي كانت مقررة في الأردن والعراق واليمن، يُتوقع أن تسجل الميزانيات عجزاً قياسياً بسبب ارتفاع الإنفاق العام وتباطؤ النمو الاقتصادي، وذلك رغم الدعم الذي يمكن أن تقدمه لها بلدان المنطقة على شكل معونات. وفي لبنان، تفرض أجواء الريبة السياسية مخاطر كبيرة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢،

إن الوضع الاقتصادي لعام ٢٠١١ والتحديات الاقتصادية المستقبلية في منطقة الإسكوا تأثرت إلى حد كبير بالديناميات الاجتماعية غير المسبوقة التي بدّلت نظرة العالم إلى دور الشعوب العربية. فقد كانت دوافع التغيير الداخلية والأساسية وراء موجة التحركات الاجتماعية التي انتشرت بسرعة في المنطقة

كما أن الاعتدال المتوقع في النشاط الاقتصادي سيؤثر سلباً على الميزانية.

ونظراً إلى الارتباط الضعيف بين العجز المالي والتضخم، فإن البلدان الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى استثمار حيزها المالي (حتى ولو كان هذا الحيز محدوداً جداً في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً)، من أجل تمويل عملية توليد فرص العمل وتعزيز الاستثمارات التي لها أثر تحويلي مثل الاستثمار في البنى التحتية، والصحة، والتعليم، والابتكار. وهي مدعوة أيضاً إلى اعتماد وسائل مبتكرة في التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، مع إيلاء الاعتبار لقدرتها على مواصلة تحمل الدين العام في المدى الطويل.

حاء- الديناميات الاجتماعية

١- ديناميات التغيير الاجتماعية

بشكل عام، يمكن القول إن الوضع الاقتصادي لعام ٢٠١١ والتحديات الاقتصادية المستقبلية في منطقة الإسكوا تأثرت إلى حد كبير بالديناميات الاجتماعية غير المسبوقة التي بدّلت نظرة العالم إلى دور الشعوب العربية. فقد كانت دوافع التغيير الداخلية والأساسية وراء موجة التحركات الاجتماعية التي انتشرت بسرعة في المنطقة.

وقد أظهرت حالتا تونس ومصر على نحو خاص أن شعوب المنطقة العربية قادرة على اللجوء إلى القوة غير المرتكزة على العنف للتعبير عن مخاوفها، وتحقيق الغايات الطموحة، وحشد الدعم العالمي. أما في البلدان العربية الأخرى، فقد اتخذت التحركات اتجاهات مغايرة لا تزال تسفر عن نتائج مختلفة، بما في ذلك الإصلاحات السياسية، وتغيير النظام، والنزاعات العنيفة، وأشكال متنوعة من التدخلات الأجنبية. ويعود التنوع في أشكال هذه التحركات إلى عوامل خاصة بكل بلد، مثل درجة التماسك الاجتماعي، وممارسة السلطة داخل الأنظمة المعينة، والعلاقات الخارجية لكل بلد وتحالفاته. غير أن الدوافع التي كانت وراء القسم الأكبر من التحركات الاجتماعية في العالم العربي متشابهة للغاية وقد أتت نتيجة تراكم الإخفاقات على مستوى التنمية طوال سنوات عديدة.

وكانت تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية التي ضربت السكان الأكثر ضعفاً في المنطقة هي الشرارة التي أشعلت فتيل الثورات. فالأعباء المترتبة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في نهاية عام ٢٠١٠ أزّمت الوضع أكثر فأكثر في هذه المنطقة التي تعتمد بشكل كبير على المواد الغذائية المستوردة. لكن هذه التطورات لم تكن سوى غيض من فيض، لأن تراكم حالات الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لعقود طويلة هو ما دفع الشعوب للنزول إلى الشوارع وتنظيم الاحتجاجات.

٢- الإقصاءات الاقتصادية والاجتماعية: دوافع نحو التغيير

تَظهر الإقصاءات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا في ارتفاع نسبة البطالة، والعمل غير النظامي، والفقر المتعدد الأبعاد، ومختلف أشكال عدم المساواة، والتمييز ضد النساء والشباب وغيرهم من المجموعات المستضعفة. وقد شكّل عام ٢٠١٠ نهاية عقد موصوم بغياب التحسن المنشود على كل هذه الجبهات.

وليس من السهل إيجاد أرقام عن نسبة البطالة في كافة البلدان الأعضاء. لكن منظمة العمل الدولية حددت معدل البطالة في عام ٢٠١٠ بحوالى ١٠,٠ في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي نسبة لم تتغير تقريباً خلال السنتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وهي من أعلى النسب في العالم[٢١]. وقد أدت الاختلالات الناجمة عن التحركات الاجتماعية إلى ارتفاع هذه النسب في بداية عام ٢٠١١. ففي الأردن مثلاً، كانت نسبة البطالة ١٣,٢ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، مقارنة بـ ١٢,٢ في المائة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٠[٢٢]. وفي مصر أيضاً، ارتفعت هذه النسبة من ٩ إلى ١٢ في المائة خلال الربع الأول من السنة[٢٣]. كما يتوقع

الخبراء أن تسلك بلدان مجلس التعاون الخليجي الاتجاه نفسه إذ من المُتوقع أن تصل نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠١١[٢٤].

وتفوق نسبة البطالة في صفوف الشباب نسبة البطالة الإجمالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. والمشكلة ليست دورية بل هي مشكلة هيكلية متجذرة تمنع البلدان من الاستفادة من كامل قدراتها الإنتاجية. واستناداً إلى بيانات تغطي فترة ٢٠ عاماً، أظهرت منظمة العمل الدولية أن حوالى ١ من أصل ٤ شباب من الذين هم في سن العمل عاطل عن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من التقدم المحرز على مستوى التعليم للإناث والذكور[٢٥].

وتترافق البطالة في المنطقة مع مشاكل أخرى مثل العمالة الناقصة والعمل في القطاع غير النظامي وهي مشاكل تزداد صعوبة قياسها. وبحسب معظم الدراسات، يعمل ما بين ثلث ونصف عدد العاملين الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة في القطاع غير النظامي. وهذا يختلف بحسب تعريف القطاع غير النظامي، إذ إن هذا المفهوم مطاطي للغاية. وبحسب صندوق النقد الدولي، يُعدّ حجم الاقتصاد غير النظامي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الإسكوا كبيراً بالمقارنة مع بقية البلدان النامية في العالم، إذ يشكل ثلث الناتج المحلي الإجمالي على الأقل في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. وفي مثل هذه الظروف، تُحرم شريحة كبيرة من السكان من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

وبحسب أحدث مؤشرات عالمية للتنمية وضعها البنك الدولي، فإن ٦٢ في المائة من اليد العاملة في الأردن، و٦٧ في المائة في لبنان، و٤٣ في المائة في مصر، لا تساهم في خطط معاشات التقاعد. وفي الجمهورية العربية السورية، أكثر من ٧٠ في المائة من اليد العاملة لا يحصلون على معاشات تقاعدية. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى تفاقم الإقصاءات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة اللامساواة، خاصة في أوقات الأزمات.

الشكل ١٩. **مشاركة الجنسين في القوى العاملة، ٢٠١٠**
(النسبة المئوية)

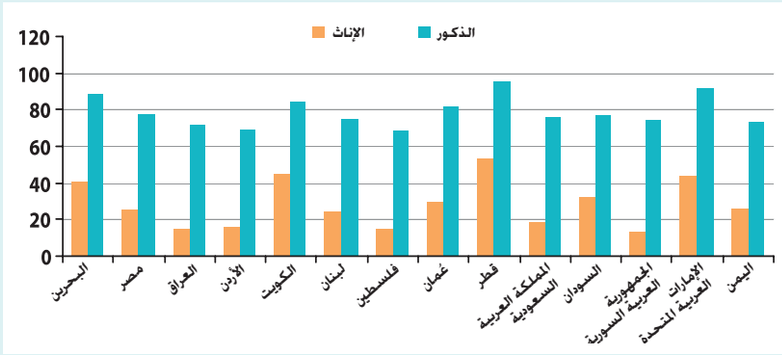

المصدر: International Labour Organization (2010).

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن الوجه الآخر للعمل غير النظامي هو العمالة الهشة. فانخفاض معدل العمالة الهشة بنسبة ٣ في المائة في الشرق الأوسط بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ يُعدّ تحسناً متواضعاً، سيما إذا ما قورن بالإمكانات الاقتصادية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى المصدر عينه، لا تزال نسبة الفقراء العاملين الذي يتقاضون دولارين أمريكيين في اليوم مرتفعة، إذ بلغت ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وخلال العقد الماضي، اقتصر التراجع في نسبة الفقراء العاملين على أقل من واحد في المائة. وهذا التراجع الذي لا يُذكر في نسبة الفقراء العاملين خلال فترة ١٠ أعوام يعود إلى تدني معدلات نمو إنتاجية العمل في المنطقة. ولا يمثل الفقراء العاملون سوى جانب واحد من واقع الفقر الأكثر تعقيداً في المنطقة.

إن تقييم معدلات الفقر في المنطقة العربية استناداً إلى خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم يُظهر نتائج ضئيلة، أي أقل من ٥ في المائة خلال العقد الماضي. ولكن، عند رفع العتبة إلى ٢,٧٥ دولار في اليوم، تصل هذه النسبة إلى نحو ٤٠ في المائة[٢٦]. وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من السكان يجانب خط الفقر ولا يحظى أحياناً باهتمام صانعي السياسات. علاوة على ذلك، هذه الشريحة من السكان قد تنحدر بسهولة إلى مستوى الفقر المدقع، لا سيما في أوقات الأزمات، كما هو الحال في الوقت الراهن.

يساهم هذا النوع من التهميش والضعف الاقتصاديين بشكل كبير في تفاقم اللامساواة. فهو بحد ذاته نتيجة اللامساواة في الحصول على الموارد والعمل، وغيرها من الخدمات العامة كالتعليم والصحة. ويبدو أن مستويات اللامساواة في الأجر، وغيره من أشكال اللامساواة قد ارتفعت، غير أن الإحصاءات ذات الصلة قليلة في المنطقة. وتُظهر مُعاملات جيني (Gini) أن مستويات اللامساواة معتدلة في المنطقة العربية. ولكن هذه النتائج قد تبدو مثيرة للجدل بسبب المشاكل على مستوى نوعية البيانات، وطرق وأدوات القياس، وعدم توافقها مع التصورات العامة، ومطالب الناس، والأهم من ذلك الاحتجاجات المتزايدة والمنددة باللامساواة والتي عبرت عنها الانتفاضات التي اندلعت في المنطقة.

طاء- التطورات على صعيد الحوكمة

لقد دعت الانتفاضات العربية إلى المزيد من المشاركة السياسية والحوكمة الشاملة للجميع. ولطالما كان هذا البعد من التنمية مغفلاً في الماضي، لا سيما في البلدان الأعضاء في الإسكوا حيث ركزت معظم التقارير على مؤشرات كلية مثل النمو الاقتصادي. إن دراسة الأداء على مستوى الحوكمة والتنمية في منطقة الإسكوا يساعد في فهم الانتفاضات التي شهدها العديد من البلدان الأعضاء بشكل أفضل.

وتُعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) الأكثر شمولية فيما يتعلق بالحوكمة، فهي تصنف البلدان في إطار ستة مجالات مختلفة عبر استخدام عدد كبير من المؤشرات والتقييمات المتوفرة. وبحسب هذه المؤشرات، لا تزال منطقة الإسكوا متأخرة عن المناطق الأخرى ولم يتحسن أداؤها الضعيف خلال السنوات الأخيرة. وباستثناء بعض التقدم الهامشي على صعيد جودة التشريعات والقوانين وفعالية الحكومة، لم يحدث أي تقدم يُذكر على مستوى أيّ من المجالات الستة التي تغطيها المؤشرات العالمية للحوكمة (الشكل ٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، شهد العقد الأخير تراجعاً واضحاً على صعيد الاستقرار السياسي، وحرية التعبير والمساءلة في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وفي غياب توافق عالمي حول مكونات مفهوم الحوكمة، تحدد الإسكوا سبعة أبعاد يُعتقد أنها تمثل الجوانب الأكثر أهمية، وهي المؤسسات السياسية الرسمية، والإقصاء والقمع على الصعيد السياسي، وسيادة القانون، والفساد، ونوعية البيروقراطية، والتدخل العسكري في الشؤون السياسية، والسياسات الاقتصادية المقيِّدة[٢٧]. والمؤسسات السياسية الرسمية مشمولة في العديد من المؤشرات، من بينها مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة «الاقتصادي» (ذي إيكونومست) (Economist Intelligence Unit-EIU)، ومؤشر حرية التعبير والمساءلة المندرج ضمن المؤشرات العالمية للحوكمة، ومؤشر شكل الحكم (٤) Polity IV (الشكل ٢١).

وغالباً ما ترتبط الحوكمة الرشيدة بزيادة حصة الاستثمارات الخاصة وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين ترتبط

الشكل ٢٠.
التطورات على صعيد الحوكمة في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٠-٢٠١٠

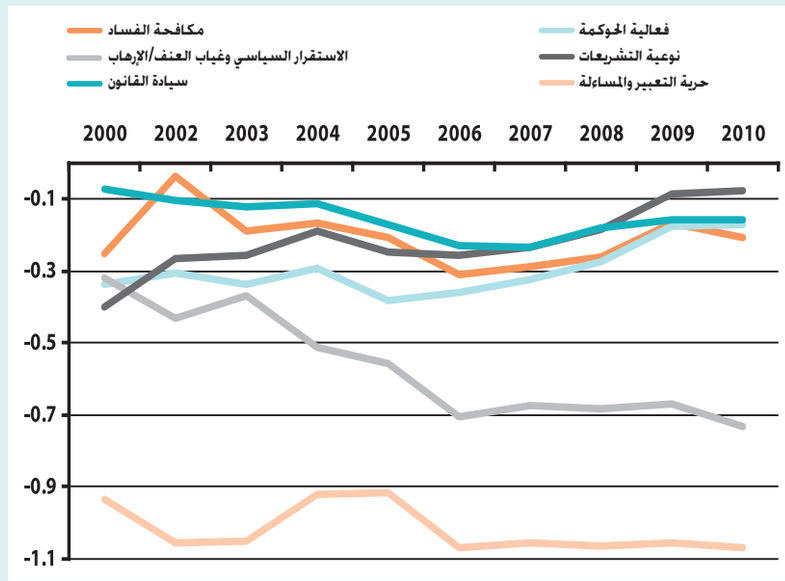

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI).

الشكل ٢١. ثلاثة مؤشرات للمؤسسات السياسية الرسمية

ألف- مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة «الاقتصادي» (ذي إيكونومست)(EIU)

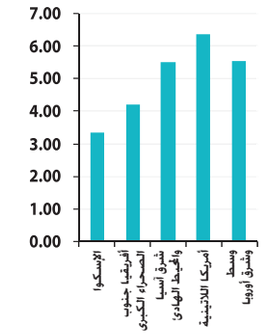

باء- مؤشر حرية التعبير والمساءلة المندرج ضمن المؤشرات العالمية للحوكمة

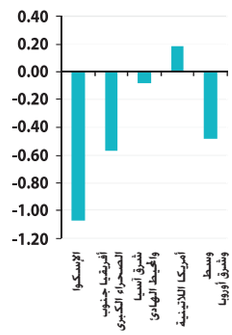

جيم- مؤشر شكل الحكم (٤) (Polity IV)

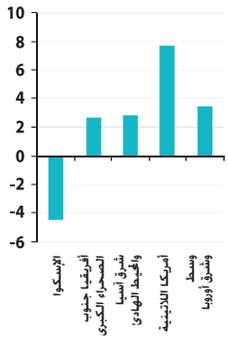

المصادر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة «الاقتصادي» (ذي إيكونومست) (EIU)؛ والشبكة المتكاملة للأبحاث حول النزاعات المجتمعية (التابعة لمركز السلام الشامل) (INSCR)؛ والمؤشرات العالمية للحوكمة (WGI).

الشكل ٢٢. العلاقة بين أبعاد الحوكمة الثلاثة ونصيب الفرد من الناتج المحلي

ألف- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة (ذي إيكونومست) (EIU)

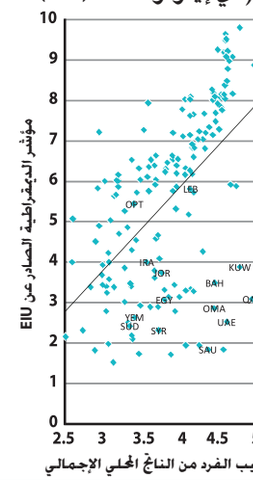

باء- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مفاهيم الفساد

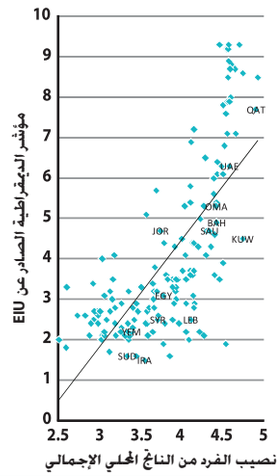

جيم- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أداء الأعمال

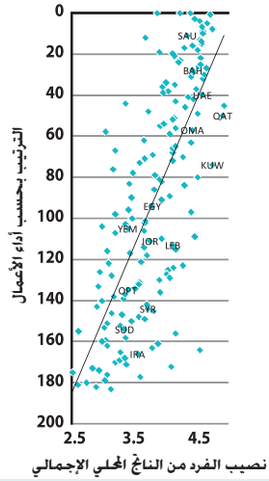

المصادر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات صادرة عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة (ذي إيكونومست) (EIU)، ومنظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي.

الحوكمة السيئة في معظم الأحيان بانخفاض عائدات الضرائب، وانحراف الإنفاق العام، وانعدام فعالية الاستثمارات العامة. وقد تحول هذه المسائل مجتمعة دون تنمية القطاع الخاص، وتؤدي إلى تفاقم الفوارق، وعدم توفر فرص العمل في البلدان حيث الحوكمة أقل فعالية وشمولية ولا تخضع للمساءلة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المؤسسات السياسية الرسمية شاملة للجميع يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء الاقتصادي من خلال تعزيز مساءلة صانعي السياسات، ما يجبرهم على

اعتماد الخيارات التي تعود بالفائدة على غالبية السكان. ويُمكن إثبات ذلك بمجرد القيام بتحليل مقارن بين البلدان لمؤشرات الحوكمة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فالرابط قوي بين مستوى الحوكمة ومستوى التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن تقييم الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا استناداً إلى موقع كل بلد بالنسبة إلى خط الاتجاه. وتجدر الإشارة إلى أن كافة البلدان الأعضاء، باستثناء فلسطين ولبنان، ترزح تحت خط الاتجاه، بحسب الشكل ٢٢-ألف الذي يتناول العلاقة بين المؤسسات السياسية الرسمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويشير ذلك إلى أن مستوى الديمقراطية في البلدان الأعضاء أقل من ذلك الذي يفترضه مستوى التنمية في هذه البلدان. كما أن مستوى الفساد الذي تعاني منه معظم البلدان أعلى من المستوى الذي يفترضه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢٢-باء). أما فيما يتعلق بمؤشرات أداء الأعمال، فأداء بعض البلدان مثل البحرين، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن، أعلى من المتوقع؛ في حين أداء البعض الآخر من البلدان أقل من المتوقع، لا سيما العراق، والكويت، ولبنان، وهي بلدان تقع تحت خط الاتجاه بكثير (الشكل ٢٢-جيم).

وخلال العقد الأخير، شكل تحقيق النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا الهدف البارز، وغالباً ما كان يأتي ذلك على حساب تعزيز المساواة والمشاركة في المجتمعات. وقد ساهم إغفال الجانب الاجتماعي والمؤسسي للتنمية في إثارة الاضطرابات التي تشهدها بلدان عدة في المنطقة. فالانتفاضات التي اندلعت مؤخراً في المنطقة العربية تدعو إلى زيادة المشاركة السياسية، وتعزيز الحرية الاقتصادية، والحد من الفساد، وتأمين فرص أفضل، وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة. وبالتالي، يجب أن يكون إصلاح الحوكمة في صلب الاهتمامات خلال السنوات المقبلة.

الفصل الثاني

الاقتصاد الأخضر
أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر

الاقتصاد الأخضر
أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر

ألف- نموذج تنموي قائم على الاقتصاد الأخضر

تواجه منطقة الإسكوا تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة تؤثر على قدراتها في التقدم نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع. وتترافق القضايا الاجتماعية التي تواجهها المنطقة حالياً، والمرتبطة بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب ومعدلات النمو السكاني، والهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدينة، مع تحديات بيئية خطيرة منها شح المياه، والجفاف، والتصحر. ويشكل هذا الوضع عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والشاملة بركائزها الثلاث الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ويتطلب تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في منطقة الإسكوا إعطاء لمحة موجزة عن مفهوم النمو الأخضر أو الاقتصاد الأخضر. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه «الاقتصاد الذي يسمح بتحسين رفاهية الإنسان والحد من اللامساواة على المدى الطويل دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية وندرة إيكولوجية خطيرة»[٢٨]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر من خلال مكوناته التي «تشمل سلسلة كاملة من الوسائل والأدوات المتوفرة لدى صانعي السياسات، بدءاً من الضرائب والرسوم، وإزالة أشكال الدعم الضارة بالبيئة، ووصولاً إلى المعايير والقوانين، والتعليم وتطوير المهارات، وبناء المؤسسات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرة على جمع البيانات وتقييمها، وتحسين التخطيط والحوكمة»[٢٩]. إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أو مجرد إدراج آلياته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة يوفر، بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فرصة جيدة لاعتماد نماذج تنموية تمنح الأولوية لبناء المؤسسات واعتماد النهج القائم على المشاركة في سبيل تحقيق التنمية.

ومن شأن النموذج التنموي الذي يرتكز على الاقتصاد الأخضر أن يسرّع وتيرة النمو الذي بدوره يسمح بالمحافظة على رأس المال الطبيعي وتجديده، وتعزيز الإنصاف الاجتماعي، وتوليد فرص العمل، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة، فضلاً عن توفير أنماط معيشة أكثر استدامة، خاصة في المناطق الريفية. لكن تحقيق انتقال ناجح إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب توفير سياسات بيئية داعمة، وإدماج القطاع الخاص، وتعزيز المجتمع المدني، وتشجيع بناء الشراكات، وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي، وبلورة أنظمة البحث والتطوير، وتحسين البرامج التربوية، والاستفادة من الآليات المالية الجديدة الرامية إلى تسهيل نقل التكنولوجيا.

وإذا ما تم التخطيط لأنشطة الاقتصاد الأخضر على النحو السليم، تتوفر الفرص للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتحسين الحوكمة. لكن يبدو أن التحدي الأكبر الذي يقف في وجه البلدان العربية يكمن في تحديد نقاط الولوج نحو الاقتصاد الأخضر التي يجب أن تعتمدها الدول والمؤسسات المعنية لضمان أن تكون الأعمال والبرامج مكيفة وطنياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتقال إلى النموذج التنموي القائم على الاقتصاد الأخضر يتطلب إصدار مجموعة جديدة من التشريعات، ووضع مخططات للضرائب ولتقديم الإعانات تكون قائمة على الإنصاف فتوفر الحد الأقصى من المكاسب إلى كافة شرائح المجتمع.

إذا ما تم التخطيط لأنشطة الاقتصاد الأخضر على النحو السليم، تتوفر الفرص للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتحسين الحوكمة

باء- الاقتصاد الأخضر في قطاعات المياه والطاقة والمواد الغذائية

لقد حوّلت الأزمات المالية والغذائية والمناخية مسار المناقشات الدولية إذ بات اللاعبون الأساسيون يكتشفون كيف أن الهواجس المتعلقة بالاستدامة قد توفر السبل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. وتشهد منطقة الإسكوا أزمات تتعلق بالمياه، والطاقة، والأمن الغذائي، وهي مترابطة فيما بينها وتؤثر على الأسس الثلاث للتنمية المستدامة، مما يضعها في مقدمة خطة تحقيق الاقتصاد الأخضر في المنطقة.

ولطالما شكّلت ندرة المياه أحد التحديات الكبرى في منطقة الإسكوا وهو عامل يؤثر بشكل كبير على التقدم نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر شمولية واستدامة وإنصافاً. وقد ازداد الأمر سوءاً خلال السنوات الأخيرة بسبب النمو السكاني المتسارع، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، وتغيّر المناخ. ففي عام ٢٠٠٩، كان ١١ بلداً من أصل البلدان الـ ١٤ الأعضاء في الإسكوا يرزح تحت عتبة الفقر المائي، في حين تعاني ستة بلدان من ندرة حادة في المياه[٣٠]. وتقوض ندرة المياه والنفاذ غير الكافي إلى خدمات المياه المأمونة في المناطق الريفية والحضرية القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، كما تؤخر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما تلك المتعلقة بالفقر والجوع، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والبيئة.

بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم كميات كبيرة من الطاقة لإنتاج، ومعالجة، ونقل المياه إلى المستخدِمين، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل كبير على تحلية مياه البحر لتوفير مياه صالحة للشرب. أما البلدان الأخرى في المنطقة فتعاني من انقطاع التيار الكهربائي، ما يحول دون ضخ المياه من خلال شبكات التوزيع. والفقراء هم أكثر من يعاني من خدمات المياه المتقطعة إذ يجدون أنفسهم مجبرين على صرف نسبة كبيرة من مداخيلهم وهدر وقت طويل لتأمين مياه الشرب من جهات خاصة مزوِّدة لخدمات المياه أو من خلال الحلول التكنولوجية على نطاق صغير (ومنها وحدات تنقية المياه، والمرشِّحات). كما أن غياب الصيانة السليمة يزيد من خطر الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق المياه.

وقد بدأت بعض البلدان الأعضاء في تطبيق أنشطة الاقتصاد الأخضر في قطاع المياه. فعلى سبيل المثال، أحرزت المنطقة العربية تقدماً لناحية تحسين الكفاءة في استخدام المياه، لا سيما من خلال مشاريع تجميع مياه الأمطار في المناطق الريفية. ولجأت الإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى قياس استخدام المياه بواسطة الحاسوب وتوزيع أجهزة ادخار المياه مجاناً، وهما بالتالي مثالاً يحتذى بالنسبة إلى بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن شأن زيادة البحث والتطوير بهدف تكييف استراتيجيات توفير المياه المبتكرة مع الظروف المحلية أن تسهل نشر أفضل الممارسات، كما أن وجود قائمة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة قد يزيد من فرص تبادل المعلومات.

وساهم التزايد السريع في عدد السكان، والنمو الاقتصادي، وانتشار الإعانات في زيادة الطلب على الطاقة في المنطقة العربية منذ بداية التسعينيات؛ هذا وتبرز فوارق بين البلدان العربية على مستوى نصيب الفرد من الطاقة وكثافة الطاقة. وعلى الرغم من الدور الحيوي لقطاع الطاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، يواجه هذا القطاع العديد من التحديات، بما في ذلك إمكانية الحصول على الطاقة لبعض شرائح المجتمع من الفقراء وسكان الريف في بعض البلدان العربية، والتفاوت الكبير بين البلدان في نصيب الفرد من استهلاك الطاقة وكثافة الطاقة، والتعويل الكبير على الوقود الأحفوري لتلبية الحاجات من الطاقة. وإدراكاً منها لهذه التحديات، تقوم بلدان المنطقة باستمرار بمراجعة إطار سياساتها الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة لقطاع الطاقة. وقد تم تسجيل مستويات مختلفة من النجاح على هذا الصعيد، لا سيما في مجال تحسين كفاءة الطاقة عبر استخدام الوقود الأنظف، وتعزيز الطاقة المتجددة، وتعزيز التكامل الإقليمي في مجال الطاقة، سيما وأن البلدان العربية تتمتع بقدرة

كبيرة على توفير الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية[٣١].

بعض البلدان الأعضاء بدأ تطبيق أنشطة الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة المتجددة، لا سيما استخدام سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والتطبيقات الكهرضوئية على نطاق صغير، حيث تم إنشاء العديد من مراكز إنتاج وتجميع سخانات المياه بالطاقة الشمسية والأنظمة الكهرضوئية على الصعيد الوطني. وقد أحرز بعض البلدان والأراضي تقدماً ملحوظاً، ومنها الأردن، وتونس، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب. وتُستخدم سخانات المياه بالطاقة الشمسية بشكل كبير في القطاعات المحلية والسكنية بينما غالبية التطبيقات الكهرضوئية هي عبارة عن أنظمة مستقلة لكهربة المناطق الريفية والنائية، وضخ المياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإعلانات التجارية[٣٢].

وقد اعتمدت غالبية البلدان العربية سياسات بشأن تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، لا سيما في مجال توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على المديين المتوسط والطويل[٣٣]. وبالتالي، فإن إنتاج الطاقة من الرياح أصبح صناعة نامية في بلدان مثل تونس، ومصر، والمغرب، خاصة من حيث المحطات الكبيرة لطاقة الرياح الموصولة بشبكات، والتصنيع المحلي لبعض مكونات توربينات الريح، فضلاً عن الشركات الوطنية المختصة بتقديم المشورة، وشركات البناء. ويُتوقع أن تنمو صناعة طاقة الرياح في بعض البلدان، ومنها مصر، حيث تقوم شركات من القطاع الخاص حالياً بصناعة مكونات توربينات الريح[٣٤].

ويتم في الوقت الحالي إدخال تقنيات الطاقة الشمسية المركزة إلى المنطقة العربية من خلال تنفيذ وتشغيل ثلاثة مشاريع في الجزائر، ومصر، والمغرب، وهي مشاريع ترتكز على تكنولوجيا القطع الدائري المدمجة بدورة مركبة والمدعمة بالوقود الأحفوري خلال الليل[٣٥]. وتتوفر إمكانات وطنية لتطوير صناعة بعض مكونات الطاقة الشمسية المركزة على الصعيد المحلي، وهي مشروطة بالطلب وبحجم المشاريع. وقد أعلنت بلدان عربية أخرى ومنها الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت عن خطط لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية المركزة[٣٦]. وأطلقت بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً عدداً من المبادرات لتخفيض الكربون، على الرغم من وفرة مواردها الهيدروكربونية. ومن أبرز هذه المبادرات مدينة مصدر الخالية من الكربون في أبو ظبي، وإدماج الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في مدينة الطاقة في قطر[٣٧].

بعض البلدان الأعضاء بدأ تطبيق أنشطة الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة المتجددة

وتجدر الإشارة إلى أن حصة مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة في المنطقة العربية لا تزال بحاجة إلى كثير من الترويج على المستوى التجاري. ويتوقع أن يضطلع القطاع الخاص بدور ريادي في بلوغ الأهداف المحددة لتعزيز الطاقة المتجددة في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، يُمكن لنمو الاقتصاد الأخضر أن يثبت نفسه كعنصر أساسي في منطقة الإسكوا، حيث متطلبات الغذاء والتغذية للأجيال القادمة معرضة لتهديدات خطيرة. وبحسب منشورات صادرة حديثاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، «يجب رفع نمو الإنتاجية بطريقة مستدامة، وعلى الأسواق ذات الأداء الجيد توفير مؤشرات أسعار واضحة تعكس قيمة ندرة الموارد الطبيعية، كما يجب تحديد حقوق الملكية بطريقة تشجع الاستخدام الأمثل للموارد على المستويين الفردي والجماعي»[٣٨].

ويتوفر أمام صانعي السياسات في منطقة الإسكوا خيار استكشاف بعض تطبيقات الاقتصاد الأخضر المتعلقة بقطاعي الغذاء والزراعة، بما في ذلك الزراعة الأولية، ومصائد الأسماك، وسلسلة الإمدادات الغذائية. وبما أن الأمن الغذائي حاجة أساسية في هذه المنطقة، فإن ضمان توفر الكمية اللازمة من المواد الغذائية بطريقة فعالة ومستدامة للسكان الآخذين في التزايد يعني «رفع الإنتاج وإدارة ندرة الموارد الطبيعية في الوقت عينه؛ والحد من كثافة الكربون والآثار البيئية السلبية على امتداد السلسلة الغذائية؛ وتعزيز

يُمكن لنمو الاقتصاد الأخضر أن يثبت نفسه كعنصر أساسي في منطقة الإسكوا، حيث متطلبات الغذاء والتغذية للأجيال القادمة معرضة لتهديدات خطيرة

توفير الخدمات المتعلقة بالبيئة مثل عزل الكربون، ومكافحة الفيضانات والجفاف؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي»[٣٩].

الأمن الغذائي في منطقة الإسكوا

نظراً إلى المناخ الجاف السائد في منطقة الإسكوا ومحدودية إمكانات الأراضي الصالحة للزراعة وشح الموارد المائية، نادراً ما تعتبر الزراعة من المجالات ذات الأولوية في هذه المنطقة. ولكن، مع بلوغ عدد السكان ٢٦٠ مليون نسمة وتخطي معدل النمو ٢,٥ في المائة، والتفاوت المتزايد بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، والتقلب المتفاقم لأسعار الغذاء، وتدهور الوضع الاقتصادي والبيئي في معظم المناطق الريفية، باتت مسائل الزراعة والأمن الغذائي من القضايا الأساسية والتحديات الكبيرة في بلدان المنطقة. وللأسف، من غير المتوقع أن يتحسن الوضع قريباً في ظل تعدد الأزمات العالمية الراهنة، بما فيها الأزمتان المالية والاقتصادية، وتقلبات أسعار النفط، والأزمة البيئية (تغيّر المناخ واستنزاف الموارد)؛ فضلاً عن الأزمات الاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الإقليمي في إطار الانتفاضات العربية[٤٠].

وتعريف الأمن الغذائي متعدد الأبعاد إذ يشمل «توافر الغذاء»، و«الوصول إلى الغذاء»، و«استخدام الغذاء»، و«استقرار الغذاء»[٤١]، مما يعني أنه يتوجب على البلدان تعزيز الإنتاج الزراعي (التوافر)، وتحسين الظروف المعيشية (الوصول والاستخدام)، فضلاً عن معالجة عدد من القضايا الفنية والإدارية واللوجستية (الاستقرار) من أجل معالجة وضعها الغذائي.

وفيما يتعلق بتوافر الغذاء، يُظهر تراجع نسب الاكتفاء الذاتي على مستوى الزراعة والحبوب[٤٢] من ٧٠ في المائة إلى أقل من ٦٠ في المائة أن توافر الغذاء في منطقة الإسكوا يشكل تحدياً لهذه المنطقة التي تعتمد بشكل متزايد على الأسواق العالمية[٤٣]. وتؤكد ذلك أيضاً نسب الإعالة المرتبطة بالواردات التي تظهر زيادة تدريجية في كمية الأغذية المستوردة منذ عام ٢٠٠٠. وستظل المنطقة ضعيفة جداً إزاء التقلبات في أسواق السلع الأساسية في المستقبل القريب، مع بقاء عدد من بلدانها بين البلدان الأكثر استيراداً للحبوب في العالم. أضف إلى ذلك أن التضخم الغذائي يتخطى بسرعته التغيرات الحاصلة في إجمالي التضخم في عدد من البلدان، كما أن التكلفة الإضافية التي تتكبدها البلدان، لا سيما غير المصدرة للنفط منها، لتسديد فواتير الواردات الغذائية المتزايدة، من شأنها الإبقاء على الضغوطات المالية عليها، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك سلباً على قدرتها على الوصول إلى الغذاء الذي تحتاجه شعوبها ذات الأعداد المتنامية.

ولا يزال استخدام الغذاء واستقراره من التحديات الأساسية التي تواجهها بلدان المنطقة حسبما تظهره الأمثلة المبينة أدناه في عدد من البلدان[٤٤].

ففي مصر، وفي حين ازداد إنتاج القمح بنسبة ١٦ في المائة هذا العام وبنسبة ٦ في المائة مقارنة مع معدل السنوات الخمس الأخيرة، تشكل الاضطرابات الداخلية التي تشهدها البلاد حالياً، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين والعائدين من بلدان أخرى، ضغوطاً على إمدادات الغذاء. وفي العراق، يُتوقع أن تبلغ واردات الحبوب لهذا العام رقماً قياسياً قدره خمسة ملايين طن جراء انخفاض الإنتاج المحلي بشكل أساسي نتيجة لعدم توفر مياه الري الكافية وتدهور التربة. وفي لبنان، سيغطي إنتاج الحبوب حوالى ٢٠ في المائة من الكميات المستهلكة بسبب تدني المحاصيل، ويتوقع بالتالي أن تتخطى واردات الحبوب معدل السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ٦ في المائة.

وسيتدنى إنتاج الحبوب أيضاً في المملكة العربية السعودية نتيجة لاستمرار العمل بالخطة الهادفة إلى الإلغاء التدريجي للمحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه؛ ومن المتوقع أن تبلغ كمية الحبوب المستوردة ١٢ مليون طن. وفي السودان، تخطى إنتاج الحبوب لعام ٢٠١١ معدل السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ٨ في المائة، ورغم ذلك يُتوقع أن يكون عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعانون

من انعدام الأمن الغذائي أربعة ملايين شخص[٤٥].

وفي الجمهورية العربية السورية، على الرغم من زيادة المساحات المزروعة بنسبة ١٠ في المائة، تراجع إنتاج الحبوب بنسبة ١١ في المائة مقارنة مع معدل السنوات الخمس الأخيرة بسبب قلة الأمطار. ومن المتوقع أن يشهد الأمن الغذائي في البلاد تدهوراً، لا سيما في ظل الاضطرابات الأهلية القائمة، والعقوبات الاقتصادية والأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين. كذلك في اليمن، تراجع إنتاج الحبوب بنسبة ١٦ في المائة مقارنة مع العام الماضي، جراء تراجع المساحات المزروعة وتدني المحاصيل بسبب شح المياه والحد من استخدام الأسمدة. ومن غير المتوقع أن يشهد الوضع تحسناً نظراً إلى الاضطرابات الأهلية القائمة، وبالتالي تبرز الحاجة إلى استيراد لغاية ٢,٧ مليون طن من الحبوب في حين يبقى ٧,٢ مليون شخص (حوالى ٣٢ في المائة من الأسر) يعانون من انعدام الأمن الغذائي[٤٦].

وفي إطار الاستجابة لأزمة الغذاء المتفاقمة، عملت بلدان المنطقة على جبهات متعددة، إلا أنها ركزت بشكل خاص على التدابير القصيرة الأمد الهادفة إلى ضمان الغذاء الكافي لتجاوز الأزمة بدلاً من تعزيز مناعتها على المدى البعيد. ومن الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية وتقلبها إنشاء و/أو تعزيز عدد من برامج شبكات الأمان، بما فيها توفير المساعدات الغذائية للمحتاجين، وتخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية، ورفع الحد الأدنى للأجور؛ ووضع القيود على تصدير السلع الغذائية؛ وزيادة احتياطي الأغذية والمخزون الغذائي؛ وإزالة الضرائب على الواردات وغيرها من الرسوم المفروضة على المواد الغذائية؛ وتوزيع المدخلات الزراعية على المزارعين. ويهدف معظم هذه البرامج إلى تعزيز توافر الغذاء وتسهيل الوصول إليه في المدى المنظور. إلا أن قليلاً من البلدان قد أحرز تقدماً على مستوى الاستراتيجيات الطويلة الأمد لتعزيز الأمن الغذائي ومناعة النظام الغذائي، مثل الحد من الريبة من خلال تحسين المعلومات المتعلقة بالسوق، وتعزيز شفافية الأسواق الزراعية، وتحسين آليات تنسيق السياسات الإقليمية والدولية، وتعزيز المناعة من خلال الاستثمارات الهادفة (بما في ذلك التشغيل والأنشطة البديلة المدرة للدخل) وبناء القدرات في كافة المجالات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والنفاذ إلى الأسواق[٤٧].

جيم- الوظائف الخضراء

سيسمح الانتقال نحو الصناعات الخضراء بزيادة فرص العمل في المنطقة العربية. وقد سلطت منظمة العمل الدولية الضوء على الموضوع بتحديدها لفئة جديدة من العمال أطلقت عليها تسمية «العمال الخضر» الذين يشكلون وجوهاً بارزة في اقتصاد المستقبل. وقد حدد تقرير الوظائف الخضراء الذي صدر عام ٢٠٠٨ طرقاً مختلفة سيتأثر فيها التشغيل حين يعاد توجيه الاقتصادات نحو مزيد من الاستدامة، لا سيما توليد وظائف جديدة أو استبدال بعض الوظائف بأخرى، بما في ذلك التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، أو من تصنيع الشاحنات إلى تصنيع مركبات السكك الحديدية، أو من طمر النفايات وحرقها إلى إعادة التدوير؛ وقد يتم التخلي عن بعض الوظائف من دون استبدالها بأخرى بشكل مباشر.

وفي إطار تناول قضية صناعة الطاقة، تفيد تقديرات المجلس العالمي لطاقة الرياح أنه لكل ميغاوات من القدرة الربحية الجديدة، سيتم توليد ١٥ فرصة عمل بدوام يوازي عدد ساعات عمل الفرد في السنة، في عدد من الأنشطة تتراوح بين التصنيع والتلزيم، مما سيؤدي إلى خلق ٠,٣٣ وظيفة في مجال دعم أنشطة التشغيل والصيانة المعتادة[٤٨]. وفي مجال الطاقة الشمسية، تفيد التقديرات بأنه لكل ميغاوات جديد، سيتم توليد ١٠ وظائف بدوام كامل تتوزع ما بين التصنيع، والتعاقد، والتجهيز والتلزيم فضلاً عن توليد ٠,٣ وظيفة في مجال دعم أنشطة التشغيل والصيانة المعتادة [٤٩].

من شأن الاقتصاد الأخضر أن يحفز على توليد فرص العمل من خلال تشجيع ريادة الأعمال على نطاق واسع. ويمكن لرواد الأعمال المواكبين للحداثة أن يستفيدوا من فرص إنشاء اقتصادات مستدامة جديدة، مما يستوجب التزاماً ومبادرة ينطلقان من المصلحة العامة

وقامت وكالة الشؤون البيئية في مصر بإنشاء عددٍ من المكاتب الإقليمية التابعة لها فضلاً عن وحدات خاصة بالإدارة البيئية، مما أمّن الوظائف لألفي شخص في المحافظات في مجال الإشراف على القضايا المرتبطة بالإدارة البيئية. وفي مجال إدارة النفايات في محافظتي الإسكندرية والقاهرة، تفيد التقديرات بأن هذه المبادرات سمحت بتوفير ١٥٠٠٠ وظيفة في القطاع الخاص، فيما جرى توليد ١٠٠٠ وظيفة مرتبطة بالرصد في القطاع العام. أضف إلى ذلك الخطة الهادفة إلى توليد حوالى ١٠٠٠٠٠ وظيفة جديدة مرتبطة بإعادة تدوير قش الأرز وغيرها من المبادرات الهادفة إلى إنتاج أنظف. وسيتم توفير الوظائف الجديدة بشكل أولي في إطار مشاريع حزم قش الأرز في رزم وزراعة الفطر في ٦٠٠ موقع مختلف في منطقة الدلتا في مصر. كما أعربت الحكومة عن التزامها بزيادة قدرة مزارع الرياح، بحيث يتم توليد حوالى ٧٥٠٠٠ وظيفة بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي لبنان، تتوفر حالياً حوالى ٣٤٠٠ وظيفة خضراء في مجال إدارة النفايات (إدارة النفايات الصلبة، وإدارة النفايات الخطرة، ومعالجة مياه الصرف الصحي). وبحلول عام ٢٠٢٠، يتوقع توليد ما بين ١٩٠٠ و٢٥٠٠ وظيفة خضراء في مجال جمع النفايات وإعادة التدوير، وفي عدد من المرافق المعنية بإدارة النفايات الصلبة المخطط إنشاؤها بهدف فرز النفايات وتحويلها إلى سماد وتوليد الغاز الحيوي، وفي المعالجة الثانوية لمياه الصرف الصحي المطبقة، بما في ذلك استراتيجيات لإدارة النفايات الصلبة في البلديات، وتحويل النفايات إلى طاقة، وإغلاق المكبات المفتوحة وإعادة تأهيلها. ويمكن أيضاً توليد ٦٤٠ وظيفة دائمة وحوالى ٤٠٠ وظيفة مؤقتة، فضلاً عن آلاف فرص العمل القصيرة الأمد في مجال بناء مرافق جديدة وتوفير المعدات والمواد[٥٠].

إلى جانب ذلك، من شأن الاقتصاد الأخضر أن يحفز على توليد فرص العمل من خلال تشجيع ريادة الأعمال على نطاق واسع. ويمكن لرواد الأعمال المواكبين للحداثة أن يستفيدوا من فرص إنشاء اقتصادات مستدامة جديدة، مما يستوجب التزاماً ومبادرة ينطلقان من المصلحة العامة.

ويعزز الاقتصاد الأخضر إدماج القضايا البيئية بدءاً من مرحلة التصميم الأولي لأي مؤسسة تجارية وذلك باعتماد عمليات وبرامج داعمة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهو يتيح للقطاعين العام والخاص أن ينوعا ويوسعا أنشطتهما أكان في مجال الصناعة أم الزراعة أم الخدمات. وفي إطار اقتصادي واجتماعي متقلب وغير مستقر مثل ذاك الذي تشهده منطقة الإسكوا، يشكل تنويع الأنشطة الاقتصادية وموارد الطاقة وديناميات التنمية ورقة رابحة في معادلة التخطيط الاقتصادي.

الفصل الثالث

السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا بعد الانتفاضات العربية

السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا بعد الانتفاضات العربية

ألف- مقدمة

يتناول هذا الفصل السياسة الاجتماعية في منطقة الإسكوا في الإطارين التاليين: (أ) التغيرات السياسية التي تشهدها بلدان عربية كبرى؛ (ب) الوقائع الاقتصادية القائمة في المنطقة والعالم.

أثارت الانتفاضات العربية تساؤلات أساسية حول دور السياسات الاجتماعية في المسار المستقبلي للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واستقرارها في المنطقة. وقد شرّع في الوقت نفسه أبواباً جديدة أمام صنع السياسات الاجتماعية كانت مغلقة في ظل الأنظمة الأوتوقراطية. ويوضح هذا الفصل أن السياسة الاجتماعية تشكل حلقة أساسية في نشأة واستدامة أنظمة سياسية اجتماعية واقتصادية في المنطقة يمكنها أن تكون ديمقراطية وتنموية في آن. ولا بد لأنظمة السياسات الاجتماعية الجديدة المحتمل ظهورها أن تنبثق عن حوار اجتماعي دقيق بين مجموعات المصالح المختلفة. ويسلط هذا الفصل الضوء على بعض هذه القضايا الهامة التي ينبغي التطرق إليها في المراحل الأولى من عملية إرساء الديمقراطية.

ويتناول القسم التالي الظروف الأولية التي كان لها تأثير على السياسة الاجتماعية في المنطقة، ثم يقدم لمحة واسعة عن تطور أنظمة الرعاية الاجتماعية القائمة خلال العقود القليلة الماضية، فضلاً عن المواصفات والحدود الرئيسية لأنظمة الرعاية السلطوية التي تهيمن عليها جماعات المصلحة والتي برزت في الخمسينيات والستينيات، وكيف فقدت فعاليتها بشكل تدريجي في زمن العولمة والإصلاح الاقتصادي. ويتبع ذلك نقاش حول أنظمة التعليم والصحة في المنطقة، والضمان الاجتماعي وسوق العمل فضلاً عن الخلاصات بشأن السياسات.

باء- تطور السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا

١- الظروف الأولية وتبعاتها

تشكل البلدان الأعضاء في الإسكوا مجموعة شديدة التنوع من حيث الهيكليات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمنطقة تضم من جهة اليمن والسودان، وهما من أقل البلدان نمواً، اللذين تسود فيهما حالة من الفقر المعمم والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية غير المتطورة، ومن جهة أخرى بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط والمعروفة بالارتفاع الكبير لمعدلات نصيب الفرد من الدخل فيها، وقلة التنوع الاقتصادي، ووفرة الموارد المالية من أجل تأمين الخدمات الاجتماعية. أما البلدان الأخرى الأعضاء في الإسكوا ما بين هذين النقيضين، لا سيما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فتتراوح بين بلدان ذات دخل متوسط منخفض وأخرى ذات دخل متوسط مرتفع وتعيش فيها أغلبية سكان المنطقة. فما يزيد عن ٨٠ في المائة من هؤلاء يعيشون في بلدان ذات دخل متدن إلى متوسط، وبالتالي، تتشابه معظم المشاكل المرتبطة بالحماية الاجتماعية في هذه البلدان، إلا أنه لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل والغنية بالنفط مزايا ومشاكل مختلفة في مجال التنمية الاجتماعية.

وكان للمزايا الديمغرافية التي تتمتع بها اقتصادات منطقة الإسكوا تبعات هامة، إلى جانب الهيكليات الاقتصادية ومعدلات الدخل (الجدول ١). فقد نتج عن التحول الديمغرافي الأخير تركيبة سكانية فتية نسبياً وفئة سريعة النمو من الأشخاص الذين في سن العمل، وهذه ميزات مشتركة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا كافة، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي

أثارت الانتفاضات العربية تساؤلات أساسية حول دور السياسات الاجتماعية في المسار المستقبلي للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

الجدول ٨. مؤشرات اقتصادية وديمغرافية في منطقة الإسكوا

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	السكان	
		العدد الإجمالي (بالملايين)	حصة سكان المدن (بالنسبة المئوية)
قطر	٦٩ ٥١٢	٠,٨	٩٥,٨
الإمارات العربية المتحدة	٤٩ ٢٢٩	٤,١	٧٨
الكويت	٤٨ ٧٨٣	٢,٣	٩٨,٤
البحرين	٢٨ ٠٦٨	٠,٧	٨٨,٦
عُمان	٢١ ٠٤٧	٢,٤	٧١,٧
المملكة العربية السعودية	٢٠ ٤٠٦	٢٤	٨٣,٦
لبنان	٩ ٥٨٦	٤,١	٨٧,٢
مصر	٤ ٤٩١	٧٤,٢	٤٢,٨
الأردن	٤ ٣٣٤	٥,٤	٧٨,٥
الجمهورية العربية السورية	٤ ١٣٣	١٨,٥	٥٤,٩
العراق	٢ ٩٩٠	٢٧,٦	٦٦,٤
الضفة الغربية وغزة	٢ ٤٦٥	٣,٦	٧٢,١
اليمن	٢ ٢٣٤	٢٠,٦	٣١,٨
السودان	١ ٦١٣	٣٨,٤	٤٥,٢٠

المصدر: World Bank (2011).
ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي تعود لعام ٢٠٠٥؛ وبيانات السكان تعود لعام ٢٠٠٩.

الغنية بالنفط. وقد عزز ذلك أهمية السياسات الاجتماعية المنتجة المرتبطة بالتعليم وتكوين رأس المال البشري من جهة، فيما خفف من جهة أخرى من عبء تدابير الحماية الاجتماعية الخاصة بالمسنين، مقارنة مع الاقتصادات الأكثر نضوجاً.

إلا أن تخفيف هذا العبء عكسه إلى حد ما ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بسرعة كبيرة، فاستبدلت آليات الحماية التقليدية القائمة على الأسرة والجماعة بأخرى ذات طابع رسمي مع زيادة التحضر، مما زاد من العبء الملقى على كاهل أجهزة الحماية الاجتماعية.

وما يدعو إلى القلق ارتفاع عدد البلدان التي تواجه نزاعات اجتماعية، لا سيما وأن هذه النزاعات بمعظمها ذات طابع عرقي وديني. وتسود توترات مماثلة في بلدان أخرى أعضاء في الإسكوا غير مصنفة كبلدان نزاعات اجتماعية، مما قد يقود إلى نزاعات مفتوحة. وفي بعض البلدان الأعضاء مثل العراق وفلسطين ولبنان، لعبت حروب العدوان الخارجية دوراً مباشراً مهماً في تأجيج النزاعات الداخلية. أضف إل ذلك أن بلداناً أخرى في المنطقة لم تتمكن من تفادي التبعات غير المباشرة لهذه التأثيرات الخارجية.

> أصبحت شرعنة سلطة الدولة والمحافظة عليها المحفز الأساسي للسياسات الاجتماعية. فازداد التضارب بين هذه السياسات والوقائع الاقتصادية والاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة حديثاً في تلك الفترة

٢- حدود أنظمة الرعاية الاجتماعية السلطوية التي تهيمن عليها جماعات المصلحة

في مقابل «السياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق في الغرب والتي شكلت نقطة الذروة في عملية إرساء الديمقراطية»[٥١]، برزت أنظمة الرعاية الاجتماعية في منطقة الإسكوا في النصف الأخير من القرن العشرين في ظروف مختلفة جداً. فعلى الرغم من وجود دساتير حديثة في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، كانت الحقوق السياسية محدودة جداً في ظل الأنظمة السلطوية، وعندما لم تكن الحقوق المدنية مقموعة من قبل الأنظمة الاستبدادية كانت محكومة بالمعايير الدينية بدرجات متفاوتة بحسب البلدان.

وكانت أنظمة الرعاية الاجتماعية التي تطورت في منطقة الإسكوا منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد أنشأتها الدول لأهداف أساسية تتمثل في بناء الأمة وتوطيد قوة الدولة والمحافظة عليها، وليس استجابة لمطالب تحركات اجتماعية شعبية وقوى اجتماعية معبأة ديمقراطياً. ولأن السياسات الاجتماعية فُرضت من السلطات وكانت بطبيعتها غير تشاركية على مستويات التشريع والتصميم والتطبيق، بدأت تبرز مع الوقت فجوات أساسية في التنمية الاجتماعية. وأصبحت شرعنة سلطة الدولة والمحافظة عليها المحفز الأساسي للسياسات الاجتماعية، فازداد التضارب بين هذه السياسات والوقائع الاقتصادية والاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة حديثاً في تلك الفترة.

وفي حين كانت سياسة الدولة المتعلقة بضمان العمل للخريجين مرتبطة بهدف بناء الأمة،

استفادت الطبقة الوسطى الناشئة ومجموعة صغيرة من الموظفين في الحكومة والقطاعات النظامية المملوكة بمعظمها من الدولة من رزم سخية للرعاية الاجتماعية، بما فيها التأمين الصحي، والإسكان المدعوم، والتشغيل لدى الحياة، والتعليم المجاني، ومعاشات التقاعد. إلا أن التدابير التحولية مثل الإصلاح الزراعي، وإجراءات إعادة التوزيع، ودعم السلع الأساسية، بما فيها المواد الغذائية والطاقة، لم تكن سوى تدابير شعبوية تهدف إلى تهدئة شريحة كبيرة من السكان. ويشبه نظام الرعاية الاجتماعية الأولي في منطقة الإسكوا ذاك الذي وصفه إسبينغ-أندرسن (Esping-Andersen, 1990) بالنظام المحافظ الذي تهيمن عليه جماعات المصلحة في إطار أوروبا الغربية، مع فوارق أساسية فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحقوق المدنية وغياب الديمقراطية. وقد تكون صفة «النظام السلطوي الذي تهيمن عليه جماعات المصلحة» أكثر ملاءمة على مستوى منطقة الإسكوا.

وكان نظام الرعاية الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات يتماشى مع الوقائع الاقتصادية للمنطقة في تلك الفترة عندما كانت المهمة الملحة تقضي بتوفير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإنشاء اقتصاد حديث في ظل ظروف غير ملائمة من حيث التنمية الاجتماعية. ففي معظم البلدان كان العمر المتوقع ٥٠ سنة أو ما دون، ومعدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة ٣٠٠ من أصل ١٠٠٠، ومعدل الأمية أكثر من ٧٠ في المائة[٥٢].

ولم تكن منافع التنمية الاجتماعية موزعة بشكل عادل. فحتى في البلدان العربية التي تسمي نفسها «اشتراكية»، أي الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، تم إقصاء شرائح واسعة من السكان في المناطق الريفية والقطاعات غير النظامية في المدن. وكان يؤمل إدماج ما تبقى من السكان تدريجياً في نظام الرعاية الاجتماعية مع مرور الوقت ونمو القطاع الحديث. وما كان هذا الافتراض ليعتبر غير معقول خلال الفترة الطويلة من النمو الكبير الذي شهدته المنطقة بين منتصف الخمسينيات وأواخر السبعينيات.

لكن منذ الثمانينات بدأت التصدعات بالظهور، وخلال العقدين التاليين تحولت البلدان الأعضاء في الإسكوا تدريجياً إلى اعتماد استراتيجيات تنموية جديدة قائمة على تجارة وسياسات مالية أكثر تحرراً وتطوير قطاع خاص أكثر تنافسية. وتفاوت توقيت هذا المسار وشكله النهائي بين بلد وآخر، بحسب حدة الاختلالات الاقتصادية، وطبيعة الضغوطات الخارجية من قبل الدائنين الأجانب، والوقائع الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الداخلي. فقد اعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط أدنى مستويات تنظيم السوق وحمايته، ونظراً لحصول هذه البلدان على عائدات النفط والقروض الأجنبية، كانت مهمتها أسهل في مواجهة الوقائع الاقتصادية الجديدة. أما البلدان الأخرى الأعضاء فقد تأخرت فيها الإصلاحات الاقتصادية، لكن في بداية الألفية الجديدة، كانت كلها قد أقرت بالحاجة إلى نظام أفضل للاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس تعزيز التنافسية، وأدخلت إجراءات إصلاحية أساسية، لا سيما في مجال تحرير التجارة والمال، والاستقرار الاقتصادي الكلي، وضوابط الميزانية.

وفي حين كانت هذه الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة تستوجب أيضاً إجراء التعديلات المناسبة في مصفوفة السياسة الاجتماعية، أهملت الحكومات السلطوية في معظم البلدان هذا الموضوع بشكل كبير أو تعاملت معه على أنه هامشي. وعلى الرغم من تعذر الاستمرار بالعمل بالعقد الاجتماعي القديم وعدد من منافع الرعاية الخاصة بالطبقات الوسطى، لم يتم إجراء أي إصلاحات، وفي حالات نادرة حيث رأى المخططون الاستراتيجيون للإصلاحات الاقتصادية الحاجة إلى سياسات اجتماعية جديدة، وجدوا أنفسهم غير قادرين على تطبيقها في ظل الأنظمة السلطوية في المنطقة. وبدلاً من إصلاح نظام التعليم الرسمي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والوقائع المالية الجديدة، شهد النظام المذكور تراجعاً على مستوى النوعية والموارد في

مرحلة حساسة اقتضت خلالها الأعداد المتزايدة من الشباب تعزيز فعالية هذا القطاع. وفضلت الطبقات الوسطى وغيرها من الطبقات ذات النفوذ السياسي والصوت المسموع على المستوى الاجتماعي الاستغناء عن نظام التعليم الرسمي عبر اللجوء أكثر فأكثر إلى الدروس الخصوصية والتعليم الخاص. وقد لاقت أنظمة الرعاية الصحية المصير نفسه في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا لكن بنسب متفاوتة بحسب الموارد المالية المتاحة لكل دولة وقدرتها على الحد من التجزئة المتزايدة لعملية توفير الخدمات الصحية.

وتم التخلي أيضاً عن مكون آخر من مكونات العقد الاجتماعي السابق، ألا وهو ضمان الدولة وظائف للخريجين، وذلك لعدم ملاءمته لاستراتيجية التنمية الجديدة وعدم قدرة معظم البلدان على تحمله. وأدى عدم إصلاح السياسات الاجتماعية وسوق العمل إلى زيادة البطالة لدى الشباب، لا سيما المتعلمين منهم، فتم تبديد إحدى أهم مزايا البلدان الأعضاء في الإسكوا، أي مخزونها من الشباب المتعلم. وفي مجال الحماية الاجتماعية، وبدلاً من اعتماد أنظمة التأمين المرتبطة بالمتطلبات الجديدة لسوق العمل، تم توجيه الموارد أكثر فأكثر نحو خطط التخفيف من الفقر من خلال هيكلية مؤسسية مجزأة ضمن الدولة نفسها، وبات تطبيق هذه الخطط يتم أكثر فأكثر من قبل المنظمات غير الحكومية التي ازداد عددها على قدم وساق. واعتبرت الأنظمة الأوتوقراطية ما تبقى من هذه الأشكال من التحويلات الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لإعانات المستهلكين، كحسنات تعطى لشعوب خاضعة بدلاً من مقاربتها على أنها نوع من آليات الحماية والتأمين القائمة على الحقوق في الاقتصادات الناشئة التي يقودها السوق[٥٣]. وقد تم سد الثغرات الناجمة عن عدم ملاءمة نظام الرعاية الاجتماعية عبر المؤسسات الخيرية الدينية والطائفية، مما أدى إلى تجزئة اجتماعية تطورت مع الوقت إلى نزاعات اجتماعية متزايدة.

وقد أدى عدم التناغم بين السياسات الاجتماعية للأنظمة الأوتوقراطية في منطقة الإسكوا والوقائع الاقتصادية الجديدة إلى انتفاضات شعبية كان معظم من قادها من الشباب المصابين بالخيبة. ويلخص الرد السريع للأنظمة على البوادر الأولية للانتفاضات في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بوضوح المنطق الذي يقوم عليه نهج السياسات الاجتماعية للقادة السلطويين والمبني على «الهدايا» السياسية. فما سمي بـ «الإعانات من أجل السلام»[٥٤] ما هو سوى هدايا سياسية بوجه مختلف تقع في صلب عملية

الجدول ٩. الإعانات من أجل السلام في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا

البحرين	تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار للأسر، مع عرض مبلغ ٢٥٠٠ دولار لكل أسرة؛ وتوفير ٢٠٠٠٠ وظيفة حكومية جديدة
مصر	زيادة الدعم على المواد الغذائية؛ ووعد برفع أجور الموظفين المدنيين ورواتبهم بنسبة ١٥ في المائة
الأردن	زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين؛ وتخفيض الضرائب على الوقود والمواد الغذائية؛ وتوفير المزيد من الأموال للصندوق الوطني لمساعدة الفقراء
الكويت	تخصيص مبلغ ٤٠٠٠ دولار لكل مواطن؛ وتوفير المواد الغذائية المجانية لمدة ١٤ شهراً
عُمان	رفع الحد الأدنى للأجور من ٣٦٤ إلى ٥٢٠ دولار في الشهر؛ وتوفير ٥٠٠٠٠ وظيفة حكومية جديدة؛ وتخصيص راتب شهري بقيمة ٣٨٠ دولار للباحثين عن عمل
المملكة العربية السعودية	زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة ١٥ في المائة؛ ومنح إعانات البطالة؛ وتقديم إعانات الإسكان لجعل أسعاره مقبولة
الجمهورية العربية السورية	تخفيض الضرائب الاستهلاكية على القهوة والسكر؛ وتخفيض الرسوم الجمركية على الأغذية؛ وتوفير مزيد من الأموال لصندوق النظام الاجتماعي للفقراء؛ وزيادة الأجور وبدلات التدفئة للعاملين في الخدمة المدنية
اليمن	زيادة الإنفاق على الرعاية

المصدر: The Economist (2011).

صنع السياسات الاجتماعية في وقت قد آن فيه أوان الإصلاح الاقتصادي، وكان الهدف الأساسي لتلك الهدايا الحفاظ على سلطة الأنظمة الأوتوقراطية (الجدول ٩). وقد خلقت الانتفاضات العربية المناخ الملائم لإعادة النظر في السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا، بهدف تصميم سياسات لا تتناغم مع الوقائع الاقتصادية المحلية والدولية الجديدة فحسب، بل تشكل أيضاً أحد المكونات الأساسية للاستراتيجيات الاقتصادية المطلوبة في ظل الظروف الجديدة. وكما هو مبين أدناه، لا يمكن تطبيق هذه السياسات الاجتماعية «التنموية» إلا في إطار ديمقراطي وتشاركي، كان مفقوداً في المنطقة حتى الآن.

جيم- التعليم: نحو «نظام للرعاية الاجتماعية محفز للإنتاجية»؟

يشكل إصلاح التعليم في منطقة الإسكوا حاجة اجتماعية واقتصادية وعنصراً أساسياً في أي نظام ديمقراطي وتنموي مستقبلي للسياسات الاجتماعية. فالتعليم، أولاً، لا يساهم سوى بشكل محدود في الحراك الاجتماعي في المنطقة. وثانياً، فشل التعليم إلى حد كبير في المساعدة على التخفيف من مشاكل البطالة في المنطقة نظراً لعدم التطابق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وتدريب الخريجين. وثالثاً، يحرم تدني نوعية التعليم المنطقة من القاعدة الصلبة التي تشكلها المهارات والتي تُعتبر ضرورية لكسب القدرة التنافسية في الاقتصاد الدولي.

وفيما يتعلق ببيانات التحصيل العلمي، يوضح تقرير صادر حديثاً حول الأهداف الإنمائية للألفية اشتركت الإسكوا في إعداده مع جامعة الدول العربية أنه في حين تُعتبر معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا على المسار الصحيح في مجال توفير التعليم الأساسي لسكانها، لا يزال السودان واليمن متأخرين جداً، فيما تحول الحروب والنزاعات الدائرة حالياً في العراق وفلسطين ولبنان دون إحراز تقدم على هذا المستوى[٥٥]. ويحدد التقرير العوائق العامة أمام تعميم التعليم الابتدائي الجيد في النقص في الموارد، والتفاوت بين الجنسين، وانعدام المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، وتدني معايير التعليم. ويبوب الجدول ١٠ بعض المؤشرات الأساسية للتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة مُظهراً أن المنطقة قد أحرزت تقدماً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية. فباستثناء السودان والعراق ومصر واليمن، تخطت البلدان الأعضاء في الإسكوا متوسط معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الخاصة بالبلدان ذات الدخل المتوسط والبالغ ٨٣ في المائة[٥٦].

أضف إلى ذلك الزيادة الكبيرة التي شهدها متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي منذ الثمانينيات من القرن العشرين، على نحو أتاح للمنطقة اللحاق بالمعدل السائد في البلدان النامية. فعلى مستوى منطقة الإسكوا ككل، ارتفع هذا المتوسط ثلاثة أضعاف، إذ انتقل من أقل من ثلاث سنوات في عام ١٩٨٠ إلى ٦,٤ سنوات بحلول عام ٢٠١٠.

إلا أن أداء معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا لا يزال متأخراً مقارنة مع البلدان النامية في مناطق أخرى. كما أن المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الجامعي متدنٍ جداً ولا يتخطى ٢٣ في المائة[٥٧]. وبعبارات أخرى، على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الأمية، لا تزال المنطقة متأخرة من حيث التعمق في التعليم.

ويظهر العمود الأخير من الجدول ١٠ متوسط سنوات التعليم المدرسي كنسبة من سنوات التعليم المدرسي المتوقعة قياساً بمستوى نصيب الفرد من الدخل في كل من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وعلى الرغم من التقدم السريع الذي حققته بلدان مجلس التعاون الخليجي في مجال التحصيل العلمي، لا تزال المستويات التي بلغتها أدنى بكثير من تلك المتوقعة. فقد حققت الكويت ٤٨ في المائة فقط من متوسط سنوات التعليم المدرسي المتوقع لديها، فيما بلغت النسبة التي حققتها كل من قطر والمملكة العربية السعودية ٥٨ في المائة. أما البلد الوحيد الذي حقق نسبة قريبة من المستوى المتوقع للتحصيل العلمي

خلقت الانتفاضات العربية المناخ الملائم لإعادة النظر في السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا، بهدف تصميم سياسات لا تتناغم مع الوقائع الاقتصادية المحلية والدولية الجديدة فحسب، بل تشكل أيضاً أحد المكونات الأساسية للاستراتيجيات الاقتصادية المطلوبة في ظل الظروف الجديدة

الجدول ١٠. **المؤشرات الأساسية للتعليم المدرسي والإلمام بالقراءة والكتابة في منطقة الإسكوا**

	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (نسبة من عمرهم ١٥ سنة وما فوق)				السنوات المتوقعة للتعليم المدرسي (بالأعوام)				متوسط سنوات التعليم المدرسي لدى الكبار (بالأعوام)				نسبة السنوات المتوقعة			
البلد	**١٩٨٠**	**١٩٩٠**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**	**٢٠١٠**	**١٩٨٠**	**١٩٩٠**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**	**٢٠١٠**	**١٩٨٠**	**١٩٩٠**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٥**	**٢٠١٠**	**٢٠١٠**
الأردن	٦٦,٨	٦٦,٨	٦٦,٨	٩١,١	٩١,١	١٢,٠	١٣,٠	١٢,٥	١٢,٨	١٣,١	٣,١	٥,١	٧,٣	٨,٠	٨,٦	٦٥,٦
الإمارات العربية المتحدة	٥٣,٥	٧١,٢	٧١,٢	٩٠,٠	٩٠,٠	٨,٦	١١,١	١٠,٧	١١,٥	١١,٥	٣,١	٤,٣	٦,٩	٨,٤	٩,٢	٨٠
البحرين	٦٩,٨	٨٤,٠	٨٦,٥	٨٧,٩	٩٠,٠	١٠,٠	١٣,٥	١٣,٤	١٤,٠	١٤,٣	٤,١	٦,٠	٨,٤	٩,٠	٩,٤	٦٥,٧
الجمهورية العربية السورية	٥٥,٧	٥٥,٧	٨٢,٩	٨١,٩	٨٤,٧	٩,٣	١٠,٠		١٠,٥	١٠,٠	٢,٦	٤,١	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٤٩
السودان	..	..	٦٠,٩	٦٠,٩	٦٠,٩	٣,٦	٤,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٠,٩	١,٥	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٦٥,٩
العراق	..	..	٧٤,٠	٧٤,١	٧٤,١	١٠,٣	٩,٢	٨,٥	٩,٧	٩,٧	١,٥	٢,٩	٤,٨	٥,٣	٥,٦	٥٧,٧
عمان	..	..	..	٨٣,٠	٨٦,٣	٣,٢	٧,٧	١١,٠	١١,٢	١١,١	..	..	..	..	..	..
فلسطين	..	..	٨٦,١	٩٣,٤	٩٣,٨	..	..	١٢,٢	١٣,٠	١٣,١	..	..	..	..	..	..
قطر	..	٧٥,٦	٨٣,٣	٩٣,١	٩٣,١	١٠,٥	١٢,٨	١٢,٥	١٣,٨	١٢,٧	٤,٤	٥,٤	٦,٤	٧,٠	٧,٣	٥٧,٥
الكويت	٦٧,٥	٧٤,٥	٧٨,٤	٩٤,٢	٩٤,٥	١١,١	١٠,٩	١٣,٦	١٢,٨	١٢,٥	٤,٣	٥,٥	٦,١	٦,٠	٦,١	٤٨,٨
لبنان	..	..	..	٨٩,٦	٨٩,٦	١٠,٩	١٠,٥	١٢,١	١٢,٧	١٣,٥	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	..	٧٠,٨	٧٩,٤	٨٣,٦	٨٦,٧	٥,٩	٧,٨	١٠,٩	١٣,٢	١٣,٥	٤,٢	٥,٥	٦,٦	٧,٢	٧,٨	٥٧,٨
مصر	٣٧,٤	٤٤,٤	٥٥,٦	٦٦,٤	٦٦,٤	٧,٥	٩,١	١١,٦	١١,٠	١١,٠	٢,٠	٣,٥	٤,٧	٥,٦	٦,٥	٥٩,١
اليمن	..	..	٤٧,٧	٥٥,٧	٦٣,٢	..	..	٧,٩	٨,٦	٨,٦	٠,١	٠,٣	١,١	١,٨	٢,٥	٢٩,١
المعدل	**..**	**..**	**٧٢,٧**	**٨٣,٤**	**٨٣,٢**	**٨,٦**	**١٠,٠**	**١٠,٩**	**١١,٤**	**١١,٤**	**٢,٨**	**٤,٠**	**٥,٤**	**٦,٠**	**٦,٤**	**٠,٦**

المصدر: مؤشرات التعليم المدرسي والإلمام بالقراءة والكتابة. UNESCO (2010a).
ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توافر البيانات أو عدم ورودها بصورة منفصلة.

فهو الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت هذه النسبة ٨٠ في المائة، على الرغم من أنها لا تزال أدنى من نسبة متوسط سنوات التعليم المدرسي المتوقع في هذا البلد. ويمكن استشراف ذلك في البلدان القائمة على الصناعات الهيدروكربونية والتي تمر بمرحلة انتقالية نحو هيكليات أكثر تنوعاً بموازاة تراجع ثروتها النفطية. كذلك جاءت مستويات التحصيل العلمي في بلدان المنطقة المنخفضة والمتوسطة الدخل أدنى بكثير من المستويات المتوقعة قياساً لمستويات نصيب الفرد من الدخل.

وفيما يتعلق بمستويات إتمام المرحلة الابتدائية، فإن معظم البلدان باستثناء السودان والعراق واليمن، في طريقها نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية ذي الصلة[٥٨]. إلا أن أداء منطقة الإسكوا أكثر ضعفاً فيما يتعلق بإتمام مرحلة التعليم الثانوي. ويُظهر نظام التعليم أيضاً معدلات مرتفعة من المعيدين. ففي حين تقلصت النسبة المئوية المتوسطة في المنطقة العربية من ٨ إلى ٣ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٧، ظل متوسط المعيدين في منطقة الإسكوا في المرحلة الابتدائية ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، ما يفوق البلدان المتوسطة الدخل ذات المعدل البالغ ٣,٣ في المائة[٥٩].

وتعود المشاكل المذكورة إلى التفاوت الكبير في المخرجات التعليمية بحسب النوع الاجتماعي والدخل ومكان الإقامة. ويبقى النقص في التعليم إحدى السمات الأساسية للفئات السكانية من الفقراء والإناث والقاطنين في الأرياف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالسكان من الفقراء والإناث نادراً ما يلتحقون بالمدارس، وفي حال فعلوا، غالباً ما يعانون من التسرب المبكر. وتشكل الإناث ٦٠ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في منطقة الإسكوا، حتى أن هذا المعدل تخطى ٦٢ في المائة في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن[٦٠].

ويُظهر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية أنه في حين تقلص التفاوت بين الجنسين في المنطقة على مستوى المراحل الابتدائية، فقد اتسعت في المراحل اللاحقة، مع إمكانية استثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان. وكذلك الأمر بالنسبة إلى معدلات التسرب المدرسي في المناطق الريفية والحضرية حيث بلغت في الأولى ٣٠ في المائة وفي الثانية ١٨ في المائة. ففي المناطق البعيدة و/أو الفقيرة غالباً ما تكون المدارس غير متوفرة أو يصعب الوصول إليها. وعلى سبيل المثال، يبلغ معدل التعليم المدرسي للفتاة الريفية في مصر أربع سنوات، وهو أدنى بكثير من المعدل الوطني الذي يصل إلى ١٠ سنوات[٦١]. وتؤكد البيانات الخاصة بمصر أنه على الرغم من التحسن الذي شهدته البلاد في هذا المجال، يصل فقط ٤٣ في المائة من السكان الأشد فقراً الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٩ سنة (٤٠ في المائة) إلى الصف التاسع ابتدائي، مقارنة مع ٨٤ في المائة من الأكثر غنىً في الفئة العمرية نفسها (٢٠ في المائة)[٦٢]. ويعكس ذلك واقعاً عالمياً يكون فيه الأطفال من الخُمس الأشد فقراً من السكان معرضين للتسرب من المدارس أكثر من غيرهم بأربعة أضعاف[٦٣]. وبالتالي، فإن العوامل المؤدية إلى التهميش، أي الفقر والنوع الاجتماعي والجغرافيا، هي عوامل متآزرة.

وتعترض التعليم في منطقة الإسكوا مجموعة من القضايا المرتبطة بالجودة، لا سيما تدني جودة مواد التعليم وضعف التدريب الخاص بالمدرسين. ومقارنة مع المستوى العالمي، لا تزال المنطقة متأخرة في مجال البحث والتطوير والابتكار الفني، واللغات، والرياضيات والعلوم من حيث النوعية والكمية. ويؤكد مسح غالوب (Gallup Survey) لعام ٢٠١١ أنه في حين يبدي السكان رضاً عن مستوى التعليم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا يزال هذا المستوى بحاجة إلى تحسين نوعيته، لا سيما وأن الطلاب في بلدان المجلس مصنفون ضمن الثلث الأخير في العالم في الرياضيات والعلوم. وسلط باربر ومرشد وويلان (Barber, Mourshed and Whelan, 2007) الضوء على ضعف التدريب الخاص بالمدرسين في معظم مراحل التعليم. وبالتالي، ليست القيود المالية المشكلة الوحيدة في هذا الإطار، بل يضاف إليها ضعف الإدارة والنقص في التدابير التحفيزية لتشجيع الطلاب والموظفين. أما في باقي المنطقة فتضاف إلى مشاكل النوعية المتعلقة بتطوير المناهج، وتدريب المدرسين، والممارسات التعليمية، مشكلة عدم ملاءمة التجهيزات ونقص الموارد المالية. وقد شهد التعليم الرسمي تراجعاً على مستوى النوعية ومدى التوافر، وبات الناس يلجأون أكثر فأكثر إلى التعليم الخاص ورسومه وأمسى الإنفاق من الأموال الخاصة ضرورة في الأردن ومصر[٦٤].

ويحدد مسح أجراه مؤخراً البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية في منطقة الإسكوا بوضوح النقص في مهارات العمل، بما فيها تلك المرتبطة بالتواصل والعلاقات بين الأفراد وحل المشاكل وعمليات الإدارة والتنظيم، كأحد العوائق الأساسية لتوظيف الشباب. فقد اشتكى أرباب العمل من عدم ملاءمة مهارات الخريجين الشباب لاحتياجات سوق العمل نظراً لقدم المناهج أو النقص في التدريب المهني؛ فضلاً عن تدني نوعية المهارات المشتركة بين الوظائف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التفكير النقدي وحل المشاكل المعقدة والمتعددة التخصصات والاستخدام المبتكر للمعرفة وآداب العمل.

يحدد مسح أجراه مؤخراً البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية في منطقة الإسكوا بوضوح النقص في مهارات العمل، بما فيها تلك المرتبطة بالتواصل والعلاقات بين الأفراد وحل المشاكل وعمليات الإدارة والتنظيم، كأحد العوائق الأساسية لتوظيف الشباب

ويُظهر ذلك ارتباط البطالة في المنطقة بقضيتين متعلقتين بالتعليم: أولاً، تدني مستويات التحصيل العلمي الذي يشكل عنصراً أساسياً من مخزون رأس المال البشري، مما أدى إلى الحد من التنافسية وإمكانية توليد وظائف مستدامة في الأنشطة الإنتاجية، فنجمت عن ذلك البطالة الهيكلية؛ وثانياً، عدم تطابق المهارات الناتجة عن النظام التعليمي مع تلك المطلوبة في سوق العمل، مما أدى إلى البطالة الهيكلية والبطالة المؤقتة في آن معاً.

إن إخفاقات التعليم من جهة وأوجه التصلب في سوق العمل من جهة أخرى مشاكل يعزز بعضها بعضاً في البلدان الأعضاء في الإسكوا وهي تكمن وراء مشاكل البطالة. ومما يزيد المشكلة تفاقماً الدور المهيمن للقطاع العام باعتباره المستخدم الرئيسي. ويفيد سمان وشدياق (Samman and Shediac, 2010) بتدني المستوى التعليمي لقسم كبير من الذكور العاطلين عن العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي (٥٣ في المائة في المملكة العربية السعودية، و٦٩ في المائة في الكويت)، فيما يشكل أغلبية الذكور العاملين عمالة زائدة في القطاعات الحكومية. أما الفجوة في الصناعة والقطاع الخاص فيسدها العمال المهاجرون، مما يدل على وجود ثغرة كبيرة في التعليم المهني ونوعية المهارات وتوافرها، فضلاً عن الحاجة إلى تطوير مبادرة «التعليم من أجل التشغيل».

وتعتمد وظائف القطاع العام على التحصيل العلمي الجامعي الذي يقوم بدوره على المعدلات التي يتم تحقيقها في امتحانات رسمية غالباً ما يكون قد مر عليها الزمن. وقد يفسر ذلك النتيجة القائلة إن العائدات الشخصية للتعليم إيجابية وتزداد مع سنوات التعليم، بينما يبدو، وبحسب بعض الباحثين، أنه ما من أثر للتعليم على النمو الاقتصادي[٦٥]. ومن تبعات هذا الواقع أن الخريجين في المنطقة ينتظرون وقتاً طويلاً بحثاً عن وظيفة حكومية أو وظيفة مُرضية تتطلب مهارات، مما يؤدي إلى تخطي معدلات البطالة بين الخريجين في المنطقة تلك المسجلة في غيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط. وعلى العكس، فإن غير المتعلمين يكونون في الغالب قد تسربوا من المدارس من أجل العمل لأنهم غير قادرين على متابعة دراستهم، فتنخفض معدلات البطالة لديهم، على الرغم من أن هذه المعدلات تميل نحو الارتفاع على كل مستويات المهارة[٦٦].

ومن الضروري تعديل عائدات التعليم الخاص المرتفعة نظراً إلى اللجوء المتزايد إلى الدروس الخصوصية كتتمة للتعليم الرسمي وكوسيلة لتعزيز فرص النجاح في الامتحانات الرسمية. وبحسب تانسل وبيركان (Tansel and Bircan, 2004) ، فإن السبب الكامن وراء هذه الظاهرة في البلدان النامية هو الموارد غير الملائمة، لا سيما النقص في الجامعات أو مقاعد الجامعات، وارتفاع عدد الطلاب في الصفوف وتدني الإنفاق العام. إلا أن الأثر النهائي يبقى تشويه المخرجات. وتظهر البيانات التي يوردها أسعد (Assaad, 2010) حول مصر أن الأغنياء هم الأكثر قدرة على إرسال أبنائهم إلى الجامعات، لا سيما بالنظر إلى قدرتهم على توفير الدعم (المادي والأكاديمي) لهم خلال عملية الاختيار[٦٧]. بالتالي، وكما هو الوضع حالياً، فإن الأغنياء هم الذين يستفيدون من التعليم الجامعي المجاني في مصر. وبموازاة ذلك، لم ينجح النظام التعليمي في تعزيز المساواة أو الحراك الاجتماعي، مما يزيد مشكلة عدم المساواة في الفرص القائمة حالياً تفاقماً. ويشير العربي (El-Araby, 2010) على نحو مماثل إلى أن «التعليم الجامعي المجاني للجميع لا يضمن المساواة»[٦٨].

وفي إطار تحديد الخطوط العريضة للمرحلة المقبلة، رأى بعض الباحثين أن المشكلة الأساسية في النظام التعليمي تكمن في هيمنة القطاع العام، وأنه لا بد من التحول الآن نحو توفير القطاع الخاص للتعليم العالي. ولكن تجدر الإشارة إلى أن التعليم الخاص سبق له أن ظهر من خلال الدروس الخصوصية و/أو الجامعات الخاصة. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى استثمارات عامة غير مُجدية، وبشكل جزئي إلى سياسات موجهة بهذا الخصوص. لكن في الأردن ومصر على سبيل

المثال لم يؤد تدعيم الإنفاق العام على التعليم العالي بإنفاق خاص إلى تحسن كبير في القطاع الجامعي. فتعميم التعليم الجيد هو ما ينبغي توافره لتحسين النوعية وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للعمالة المنتجة، وهذا ما يساهم أيضاً في تعزيز الكفاية والمساواة. وفي حال مواجهة أي قيود مالية أو غيرها من القيود المرتبطة بالموارد الأخرى، يجب أن يقوم التقنين في توفير التعليم العالي على أساس قدرة الطالب لا خلفيته.

ولدى قيام البلدان الأعضاء في الإسكوا بتصحيح سياساتها الاجتماعية، يتوجب عليها تجديد أنظمتها التعليمية وتحسينها لخدمة إمكاناتها البشرية على نحو أفضل وتعزيز الوصول إلى التعليم. وعلى هذا المستوى، تبقى الأولوية لنوعية التعليم والقدرة على تحمل تكاليفه. وقد تشكل زيادة الموارد والاستثمارات في البنى التحتية المادية وسيلة للحد من اعتماد فترتين دراسيتين في المدارس كل يوم. وتُعتبر التحولات النوعية حاجة ماسة في هذا الإطار، حيث ينبغي توفير التدريب الحديث والمتقدم للمدرسين، وكذلك التركيز على اكتساب المهارات، بما فيها تلك المرتبطة بالتحليل وحل المشاكل والتواصل والتدريب على الجهوزية للعمل، وهي عملية من الضروري تعزيز انتشارها ومواءمتها على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل. وبعبارات أخرى، تحتاج المنطقة إلى تطوير مبادرة «التعليم من أجل التشغيل». وهذا يعني، بحسب ما أشار إليه ماكنزي وشركاؤه (McKinsey and Company, 2011) تطوير و/أو تعزيز التدريب المهني، وإدخال معايير لضمان الجودة لكافة الجهات الموفرة للتعليم، مع إيلاء المدارس والجامعات الرسمية مهمة تعميم الوصول إلى التعليم العالي الجودة للجميع، وبحيث يكون معيار الاختيار قائماً على القدرة الفطرية للطلاب. ومع أن حل مشكلة البطالة يعتمد على قدرة الاقتصادات على توليد فرص عمل جديدة، تعتبر هذه التحسينات في قطاع التعليم والفائدة التي تعود بها على التنمية البشرية حاجة ملحة.

الفرصة متاحة أمام البلدان الأعضاء في الإسكوا للتعاون الإقليمي في مجال التعليم بفضل ما تقدمه اللغة المشتركة لهذه البلدان من تسهيلات. ومن الممكن تحقيق درجات عالية من التآزر على هذا المستوى من خلال تخصيص المنح وتنظيم برامج لتبادل الطلاب والمدرسين. ويجوز على سبيل المثال إحياء التعاون السابق في المجال العلمي في ظل أنظمة أكثر ديمقراطية.

دال- القطاع الصحي في إطار مقارن

تُظهر مؤشرات الصحة العامة في المنطقة العربية تفاوتاً كبيراً بين البلدان، مما يعني أن الصورة الشاملة لا تعبر عن الواقع إلا بشكل جزئي. ومن غير المفاجئ أن يكون التفاوت في مؤشرات الصحة العامة مرتبطاً بمستويات الدخل المختلفة في المنطقة. ففي حين تسعى بلدان مجلس التعاون الخليجي جاهدةً ليكون أداؤها ناجحاً في القطاع الصحي، أظهرت أقل البلدان نمواً، أي السودان واليمن، تقدماً محدوداً على هذا المستوى. وبشكل عام، تم إحراز تقدم منذ الستينيات والسبعينيات في مؤشرات أساسية في مجال الصحة مثل العمر المتوقع، ومعدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس، ومعدلات وفيات الرضع، فضلاً عن التقدم في انتشار المرافق الصحية ومجموع الإنفاق الحكومي على الصحة. لكن التدقيق في التحليلات القطرية يعطي فكرة حول إمكانية إعادة تصور دور الدولة والمؤسسات العامة في اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل إتاحة فرص أفضل لتحسين مؤشرات الصحة على نحو عادل.

وتُظهر حصة الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي الأولوية التي توليها الحكومة للصحة. ويبين الجدول ١١ مجموع الإنفاق على الصحة في منطقة شرقي المتوسط، مقارناً مع مجموع المستويات العالمية للإنفاق على الصحة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. ويظهر بوضوح في هذا الجدول أن الإنفاق الخاص على الصحة في الشرق الأوسط يتخطى المستويات العالمية، بينما مستويات الإنفاق الحكومي على الصحة في المنطقة

الجدول ١١. الإنفاق على الصحة، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨

المنطقة	إجمالي الإنفاق على الصحة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق الخاص على الصحة (النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة)		الإنفاق الحكومي على الصحة (النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠٠٨
العالم	٨,٣	٨,٥	٤٣,٥	٣٨,٤	١٣,٣	١٣,٩
منطقة شرق المتوسط	٤,٢	٤,٢	٥٢,١	٤٦,٨	٧,٠	٦,٩

المصدر: World Health Organization (2011).

هي أدنى بكثير من مستويات الإنفاق على الصعيد العالمي. وقد تكون الاتجاهات المذكورة دلالة على أن أولويات الحكم والمؤسسات تتركز، على سبيل المثال لا الحصر، على المخاوف الاستراتيجية الناجمة عن القوى الإقليمية والعالمية.

ففي فلسطين مثلاً، «أدت القرارات العالمية إلى تقلبات في التمويل المخصص لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي الجهة الأساسية المعنية بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وكان للوكالات المتعددة والثنائية الأطراف أيضاً تأثيرها على صنع السياسات العامة في اقتصادات العالم العربي، نظراً لمطالب الإصلاح ولتخفيض الإنفاق العام. وتركت العوامل المذكورة آثاراً أكبر على المجموعات المنخفضة الدخل»[٦٩].

وفي عام ٢٠٠٩، بلغ الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق ١,٦ في المائة في الجمهورية العربية السورية و١,٣ في المائة في السودان و١,٥ في المائة في اليمن، مما يدل على تنمية بشرية منخفضة (المحددة بحسب المؤشر بـ١,٨ في المائة أو أقل). أما الأردن فقد حقق نسبة إنفاق بلغت ٥,٤ في المائة وهي الأعلى في المنطقة وتتخطى مستويات الإنفاق في بلدان مجلس التعاون الخليجي كافة، مثل الإمارات العربية المتحدة (١,٩ في المائة)، وقطر (٢,٩ في المائة)، والمملكة العربية السعودية (٢,٧ في المائة)[٧٠]. وبشكل عام، فإن النقص في الإنفاق الحكومي يتجلى في الإنفاق المحدود للضمان الاجتماعي على الصحة والإنفاق الفائض من الأموال الخاصة (الجدول ١٢).

ويوضح الجدول ١٣ أن ارتفاع الإنفاق الخاص على الصحة في منطقة الإسكوا يعود إلى النقص في إنفاق الضمان الاجتماعي الملائم على الصحة. فإنفاق الضمان الاجتماعي على الصحة غائب في الإمارات العربية المتحدة، والعراق، وقطر، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وفيما يبلغ الإنفاق من الأموال الخاصة ١٠٠ في المائة في العراق وليبيا، يصل إلى ٧٢,٧ في المائة في قطر، و٥٣,٤ في المائة في المملكة العربية السعودية، و٦٦ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وتثبت أنماط الإنفاق في المنطقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان غير الأعضاء في المجلس صحة أن بلدان المجلس، وعلى الرغم من التمويل الجيد المتاح لأنظمتها الصحية الوطنية، هي من البلدان التي يبلغ فيها الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الدخل الوطني أدنى المعدلات مقارنة بالمعدلات العالمية للبلدان ذات مستويات العيش المماثلة.

وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يعاني السكان من عدم المساواة في فرص الوصول إلى الرعاية الطبية نتيجة لعدم توفر الضمان الاجتماعي الملائم، مما يجعلهم شديدي التأثر في حالات المرض والإصابة. وتُظهر التقارير أن عدم إعطاء أولوية كافية للرعاية الصحية في المنطقة قد أثر سلباً على نوعية وأهمية الرعاية الصحية اللتين بقيتا متأخرتين على المستوى التكنولوجي[٧١]. أضف إلى ذلك اعتماد رسوم الاستخدام واستعادة الكلفة لعدد كبير من الخدمات الصحية، مما زاد من الضغوطات على الفئات التي تعاني من الفقر الشديد. ويفيد صالحي-أصفهاني (Salehi-Isfahani, 2009) بأن المستخدمين باتوا يلجأون أكثر فأكثر إلى القطاع الخاص الأكثر كلفة بعد أن باتت فترات الانتظار أطول والخدمات أقل توفراً.

وباختصار، تبدو الأنظمة الصحية في منطقة

الإسكوا مجزأة، وهي تحتاج إلى إدارة أفضل من خلال توجيه أولويات الحكومات نحو تعبئة الموارد وتخصيصها لضمان الحصول على الرعاية الصحية الشاملة على نحو أكثر عدالة.

ويفيد تقرير الإسكوا وجامعة الدول العربية عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ أن بلدان مجلس التعاون الخليجي لم تتمكن بعد من اللحاق بالبلدان ذات الدخل المرتفع على الرغم من تدني معدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس وسلوك المسار الصحيح باتجاه تحقيق القيمة المتوخاة في إطار الهدف الإنمائي للألفية. أما بقية المنطقة فقد حققت إنجازات ملحوظة في الحد من وفيات الأمهات في مرحلة النفاس، إلا أنها قد لا تتمكن من تحقيق خفض بنسبة ثلاثة أرباع وهو الخفض المطلوب لتحقيق القيمة المتوخاة بحلول عام ٢٠١٥ (الشكل ٢٣).

تمكنت البلدان التي حققت تقدماً ملحوظاً في الحد من معدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس من زيادة نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص، مما يظهر عمق النظام الصحي (ويبين الشكل ٢٣ الأنماط المتغيرة لوفيات الأمهات في مرحلة النفاس في منطقة الإسكوا منذ التسعينيات). وتتوافق البيانات الواردة في الشكل ٢٣ مع تلك المتوفرة حول الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص وتغطية الرعاية ما قبل الولادة المبينة في الشكل ٢٤، ومفادها أن ارتفاع معدلات الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص وتوفر الرعاية ما قبل الولادة بوتيرة أعلى يؤديان إلى تراجع معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة.

وفيما يتعلق بسوء التغذية، تسود في المنطقة اتجاهات مقلقة على مستوى الحد من الجوع (وكمؤشر على ذلك، يرجى النظر إلى الشكل ٢٥ حول توزيع الأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن بحسب البلدان). فعلى الرغم من تسجيل عدد من البلدان العربية تدنياً ملحوظاً في شرائح السكان التي تعاني من الجوع منذ السبعينيات، لا تزال المنطقة خارج المسار المؤدي

الجدول ١٢. نفقات الضمان الاجتماعي والنفقات من الأموال الخاصة على الصحة، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨

	إنفاق الضمان الاجتماعي على الصحة (النسبة المئوية للإنفاق الحكومي على الصحة)		الإنفاق من الأموال الخاصة على الصحة (النسبة المئوية للإنفاق الخاص على الصحة)	
المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠٠٨
العالم	٤٤,٩	٤٢,٢	٥٠,٧	٣٨,٥
منطقة شرق المتوسط	١٨,٤	٢٥,٨	٨٨,٠	٨٨,٩

المصدر: World Health Organization (2011).

الجدول ١٣. البيانات القطرية حول الإنفاق على الصحة، ٢٠٠٠ و٢٠٠٨

	إنفاق الضمان الاجتماعي على الصحة (النسبة المئوية للإنفاق الحكومي على الصحة)		الإنفاق من الأموال الخاصة على الصحة (النسبة المئوية للإنفاق الخاص على الصحة)	
البلد	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠٠٨
الجزائر	٣٥,٥	٣١	٩٦,٧	٩٤,٧
البحرين	٠,٤	١,٤	٦٨,٧	٥٧,٢
جيبوتي	١١,٣	٨,٨	٩٨,٤	٩٨,٦
مصر	٢٤,٣	٢١,٦	٩٧,٤	٩٧,٧
إيران	٥٧,٨	٦٦,٦	٩٦,٢	٩٦,٦
العراق	٠	٠	١٠٠	١٠٠
ليبيا	٠	٠	١٠٠	١٠٠
قطر	٠	٠	٨٤,٥	٧٢,٧
المملكة العربية السعودية	٠	٠	٦٦,٧	٥٣,٤
السودان	٨,١	١١,٦	٩١,٩	٩٥,٨
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	٦٩,٤	٦٦
اليمن	٠	٠	٩٤,٥	٩٨,٨

المصدر: World Health Organization (2011).

الشكل ٢٣. الأنماط المتغيرة لوفيات الأمهات في مرحلة النفاس في منطقة الإسكوا

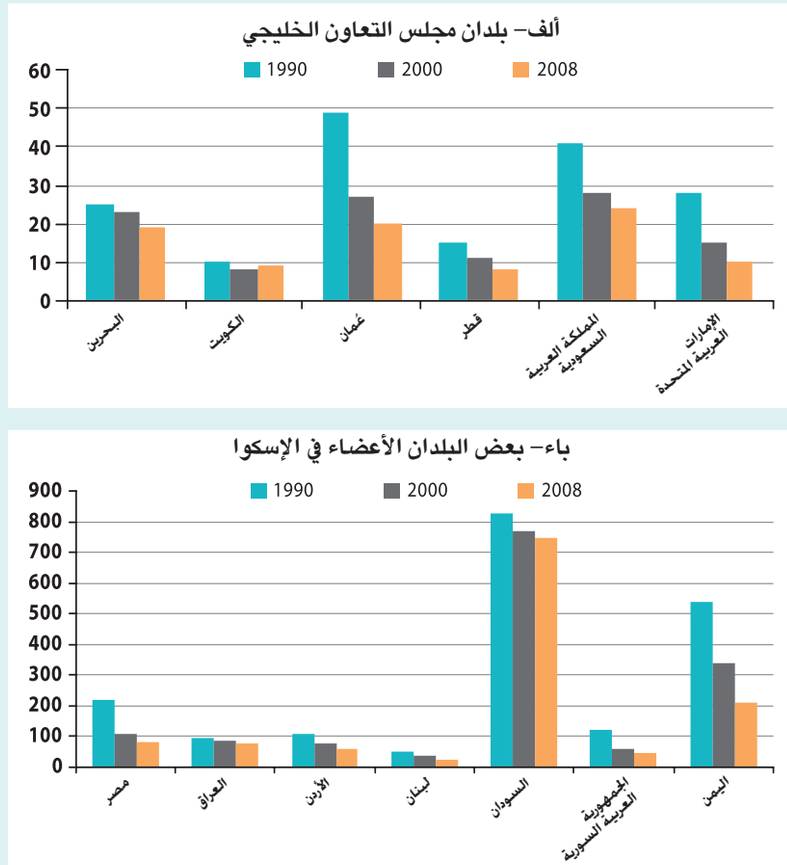

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية.

إلى تحقيق الغاية الإنمائية للألفية بخفض الحرمان من الطعام إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥[٧٢].

وبحسب أبو اسماعيل والجندي (Abu Ismail and al-Jondi, 2011)، «ما زالت أقل البلدان العربية نمواً تعاني أكثر من غيرها بكثير. فقد وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في هذه البلدان إلى ٢٥ في المائة من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٥. لكن ما هو إيجابي في هذه النسبة أنها تعكس تراجعاً بنسبة ١٩ في المائة مقارنة مع عام ١٩٩٠ (ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الذي تحقق في السودان)، لكنها لا تزال غير كافية لبلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية. إلا أن التفاوت كبير بين أقل البلدان نمواً، فقد انخفض الحرمان من الطعام في جيبوتي والسودان وموريتانيا، فيما ازداد في جزر القمر واليمن. وفي مناطق دون إقليمية أخرى، بقي معدل سوء التغذية على حاله في المشرق العربي فيما انخفض قليلاً في المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي».

أضف إلى ذلك أن الأنظمة العامة للرعاية الصحية تتوزع على نحو غير متساو في المنطقة. فهي متوفرة في كافة البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لكنها لا تشمل جميع السكان، وتهمل بشكل خاص المناطق الريفية والفئات ذات الدخل المتدني. فهذه الأنظمة تتوفر عادة في المدن، وتركز نشاطها على الرعاية المتقدمة التي غالباً ما تكون ذات جودة متوسطة وتعاني من التجزئة[٧٣].

وبحسب تقرير الإسكوا وجامعة الدول العربية عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ تبلغ معدلات وفيات الأمهات في مرحلة النفاس في المناطق الريفية أحياناً خمسة أضعاف ما هي عليه في المدن الرئيسية. وتصنف مخرجات الصحة بحسب مجموعات الدخل، بحيث تَظهر في المجموعات المنخفضة الدخل مؤشرات أسوأ بكثير من المعدلات الوطنية. فمعدلات وفيات الأطفال في مصر أعلى بنسبة ٢,٦ في المائة في الفئات الخُمسية السكانية ذات الدخل الأدنى، فيما معدل وفيات الرضع يبلغ ثلاثة أضعاف تلك النسبة[٧٤]. وبشكل عام، يبلغ مؤشر الوفيات المتوقعة نتيجة انعدام المساواة ٢١,٣ في المائة في المنطقة العربية ويتراوح بين النسبة الأدنى ١١,١ في المائة المسجلة في الجمهورية العربية السورية، والنسبة الأعلى ٣١,٢ في المائة في اليمن[٧٥].

ولم يتم الاعتراف بعد بالرعاية الصحية الأساسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا على أنها حق شامل لكل المواطنين. ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتوفير الرعاية الصحية المجانية أو بتعرفة مدعومة بشكل كبير. فغالباً ما يقتصر الوصول إلى المرافق العامة للرعاية الصحية على موظفي القطاع العام، وبالتالي لا يستفيد سوى ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من سكان منطقة الإسكوا من الرعاية الصحية العامة، وهي نسبة العاملين في

القطاع العام. أضف إلى ذلك أن الأنظمة مجزأة لأن التمويل وإدارة المخاطر يتوزعان بين الصناديق العامة والوكالات العامة المعنية، مما يجعل الأداء في هذا المجال يفتقد إلى الفعالية ومشوباً بشوائب كبيرة[٧٦].

تتميز بلدان مجلس التعاون الخليجي بأنها توفر لسكانها أنظمة للرعاية الصحية أفضل نسبياً من تلك المتوفرة في باقي منطقة الإسكوا، غير أنها لم تنجح فيما يتعلق بتوفير التغطية الصحية لغير المواطنين، لا سيما العمال المهاجرين الذين يشكلون جزءاً كبيراً من السكان يقدر بنحو ٧٠ في المائة. ويبين الشكل ٢٧ وضع الرعاية الصحية العامة في باقي منطقة الإسكوا من خلال تبيان حصة الإنفاق الصحي المتدنية جداً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما تشمل أرقام الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي مساهمة العمال المهاجرين في مخرجات هذه البلدان، ما زال هؤلاء لا يحصلون إلا بقدر محدود جداً على المنافع الصحية. ويشكل هذا الأمر انتهاكاً لمسائل قانونية دولية مثل حقوق العمال المهاجرين. ومما يستوجب الاهتمام أيضاً ظاهرة اللجوء إلى الرعاية الطبية في الخارج بشكل مستمر ومكثف، مما يدل على غياب الحافز الكفيل بتعزيز البحث والتطوير في أنظمة الرعاية الصحية الناشئة.

هاء- الحماية الاجتماعية وأسواق العمل

شهدت الرعاية الاجتماعية في منطقة الإسكوا تطوراً تدريجياً انطلاقاً من النظام السلطوي القديم الذي تهيمن عليه جماعات المصلحة والذي تبلور في الخمسينيات والستينيات. فقد تم اعتماد مكونات شعبوية لا تزال قائمة حتى اليوم، مثل دعم المواد الغذائية والطاقة. وقد تكون إجراءات الدعم تلك لاقت شعبية وساعدت في الحفاظ على النظام السياسي في هذه البلدان، إلا أنها أحدثت خللاً في آليات عمل أسواق العمل في المنطقة، لا سيما في الإطار العالمي. ويَظهر هذا الخلل جلياً في عدم تحقيق الاستخدام الأمثل لإحدى مزايا المنطقة الأكثر قيمة، ألا وهي القوى العاملة الشابة والمتعلمة.

وتُعتبر أنظمة الضمان الاجتماعي في منطقة الإسكوا محدودة من حيث تغطية برامجها وأساسها القانوني للبرامج (الجدول ١٤). فالمنافع الاجتماعية مثل معاشات التقاعد وتعويضات المرض والإصابة متاحة للعاملين في القطاع الحكومي أو في المؤسسات النظامية الواسعة النطاق في القطاع الخاص. ويشكل هؤلاء ٣٠ في المائة من القوى العاملة أو أقل في البلدان غير الأعضاء في مجلس

الشكل ٢٤.
الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص وتغطية الرعاية ما قبل الولادة

ألف- الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص

ملاحظة: يُظهر الشكل معدل الولادات التي تتم تحت إشراف ذوي الاختصاص. وقد جرى تصنيف البلدان ضمن كل من مناطق منظمة الصحة العالمية بحسب البيانات الأخيرة المتوفرة منذ عام ٢٠٠٠. كما تم استخلاص الخطوط. قدر الإمكان. من مصادر البيانات المتشابهة بشكل كبير. وذلك بهدف إظهار اتجاهات البلدان.

باء- تغطية الرعاية ما قبل الولادة: زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل (النسبة المئوية)

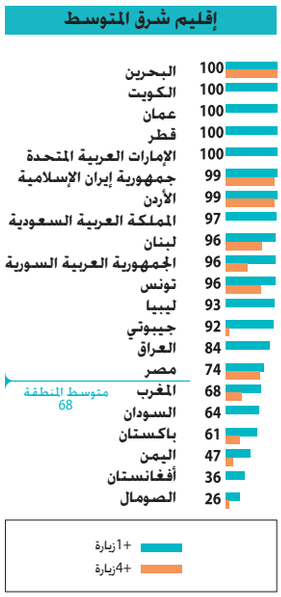

ملاحظة: يُظهر الشكل نسبة النساء اللواتي استفدن من الرعاية ما قبل الولادة على يد ذوي الاختصاص. أقله مرة واحدة وأربع مرات خلال فترة الحمل. وقد جرى تصنيف البلدان ضمن كل من مناطق منظمة الصحة العالمية بحسب البيانات الأخيرة المتوفرة منذ عام ٢٠٠٠ الخاصة بتغطية زيارة واحدة على الأقل. والمعدلات الإقليمية تتعلق أيضاً بتغطية زيارة واحدة على الأقل.

المصدر: World Health Organization (2011).

التعاون الخليجي. أما في بلدان المجلس حيث تتخطى تغطية المواطنين بأشواط تلك المتاحة في البلدان الأخرى، فلا يزال ٧٠ في المائة أو أكثر من القوى العاملة غير مشمولين بالرعاية الصحية ومعظمهم من العمال المهاجرين، لا سيما أولئك الذين يعملون في الوظائف التي لا تتطلب مهارات.

وقد ساهمت التغطية المحدودة لنظام الضمان الاجتماعي في منطقة الإسكوا في تجزئة سوق العمل، الأمر الذي يحدّ بشكل كبير من تنقل اليد العاملة[٧٧]. ومما يزيد الوضع سوءاً التغطية المحدودة للضمان الاجتماعي على مستوى الفروع حيث الإعانات العائلية وتأمين البطالة غائبة تماماً (الجدول ١٤).

في البحرين، بدأ العمل مؤخراً ببرنامج تأمين البطالة؛ أما في مصر، البلد الوحيد الذي لديه أقدم نظام لتأمين البطالة، فالتغطية مقتصرة على الموظفين المميزين، أي حوالى ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من القوى العاملة في القطاعين الحكومي والنظامي، أي الذين قد سددوا ما يتوجب عليهم من مساهمات على امتداد فترة من الزمن تؤهلهم الاستفادة من التغطية. وبالمقارنة مع المجتمعات الديمقراطية التي

الشكل ٢٥. توزيع الأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن على المستوى القطري

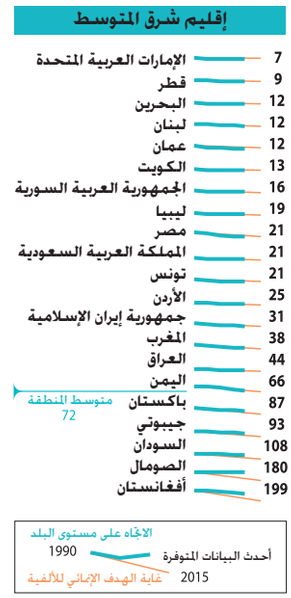

المصدر: World Health Organization (2011).

ملاحظة: يُظهر الشكل التقديرات الخاصة بمعدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة. وتدل الخطوط الداكنة إلى الاتجاهات الملحوظة منذ عام ١٩٩٠ أو منذ العام الأول الذي تتوفر فيه البيانات. أما الخطوط الرفيعة فتظهر الاتجاهات المتوقعة المطلوبة لخفض معدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. وقد تم تصنيف البلدان ضمن كل من مناطق منظمة الصحة العالمية بحسب معدلات عام ٢٠٠٩.

الشكل ٢٦. الإنفاق من الأموال الخاصة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
(النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة)

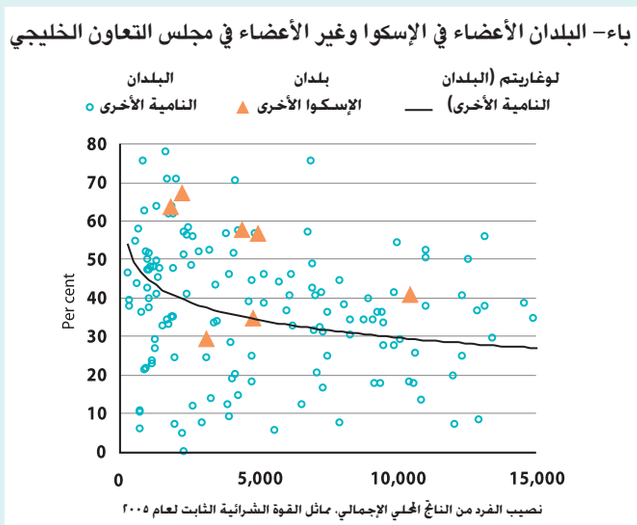

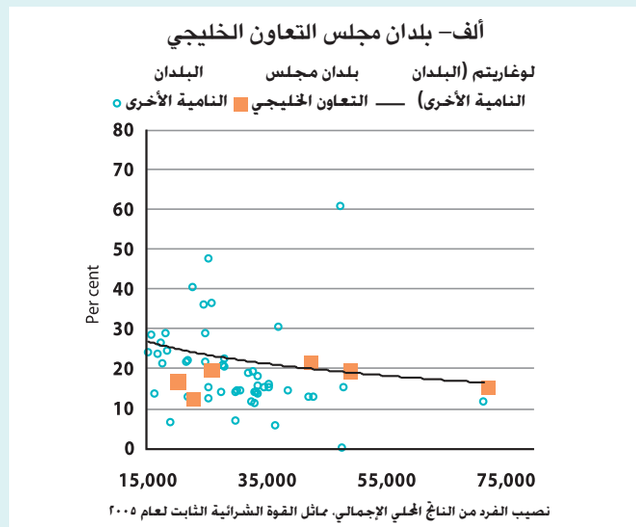

المصدر: World Bank (2011).

تمتاز بقوانين عمل أكثر مرونة، يمكن للاتحادات العمالية المستقلة في البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تضطلع بدور أساسي في حماية العمال من المعاملة غير العادلة. لكن حلقة أساسية لا تزال مفقودة هنا، ألا وهي النقص في نقابات العمال ورابطات أرباب العمل المستقلة. فمعظم الاتحادات العمالية في المنطقة، في حال وُجدت، عبارة عن مؤسسات ذات مركزية عالية وتابعة للدولة.

ومن آثار الواقع المذكور على أسواق العمل تفاقم مشكلة التجزئة التي تعاني منها هذه الأسواق نظراً للمركزية العالية للاتحادات العمالية، مما يلحق ضرراً بأغلبية القوى العاملة التي لا تسري عليها هذه القوانين. أضف إلى ذلك أنه في غياب نظام ملائم للضمان الاجتماعي قادر على صون سبل عيش العاطلين عن العمل، لن يحبذ أرباب العمل إحداث فائض في العمال القدامى، حتى في ظل قوانين عمل مرنة.

ويسلط الجدول ١٤ الضوء أيضاً على النقص في الترتيبات القانونية الملائمة المرتبطة بإجازة الأمومة. ففي كل البلدان التي تتوفر معلومات بشأنها، باستثناء مصر، إما يلاحظ غياب كلي لتأمين إجازة الأمومة وإما يقع عبؤه على رب

الشكل ٢٧.

متوسط حصة الصحة العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي في البلدان الأعضاء في الإسكوا وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (النسبة المئوية)

المصدر: World Bank (2011).

الجدول ١٤. ملخص عن برنامج الضمان الاجتماعي الخاص بمنطقة الإسكوا

	البحرين	الكويت	عمان	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	العراق	الأردن	لبنان	سوريا	اليمن	مصر	السودان
الشيخوخة	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	..	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ترتيبات أخرى	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي
الناجون من الموت	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	..	..	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي		ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي
حالات العجز	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	..	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ترتيبات أخرى	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي
الإصابة أثناء العمل	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي	..		ضمان اجتماعي	مسؤولية المستخدم	ضمان اجتماعي	..	ضمان اجتماعي	ضمان اجتماعي
المرض	غير متوفر	..	غير متوفر	مسؤولية المستخدم	..	..	..	مسؤولية المستخدم	غير متوفر	..	ضمان اجتماعي	غير متوفر
الأمومة	غير متوفر	..	غير متوفر	مسؤولية المستخدم	..	..	مسؤولية المستخدم	..	غير متوفر	مسؤولية المستخدم	ضمان اجتماعي	غير متوفر
البطالة	ضمان اجتماعي	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	..	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	ضمان اجتماعي	غير متوفر
الإعانات العائلية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	..	..	غير متوفر	ضمان اجتماعي	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصادر: International Labour Organization (2011d)؛ و el-Laithy (2011).
ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توافر البيانات أو عدم ورودها بصورة منفصلة.

الشكل ٢٨.

مشاركة المرأة في سوق العمل في بلدان الإسكوا وبلدان نامية أخرى، ٢٠٠٩ (النسبة المئوية من إجمالي النساء ممن هن في سن الـ١٥ وما فوق)

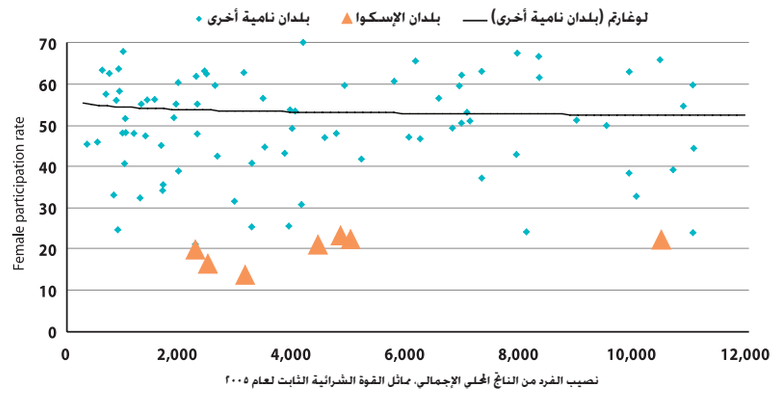

المصدر: World Bank (2011).

العمل، مما يعتبر معاملة غير عادلة للنساء اللواتي في سن الإنجاب، إذ تحد بشكل كبير من فرصهن للتوظيف نظراً للتكاليف العالية التي يفترضها توظيفهن على رب العمل. ويُوضح الشكل ٢٨ أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي الأدنى، مقارنة مع غيرها من البلدان النامية أياً كان مستوى التنمية فيها. والوضع أسوأ في بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى أن معظم النساء العاملات في هذه البلدان هن من المهاجرات الآسيويات اللواتي لا يُعدّ موضوع الأمومة مشكلة بالنسبة لهن.

ويمكن عزو الارتفاع الكبير في معدلات البطالة بين النساء في منطقة الإسكوا بشكل أساسي إلى النقص في ترتيبات الضمان الاجتماعي الملائمة. ومن الأسباب الهامة الأخرى لتدني مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل، القوانين العائلية التقييدية في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وفي غيرها من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٧٨]. وقد تشكل هذه المستويات المتدنية من عمالة المرأة في منطقة الإسكوا عاملاً أساسياً في تقويض فعالية اقتصادات المنطقة وقدرتها التنافسية، فضلاً عما تلحقه من ضرر بالمكانة الاجتماعية للمرأة واستقلاليتها[٧٩].

وتحتاج الرعاية الاجتماعية إلى إدارة أكثر إنصافاً على نحو يحول دون اقتطاع الدعم المخصص للمواد الغذائية والوقود من الأموال التي يمكن توفيرها للإنفاق على الرعاية الاجتماعية. وكمثال على ما تقدم، فإن دعم المواد الغذائية والوقود في مصر قد بلغ ٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، بينما بلغ الإنفاق العام على الصحة ٢,٣ في المائة (ESCWA, 2010b). وفي الجمهورية العربية السورية، بلغ دعم المواد الغذائية وحده ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ودعم الوقود ١٠,٣ في المائة بينما بلغ الإنفاق العام على الصحة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٧. وهذه المعدلات المرتفعة استحوذت مع الوقت على حصة متزايدة من إجمالي إنفاق الحكومة على الرعاية الاجتماعية. وغالباً ما يتم تبرير اللجوء إلى الدعم بحجة أنه يجعل الاحتياجات الأساسية في متناول الفقراء في غياب أي تدابير أخرى للمساعدة الاجتماعية التي يتم تقديمها بعد اختبار الإمكانيات المادية، مثل الإعانات العائلية. إلا أن جزءاً كبيراً من الإعانات يستفيد منها عادة غير الفقراء.

وخلال العقدين الماضيين، أنشأت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا عدداً من برامج شبكات الأمان لمعالجة الصعوبات الاقتصادية التي تعترض الفقراء نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي أو غيرها من الصدمات الاقتصادية. وتعاني هذه البرامج من ضعف التمويل المخصص لها وهي تفتقر إلى التنسيق بين أنشطتها وبقية نظام الرعاية الاجتماعية. أما المشكلة الأساسية في هذا النوع من البرامج فتكمن في قيامه على نظرة أحادية للفقر مفادها أن الفقراء مجموعة متجانسة تحتاج إلى مساعدات خيرية. ولن ينجح هذا النهج أبداً في معالجة الأسباب الجذرية للفقر على نحو فعال، كما ستتخطاه دوماً متطلبات تمويل أخرى غالباً ما تكون أكبر من الموارد المتاحة. فمن الأفضل دمج برامج دعم الدخل في إطار السياسة الاجتماعية الوطنية، مع ربطها بسياسات فعالة لسوق العمل.

الفصل الرابع

التوصيات العامة بشأن السياسات

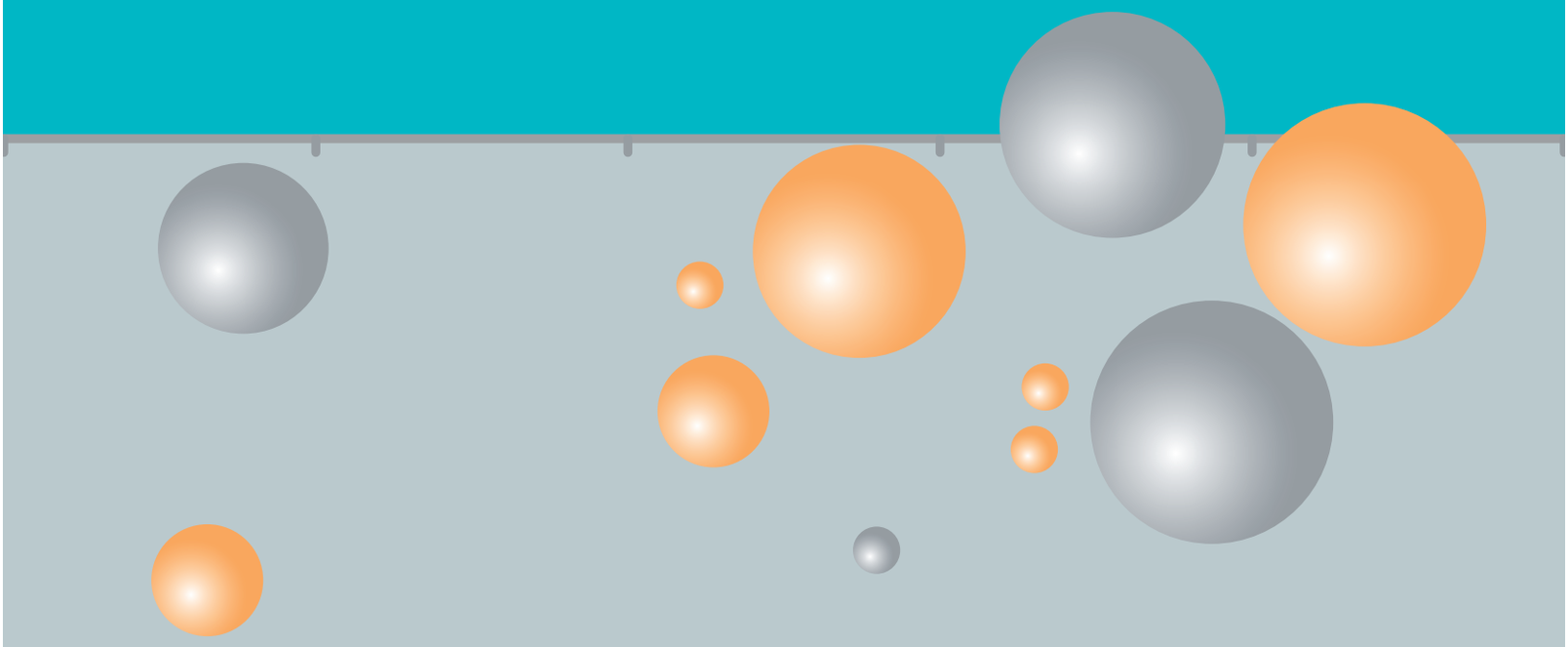

التوصيات العامة بشأن السياسات

ألف- التوصيات المتعلقة بالسياسة الهيكلية وسياسة الاقتصاد الكلي

تأثرت سياسات الاقتصاد الكلي في العالم العربي بشكل كبير في عام ٢٠١١ بالاضطرابات الاجتماعية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأزمة الديون في البلدان المتقدمة. فقد وقعت هذه الأحداث في وقت لم تكن فيه المنطقة قد تعافت بعد بشكل كامل من الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨. وفي تشرين الأول ٢٠١١، أشارت تقديرات مركز التفكير «جيوبوليسيتي» إلى أن التكلفة الاقتصادية للاضطرابات العربية على منطقة الإسكوا قد تصل بحد ذاتها إلى أكثر من ٥٥ مليار دولار أمريكي، علماً بأن الجمهورية العربية السورية وليبيا ومصر تدفع الثمن الأعلى. وما عوامل التنوع الاقتصادي، والتنافسية، والتكامل الإقليمي، وتعميق الأسواق الاقتصادية، مصحوبة بأجندة اجتماعية شاملة، سوى بعض من توجهات السياسات التي ينبغي على المنطقة اعتمادها على وجه السرعة. وفي المدى القصير جداً، من الضروري أن تعمل منطقة الإسكوا على تحسين النمو الاقتصادي بهدف تعزيز خلق فرص العمل.

باء- المحفزات الخارجية للنمو

إن صادرات السلع غير النفطية ضمن منطقة الإسكوا أدنى من إمكاناتها بحوالى ٣٠ في المائة. وتُظهر دراسة ستصدر قريباً أن الاتفاقات التجارية الإقليمية لم تساهم في تعزيز التكامل الدولي للبلدان العربية[٨٠]. ويبدو أيضاً أن إزالة عدد من العوائق التي تعترض التجارة البينية، بما فيها قيود النقل وعدم فعالية التخليص الجمركي، قد تؤدي إلى تحسن الصادرات البينية في منطقة الإسكوا لغاية ١٠ في المائة. وعلى المدى المتوسط، يستلزم تعزيز التكامل الإقليمي ما يلي: (أ) تعزيز منطقة التجارة الحرة القائمة وتبني هدف إنشاء اتحاد جمركي عربي في عام ٢٠٢٠؛ (ب) الحد من تكاليف المعاملات؛ (ج) خفض تكلفة النقل من خلال إنشاء ممر للتجارة والنقل بين البلدان العربية، مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات لوجيستية و/أو خطوط شحن عاملة في المنطقة. ومن الضروري بلورة نهج متكامل يأخذ بعين الاعتبار التبعات البيئية، ومستوى الفقر، وانعدام المساواة.

غالباً ما يشار إلى النقص في التنافسية باعتباره العامل الذي يفسر ضعف التكامل الإقليمي والدولي في المنطقة العربية. ومن هذا المنطلق، تحتاج منطقة الإسكوا إلى سياسة إقليمية للبحث والتطوير والابتكار من أجل تحسين القدرة التنافسية للبلدان العربية وتعزيز فرص التنوع. ويجب أن تركز السياسة المذكورة على التنوع الاقتصادي والتخصصية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ويمتاز قطاع البحث والتطوير بارتفاع التكاليف الأولية وتزايد عائدات الحجم، مما يعني أنه بحاجة إلى التكامل على المستوى الإقليمي. وعلى المديين المتوسط والبعيد، من شأن إقامة مؤسسات بحث عربية تشارك فيها الجماعة العلمية من داخل المنطقة والشتات أن تضمن قيام التآزر الضروري لتوفير منتجات المعرفة وبالتالي، تنوع الاقتصادات العربية.

ومن العناصر الأخرى التي قد تساهم في التخفيف من انعدام الرضا الاقتصادي والاجتماعي الراهن، ضمان سوق عمل أكثر تكاملاً في منطقة الإسكوا. فقد بلغ معدل نسبة تحويلات العمال من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المنطقة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ من ٣ إلى ٥ في المائة. ويتم استخدام هذه الأموال عادة لتعزيز دورات استهلاك الأسر، لكن يمكن توجيهها أيضاً لتعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص العمل. ومن الضروري رصد اتجاهات الهجرة والتحويلات نظراً لأهميتها كأداة

ما عوامل التنوع الاقتصادي، والتنافسية، والتكامل الإقليمي، وتعميق الأسواق الاقتصادية، مصحوبة بأجندة اجتماعية شاملة، سوى بعض من توجهات السياسات التي ينبغي على المنطقة اعتمادها على وجه السرعة

الجدول ١٥.

استجابات الحكومات لأزمة الغذاء والانتفاضات الأخيرة:
الإصلاحات الاقتصادية المخطط لها أو التي تم إطلاقها وموازنة الميزانية

	استجابات الاقتصاد الكلي			سوق العمل والتحويلات الاجتماعية			موازنة الميزانية
البلد	خفض تعرفات الاستيراد	تعزيز دعم المواد الغذائية أو الطاقة	تخفيض الضرائب	زيادة الأجور في القطاع العام	زيادة التحويلات الموجهة للفقراء	زيادة التحويلات الاجتماعية الأخرى	٢٠١٠ (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
البحرين							٧,٨-
مصر	x	x		x	x		٨,١-
الأردن	x	x		x	x	x	٥,٤-
الكويت		x		x			١٧,٤
لبنان	x	x		x			٧,٢-
عُمان				x			٦,٢
المملكة العربية السعودية	x	x		x			٧,٧
الجمهورية العربية السورية	x		x	x			٤,٨-
اليمن		x			x	x	٤-

المصدر: استناداً إلى: Breisinger (2011).

يستخدمها صانعو السياسات لاتخاذ القرارات الملائمة. إلا أن عدم توافر البيانات السليمة حول المهاجرين والتحويلات، بما في ذلك البيانات حول الحركة غير المشروعة للمهاجرين والتحويلات، يبقى عائقاً أساسياً في صياغة السياسات.

إن تحسين الحوكمة والمساءلة من خلال ضمان تمثيل الشريحة الأوسع من السكان ومشاركتها يؤدي إلى تحسن الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط. وفي إطار دعم هذا الجهد، لا بد من وضع خطة عمل إقليمية للحوكمة الاقتصادية تتسم بالكفاية والفعالية ويمكن من خلالها مساعدة البلدان الأعضاء في الإسكوا في اعتماد التشريعات وآليات المراقبة الخاصة بها. وعلى المستوى الإقليمي، لا بد أيضاً من تحسين الحوكمة في مسار التكامل الإقليمي.

فيما يتعلق بالطلب على المستوى المحلي، يمثل السوق الداخلي المؤلف من ٢٦٠ مليون شخص تقريباً مصدراً محتملاً هاماً للنمو الاقتصادي وتوليد الوظائف

جيم- المحفزات الداخلية للنمو

فيما يتعلق بالطلب على المستوى المحلي، يمثل السوق الداخلي المؤلف من ٢٦٠ مليون شخص تقريباً مصدراً محتملاً هاماً للنمو الاقتصادي وتوليد الوظائف. لكن من المؤسف أن مستوى توليد الوظائف من خلال التجارة والنمو الاقتصادي ما زال متدنياً. ففي أفضل الحالات، تصل مرونة العمالة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالى ٠,٥ في المائة[٨١]. ومن المؤكد أن إصلاحات أسواق العمل حاجة ماسة ولها أثر كبير على توليد الوظائف على المدى القصير. وثمة شك في أن تبرير المستوى الراهن للبطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا بعدم الملاءمة بين العرض والطلب في سوق العمل هو تفسير كاف. ومن الضروري في هذا الإطار إجراء إصلاح شامل لسوق العمل، على أن تطال الإصلاحات بشكل خاص النواحي التنظيمية ونظام الضمان الاجتماعي بهدف الحد من التجزئة، وأن تكون مصحوبة بإنفاذ فعال لقوانين العمل وتعاون بين أصحاب المصلحة بدلاً من التنظيم القانوني. ومن الخيارات الأخرى المتاحة تطبيق إجراءات مثل الضريبة الاجتماعية على القيمة المضافة أو

آليات تأمين البطالة، مع ضرورة دراسة تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي وتكاليف الفصل من العمل على أساس كل حالة على حدة.

وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة خاصة بتونس أن فرض ضريبة اجتماعية على القيمة المضافة بنسبة ٣,٥ في المائة مصحوبة بتخفيض للمساهمات الاجتماعية بـ١٥ نقطة أساس قد يؤدي إلى خفض معدل البطالة إلى النصف من دون أي تغيير في منافع الضمان الاجتماعي، كما يمكنه أن يعزز النمو بنسبة واحد في المائة[٨٢].

ومن الضروري تطوير الهيكليات المالية وتعزيز التنافسية من أجل وصول العديد من اللاعبين الاقتصاديين إلى التمويل، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع التمويل الطويل الأمد. وعلى المستوى الإقليمي، تستوجب الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية إنشاء مصرف تنموي ذي تصنيف ائتماني ممتاز (AAA) وقادر على تحويل الادخار القصير الأمد إلى استثمار طويل الأمد. وبسبب الاضطرابات السياسية، وجدت حكومات عدة في المنطقة نفسها مضطرة لزيادة الدعم على الوقود والمواد الغذائية، فضلاً عن رفع أجور العاملين في القطاع العام، وتعزيز التحويلات النقدية، وتخفيض الضرائب. أما في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فمن شأن الزيادة في أسعار النفط والاستقرار السياسي أن يتيحا زيادة الإنفاق العام من دون الحاجة إلى رفع الدين العام. إلا أن مثل هذه الزيادات في الإنفاق تشكل تحدياً حقيقياً للاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث المجالات المالية محدودة وتتم تغطية العجز العام من خلال تراكم الدين العام. فقد ازداد إجمالي الدين العام في منطقة الإسكوا بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن يتراجع بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وكان للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي دور في التخفيف من آثار الزيادة في إجمالي الدين العام، إذ تراجع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من التراجع ليصل إلى ٢٦,٢ في المائة في عام ٢٠١١.

وفي حين يعتبر رفع الأجور ودعم السلع الغذائية وغيرهما من أشكال الزيادة في الإنفاق الاجتماعي التي تم اتخاذها في عام ٢٠١١ من الإجراءات الاقتصادية المنطقية من منطلق سياسي واجتماعي وإنساني، فإن ما تسببه من استبعاد لأوجه الإنفاق الأخرى التي تعزّز النمو، مثل التعليم، قد يستمر طويلاً ويزيد مشكلة البطء في تحقيق الانتعاش وتوليد فرص العمل في منطقة

الشكل ٢٩.
القيود الأساسية على الشركات ذات التوجه التصديري في منطقة الإسكوا

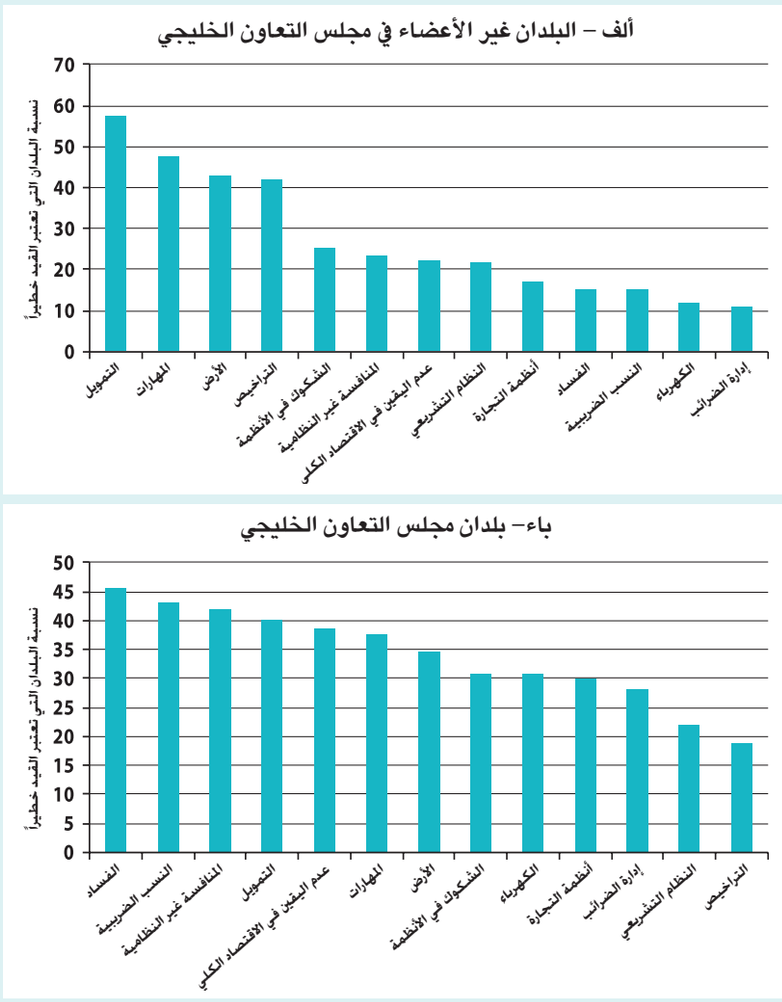

المصدر: Ianchovichina (2010).

الشكل ٣٠.

الأمن الغذائي وانعدام الرضا الاجتماعي في المنطقة العربية

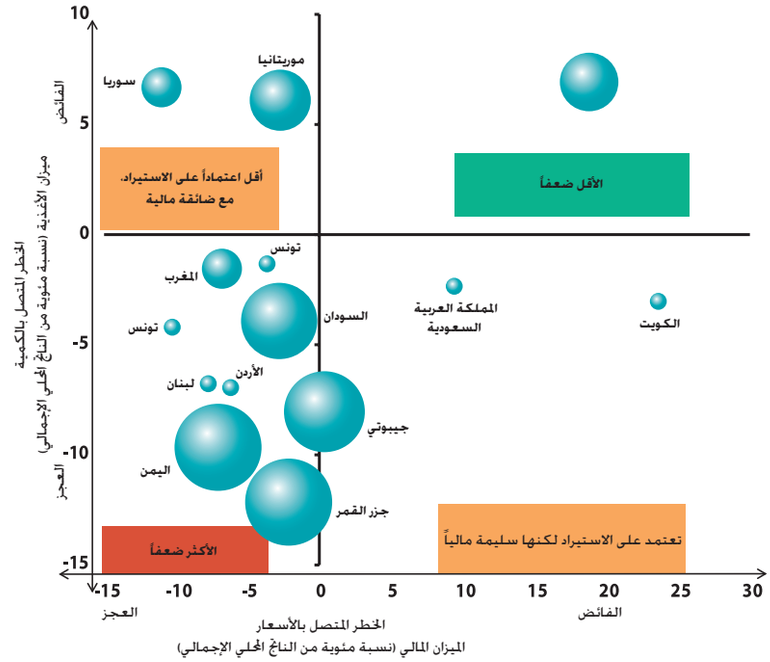

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى: International Monetary Fund (2011)؛ و World Bank (2011).

ملاحظة: يمثل حجم الفقاعة مؤشر الجوع العالمي الذي يجمع ثلاثة مؤشرات ذات ثقل متساوٍ وهي: (أ) الشريحة التي تعاني من سوء التغذية كنسبة من السكان؛ (ب) عدد الأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون نقصاً في الوزن؛ (ج) معدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة.

الإسكوا تفاقماً. وقد بات مثبتاً أن نوعية القوى العاملة وقدرة الاقتصاد على التكيف مع المنافسة، على سبيل المثال لا الحصر، والاستفادة من فرص النمو الجديدة المتاحة تعتمدان بشكل كبير على إنفاق الدولة على الصحة والتعليم والاستثمار. فتعميم الوصول إلى التعليم العالي الجيد شرط أساسي لتحسين النوعية وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لعمالة منتجة. وسيساهم ذلك أيضاً في تعزيز الكفاية والمساواة. وفي حال مواجهة أي قيود مالية أو غيرها من القيود المرتبطة بالموارد الأخرى، يجب أن يقوم التقنين في توفير التعليم العالي على أساس قدرة الطالب لا خلفيته.

ونظراً إلى الارتباط الضعيف بين العجز المالي والتضخم، فإن البلدان الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى استثمار حيزها المالي (حتى ولو كان هذا الحيز محدوداً جداً في الاقتصادات الأكثر تنوعاً)، من أجل تمويل عملية توليد فرص العمل وتعزيز الاستثمارات التي لها أثر تحويلي مثل الاستثمار في البنى التحتية والتعليم والابتكار. وهي مدعوة أيضاً إلى اعتماد وسائل مبتكرة في التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، مع إيلاء الاعتبار لقدرتها على مواصلة تحمل الدين العام في المدى الطويل. ومن الصعب عكس هذه الزيادة في النفقات الاجتماعية في المدى القصير نظراً لما تولده من تصلب يضاف إلى مجال مالي متقلص جراء كساد النشاط الاقتصادي وتراجع مستوى الثقة. كما أن الزيادة في النفقات الاجتماعية ستحد من قدرة البلدان العربية على التخفيف من آثار أي صدمات مستقبلية، مما يزيد من خطر بروز مشاكل اجتماعية واقتصادية جديدة.

وينطبق هذا الأمر على الأمن الغذائي. فانعدام الأمن الغذائي يزيد انعدام الرضا ويعمق الفقر لدى السكان ويهدد استدامة النمو الاقتصادي ونوعيته على المدى الطويل. وبالتالي، فإن استعادة السلام الاجتماعي في منطقة الإسكوا ودعم انتعاشها الاقتصادي يتطلبان إيجاد نُهج جديدة في إطار كساد النشاط الاقتصادي وتقلص الحيز المالي من جهة، وتحسين نوعية ومتانة التعاون الإقليمي بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من جهة أخرى.

وتواجه منطقة الإسكوا التي تعاني من انعدام كبير للأمن الغذائي نوعين من المخاطر ألا وهما: (أ) المخاطر المتصلة بالكمية وتتمثل بحسب تعريفها في عدم توافر المنتجات الغذائية الكافية لتغطية احتياجات السكان؛ (ب) المخاطر المتصلة بالأسعار وتتمثل في عدم قدرة الحكومات الوطنية على تعويض أي زيادة في أسعار الأغذية. وترتبط مخاطر الأسعار بعدد من العوامل هي التالية: كلما ازدادت حصة المنتجات الغذائية من نفقات الأسر في بلد ما وكذلك مستويات الجوع والفقر أو البطالة، كان السلم الاجتماعي هشاً وازدادت الحاجة إلى موازنة الأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية، مما يفترض توافر حيز مالي أوسع.

إن أحد أسباب احتمال انتشار عدوى الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة والتي تبين مؤخراً أنها كارثية في عدد من البلدان العربية، يعود إلى مشاكل مرتبطة بالأمن الغذائي. ويتمثل حجم الأضرار المحتملة الناتجة عن ارتفاع المخاطر المتصلة بالكمية وبالأسعار في اتساع شريحة السكان التي تنفق أكثر من ٥٠ في المائة من مدخول الأسرة على المنتجات الغذائية؛ وارتفاع معدلات الجوع أحياناً إلى مستويات خطيرة في بعض البلدان العربية؛ وحجم الشريحة السكانية التي تعيش دون خط الفقر، وهي تبلغ ٢٠ في المائة في العراق وفلسطين ومصر وتتخطى ٤٠ في المائة في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا واليمن.

وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أنه لو استثمرت قدرة الأراضي الصالحة للزراعة إلى حدها الأقصى، لوصل الإنتاج الإجمالي للحبوب إلى ١١٦,٤ مليون طن، علماً أن كمية الحبوب المستهلكة لعام ٢٠٠٥ بلغت ٨١,٣ مليون طن. وبالتالي، بدلاً من أن تقوم منطقة الإسكوا باستيراد ٣٩,٥ مليون طن من الحبوب بإمكانها أن تصدر كمية صافية تصل إلى ما بين ١٠ و٣٥ مليون طن[٨٣].

أضف إلى ذلك الحاجة إلى تصميم سياسات الأمن الغذائي للمنطقة العربية ككل، بهدف تعزيز فعالية عوامل عدة، منها الفعالية الناجمة عن أثر الانتشار وتكامل الهبات. ولتاريخه، كانت الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالي الزراعة والأمن الغذائي محدودة. إلا أن خيارات عدة تبقى متاحة على المدى القصير، ومنها: (أ) إنشاء مخزون إقليمي للأغذية من أجل التخفيف من الضعف إزاء الصدمات الخارجية؛ (ب) إنشاء صندوق إقليمي لضمان الاستثمارات في القطاع الزراعي؛ (ج) إنشاء صندوق إقليمي لتغطية أسعار الأغذية المرتفعة وتمويل الإغاثة الغذائية القصيرة الأمد.

وعلى المدى المتوسط، يمكن للبلدان الأعضاء في الإسكوا والبلدان العربية التركيز على ما يلي: (أ) إطلاق أجندة بحث متعددة الأطراف وإنشاء صندوق إقليمي خاص بالبحث الزراعي والتنمية؛

الشكل ٣١.

حصة الغذاء من الاستهلاك بحسب مستوى الدخل

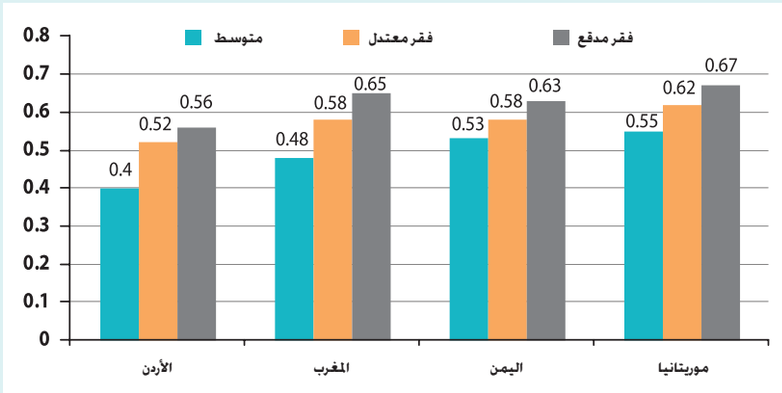

المصدر: حسابات الإسكوا. استناداً إلى: International Monetary Fund (2011) و World Bank (2011).

(ب) إرساء نظام إقليمي لرصد الأمن الغذائي والإنذار المبكر؛ (ج) تحسين الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة وتنفيذها[٨٤].

دال- أجندة للاقتصاد الأخضر

نظراً لاتساع نطاق أجندة الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، من الضروري أن تتضمن هذه الأجندة أنشطة مصنفة بحسب الأولويات في القطاعات الأساسية، وأن تركز على الشباب والنساء والفئات الضعيفة من أجل تسريع الأثر الإيجابي المحتمل ورفعه إلى حده الأقصى. كما ينبغي أن تعطي الأولوية لتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك من خلال ما يلي: إقامة الشراكات؛ وتسريع التكامل الإقليمي؛ وتعزيز التعليم والتدريب المهني وأنظمة البحث والتطوير على المستوى الوطني من أجل تلبية متطلبات الوظائف الخضراء؛ ودعم نقل التكنولوجيا الملائمة وتكييفها محلياً؛ وتسهيل الوصول إلى آليات التمويل الجديدة. ومن الضروري دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والسياسات الإقليمية كشرط أساسي، على أن تكون مدعومة بالأدوات التشريعية والمالية اللازمة. ومن المهم أيضاً

الجدول ١٦.

نسب الفقر الوطنية في بلدان عربية مختارة (النسبة المئوية من السكان)

البلد	نسبة الفقر عند خط الفقر الوطني	السنة
الأردن	١٢	٢٠٠٨
تونس	٣,٨	٢٠٠٥
الجزائر	٥,٦	٢٠٠٦
جزر القمر	٣٧	٢٠٠٤
الجمهورية العربية السورية	١٢,٣	٢٠٠٧
جيبوتي	٤٢,٢	٢٠٠٢
العراق	٢٢,٩	٢٠٠٩
فلسطين	٢١,٩	٢٠٠٩
لبنان	٨	٢٠٠٥
مصر	٢١,٦	٢٠٠٩
المغرب	٩	٢٠٠٧
موريتانيا	٤٦,٧	٢٠٠٤
اليمن	٣٤,٨	٢٠٠٥

المصدر: World Bank (2011). نسب الفقر عند خط الفقر الوطني (النسبة المئوية من السكان). http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.NAHC.

إصلاح الإطار المؤسسي على كافة المستويات في عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بهدف تحسين التناغم بين الاستراتيجيات القطاعية وتعزيز مشاركة السلطات المحلية.

وستتطلب فرص عدة من تلك التي يتيحها الاقتصاد الأخضر في منطقة الإسكوا استثمارات واسعة وآليات تمويل جديدة ومبتكرة. ومن الخيارات المتاحة لضمان الأموال الضرورية لانتقال فعال نحو الاقتصاد الأخضر، الاستفادة من الصناديق الدولية القائمة مثل مؤسسة التعليم الأخضر (Green Education Foundation)، أو استكشاف الخيارات المتاحة على المستوى الإقليمي في هذا الإطار مثل الصندوق العربي للبيئة. وفي كلتا الحالتين، يَفترض تشعب عملية الانتقال مشاركة منسقة للحكومات والباحثين والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف دعم المبادرات الهامة، لا سيما وأن إنشاء المناطق الاقتصادية الخضراء من شأنه أن يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الازدهار والاستمرارية.

التكامل الإقليمي يتيح تكييف مبادرات الاقتصاد الأخضر. ويعزز في الوقت عينه تبادل المعرفة بشكل أكبر

أضف إلى ذلك أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى المنافع الناجمة عن قاعدة صناعية إقليمية متكاملة. فالتكامل الإقليمي يتيح تكييف مبادرات الاقتصاد الأخضر، ويعزز في الوقت عينه تبادل المعرفة بشكل أكبر. ويشكل توسيع التجارة البينية والأقاليمية أحد المحفزات الهامة للتكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، إذ يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو وتعزيز التخصصية فيها، فضلاً عن تحسين عملية تخصيص الموارد وتوزيعها في المنطقة[٨٥]. ويمكن البدء في تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال ترتيبات دون إقليمية: ففي هذا الإطار، نجحت بلدان مجلس التعاون الخليجي حتى الآن في إحراز تقدم ملحوظ، إلا أن المسار يبدو أكثر بطئاً في المغرب العربي، على الرغم مما تشير إليه الأدلة حول إمكانية ازدياد التجارة البينية بعشرة أضعاف، مما سيؤدي إلى زيادة في الصادرات دون الإقليمية بنسبة ٣٣ في المائة ورفع مستويات النمو بمعدل ٢ إلى ٣ في المائة[٨٦].

هاء- الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية

يتوفر حالياً عدد من التقارير الرسمية القيمة التي تتضمن نصائح حول السياسات السليمة فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية في منطقة الإسكوا. إلا أن وتيرة الإصلاح كانت بطيئة في الماضي وبقي العديد من الإصلاحات الجزئية غير فعال. وغالباً ما عزي ذلك إلى عوامل مثل «الحكم السيئ» أو «الفساد» أو غيرهما من المفاهيم المماثلة. وقد تكون مقاربة أنظمة السياسة الاجتماعية باعتبارها ظواهر منهجية مرتبطة تاريخياً بالاقتصاد السياسي للبلدان، طريقة أنجع لتفسير عجز أنظمة الحكم الأوتوقراطية القديمة عن تغيير أنظمة السياسة الاجتماعية.

وقد كان لأنظمة الرعاية الاجتماعية الأوتوقراطية التي تهيمن عليها جماعات المصلحة في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية بشكل عام

الاقتصاد الأخضر على جدول أعمال مؤتمر ريو+٢٠

بمناسبة الذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، استضافت مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل في حزيران/يونيو ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠).

ويركز هذا المؤتمر على مجالين مواضيعيين رئيسيين هما: (أ) الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ويشكل المؤتمر في توقيته فرصة للمنطقة العربية لتعيد تحديد نفسها وتنتقل بسرعة نحو التنمية المستدامة التي تركز على القضايا الاجتماعية والبيئية. وقد أنيطت بالإسكوا، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية، مهمة قيادة المسار الإعدادي لمؤتمر ريو +٢٠ في المنطقة العربية. فاضطلعت بدور أساسي في جمع جهات متعددة لمناقشة التحضيرات للمؤتمر، بما فيها قضية النمو الأخضر في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار، تم تنظيم أكثر من ١٥ مبادرة ونشاطاً خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي، من تنظيم الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشارك فيه ممثلون رسميون عن الحكومات العربية، والمجتمع المدني ومنظمات دولية أخرى، وعرضت خلاله مخرجات الاجتماعات الاستشارية التي عقدت والمناقشات المختلفة التي دارت سابقاً. وانبثق عن هذا الاجتماع تقرير تم رفعه لضمان إدراج مخاوف المنطقة العربية على جدول أعمال مؤتمر ريو+٢٠.

وقد أظهرت الاجتماعات المذكورة بعضاً من الشكوك التي تساور المنطقة العربية فيما يخص عملية الانتقال نحو اقتصاد أخضر. ومما عزز هذه الشكوك، ما تبين من أن البلدان المتقدمة في المجتمع الدولي هي الداعم الأولي للانتقال المذكور. ومن أصحاب المصلحة العرب من يقول إن التكاليف المترتبة على هذا الانتقال، لا سيما في ظل الأزمة العالمية الراهنة، من شأنها أن تؤخر أي نمو اقتصادي متوقع وتؤثر سلباً على المبادرات الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر. ويزعم آخرون أن الاقتصاد الأخضر وسيلة يمكن من خلالها للبلدان الغنية تطبيق معايير بيئية وفرض حواجز على التجارة الخضراء و/أو رسوم على صادرات البلدان النامية، فيما يعتقد غيرهم أن هذا الانتقال سيتطلب دعم الحكومات للاستثمار الأخضر والتكنولوجيا الخضراء وهو ما تعجز البلدان الأقل نمواً عن القيام به نظراً لما لديها من التزامات سابقة يتوجب عليها إيفاؤها. وفي حين أن المخاوف المذكورة مشروعة وتحتاج للمعالجة عند مناقشة عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، من المهم أيضاً مقاربة هذا الانتقال على أنه فرصة بدلاً من اعتباره مجرد تحد للبلدان العربية.

منطقها الخاص في الحفاظ على سلطة الأنظمة السلطوية. وفتحت الانتفاضات العربية نافذة جديدة لإعادة النظر في السياسة الاجتماعية للمنطقة بهدف فهم الإمكانات المتاحة والقيود المفروضة في عملية إرساء «عقد اجتماعي» جديد بشروط أكثر ديمقراطية يمكنها الجمع ما بين هدفي التنمية والإنصاف. ولا يمكن إرساء مثل هذا العقد الاجتماعي الجديد إلا بعد إجراء حوار اجتماعي بين مختلف الفرقاء المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في مسار الانتقال نحو الديمقراطية وما بعدها، في البلدان المعنية. وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات المبينة أدناه بهدف تسليط الضوء على بعض القضايا التي يمكن معالجتها على نحو مثمر في إطار مثل هذا الحوار الاجتماعي.

١- الأنظمة التعليمية

إن الأنظمة التعليمية في المنطقة غير منتجة لناحية الجودة وتسهيل الحراك الاجتماعي. ويعود ذلك إلى خروج الطبقات الوسطى والأخرى الأكثر غنى خلال العقدين الماضيين من نظام التعليم الرسمي ولجوئها إلى التعليم الخصوصي أو التعليم الخاص، تاركة أنظمة التعليم الرسمية لترزح تحت عبء تخفيض الميزانية. ويعتبر تعميم التعليم الرسمي الجيد ضرورياً لمعالجة قضيتي النوعية والحراك الاجتماعي.

وعلى خلاف ما هو مشاع، إن سكان منطقة الإسكوا لا يبلغون مستويات متقدمة من التعليم. فكافة المؤشرات المرتبطة بعمق التعليم تفيد بأن

في إطار السعي إلى تحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب على العمالة المتعلمة، من الضروري تعزيز الروابط بين نظام التعليم وسوق العمل، مع إعطاء الأولوية للتدريب المهني وخدمات المساعدة للعثور على وظيفة، وغيرها من سياسات سوق العمل

المنطقة تعاني من ثغرات تعليمية نسبة إلى البلدان المتخَذة أساساً للمقارنة في أنحاء أخرى من العالم، مما يظهر ضرورة تخصيص مزيد من الموارد للنظام التعليمي. وفي إطار السعي إلى تحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب على العمالة المتعلمة، من الضروري تعزيز الروابط بين نظام التعليم وسوق العمل، مع إعطاء الأولوية للتدريب المهني وخدمات المساعدة للعثور على وظيفة، وغيرها من سياسات سوق العمل.

ولدى البلدان الأعضاء في الإسكوا فرصة كبيرة للتعاون الإقليمي في مجال التعليم، مع ما تتيحه اللغة المشتركة فيما بينها من تسهيلات. وقد يؤدي إنشاء صندوق إقليمي للمِنَح واتباع سياسات فعالة في مجال تبادل الطلاب والمدرسين في المنطقة إلى ضمان درجات عالية من التضافر. وللتعاون العلمي تاريخ طويل ومثمر في المنطقة، يمكن إحياؤه من جديد في عصر الاتصالات وفي ظل أنظمة أكثر ديمقراطية.

٢- الصحة والضمان الاجتماعي

إن الأنظمة الصحية في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مجزأة، والوصول إلى الرعاية الصحية موزع بشكل غير عادل. كما تواجه هذه البلدان، لا سيما الأقل نمواً منها، قضايا مرتبطة بالرعاية الصحية الأولية والصرف الصحي. ويتخطى الإنفاق من الأموال الخاصة في مجال الرعاية الصحية في المنطقة ذاك في البلدان المتخَذة أساساً للمقارنة، كما تُظهر الحصة المتدنية من الإنفاق العام على الصحة مقارنة مع بلدان أخرى ذات مستويات مشابهة لنصيب الفرد من الدخل، تدني الأولوية المعطاة لقطاع الرعاية الصحية العامة.

وفي حين تتمتع بلدان مجلس التعاون الخليجي بأنظمة مركزية للتأمين الصحي متاحة لجميع مواطنيها، لكنها غير متاحة للعمال المهاجرين، وهذه قضية هامة تستوجب المعالجة. وتستطيع البلدان الأعضاء في الإسكوا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والتي هي ذات دخل متوسط أن تتبع سياسات مماثلة من التأمين الصحي المركزي المتاح لجميع السكان، بحيث تكون أكثر تشابهاً مع النظام المعتمد في البرازيل مما هي عليه مع ذاك المتبع في البلدان الغنية بالنفط. إلا أن أقل البلدان نمواً في منطقة الإسكوا لا تملك الموارد اللازمة لهذه الغاية وتحتاج لمساعدة الخارج. وعلى الرغم من أن المجال المذكور هو أحد المجالات الأخرى للتعاون المحتمل بين بلدان المنطقة، فهو يحتاج أيضاً لمساعدة ودعم دوليين متواصلين.

ويعتبر نظام الضمان الاجتماعي محدوداً جداً في منطقة الإسكوا أكان على مستوى الوصول أم تغطية الفروع المختلفة. ويمكن لحظ الثغرات بشكل خاص في مجالي إجازات الأمومة وتأمين البطالة، مع العلم أن الضمان الاجتماعي القانوني في هذين المجالين ممكن وأساسي. فتغطية تأمين البطالة وإجازة الأمومة شرط أساسي يجب توافره من أجل حسن سير سوق العمل ومرونته.

وتشكل الإعانات الاستهلاكية العامة على المواد الغذائية والوقود، التي تتخطى بأشواط الميزانية المخصصة للصحة أو التعليم، استنزافاً كبيراً لميزانيات الحكومات وهي تتسم بالإسراف وعدم الكفاءة. إن إلغاء هذه الإعانات واستبدالها بإعانات أسرية يمكن أن يساعد الفقراء بشكل أفضل، لا سيما وأن جزءاً كبيراً من الإعانات الاستهلاكية العامة يستفيد منه حالياً غير الفقراء، كما يمكنه أن يوفر أموالاً إضافية لسياسات اجتماعية أخرى. ومن الضروري أن يشكل ما ذكر أحد مجالات الحوار الاجتماعي الأساسية في إطار ديمقراطي، مع الإشارة إلى أن إقناع الطبقات الوسطى بالموضوع قد يتطلب جهداً أكبر من ذاك الذي يستلزمه إقناع الفقراء.

وستساهم الإعانات الأسرية في وضع حد لفائض شبكات الأمان غير الفعالة وغير المنسقة القائمة حالياً. وستكون الإعانات الخاصة بالأسر المنخفضة الدخل ذات فعالية خاصة في حال تم ربطها بسياسات فعالة لسوق العمل تهدف إلى انتشال هذه الأسر من الفقر.

وللروابط بين الضمان الاجتماعي وأسواق العمل أهمية قصوى. فعلى الرغم من أهمية النظام الملائم للضمان الاجتماعي في حسن سير أسواق العمل، فهو غير كاف لوحده. ويُعتبر إنشاء النقابات التجارية المستقلة وجمعيات أرباب العمل من العوامل الأخرى ذات الأهمية في هذا الإطار. ففي غياب النقابات التجارية المستقلة، ستتولى الحكومات الأوتوقراطية فرض مخرجات السوق، كما هو الوضع حالياً، مع ما لذلك من آثار غير مرغوب بها لناحية الكفاية الاقتصادية، بدلاً من أن تكون هذه المخرجات نتيجة تسويات يجري التفاوض عليها بين الجهات المشاركة في السوق.

ويُعتبر توافر نظام شامل للضمان الاجتماعي يعمل على النحو المناسب في إطار ديمقراطي ضرورياً أيضاً للحفاظ على التماسك والتضامن الاجتماعيين. فقد أدت أنظمة الضمان الاجتماعي المجزأة وغير الممولة على النحو الملائم في الماضي إلى اضطلاع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية الدينية بهذا الدور، مما كان له بعض الأثر على الارتفاع المخيف في النزاعات الاجتماعية لأسباب عرقية ودينية، وهذا موضوع قابل للنقاش.

على الرغم من أهمية النظام الملائم للضمان الاجتماعي في حسن سير أسواق العمل، فهو غير كاف لوحده

الحواشي

(١) International Labour Organization (2011c).

(٢) United Nations Development Programme (2010).

(٣) المسح المشترك بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية والمذكور في فقرة سابقة مبني على النتائج التي توصل إليها ماكنزي وشركاؤه (McKinsey and Company, 2001).

(٤) البيانات الخاصة بكل بلد مأخوذة من United Nations Development Programme (2011).

(٥) ESCWA (2011e)؛ و Salehi-Isfahani (2010).

(٦) Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques (2009).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) تضم منطقة الإسكوا مجموعتين من البلدان: (أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي وهي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ و(ب) البلدان والأراضي غير التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي يتم تعريفها على أنها «البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً» وهي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن؛ وفي هذه الفئة الأخيرة تُصنَّف السودان واليمن في خانة «أقل البلدان نمواً».

(٩) DESA، الوضع الاقتصادي العالمي والآفاق، 2012.

(١٠) ILO (2010a).

(١١) Organization of the Petroleum Exporting Countries (2011).

(١٢) في هذا الإطار، فاق متوسط سعر النفط الخام برنت متوسط سعر وسترن تكساس إنترميدييت بأكثر من ١١ دولاراً، في حين تخطى متوسط السعر المرجعي لسلة الأوبك متوسط سعر وسترن تكساس إنترميدييت بأكثر من ١٦ دولاراً خلال الأشهر التسع الأولى من عام ٢٠١١.

(١٣) يُتوقع أن يسجل سعر وسترن تكساس إنترميدييت وبرنت ٨٥ دولاراً و١٠٠ دولار على التوالي للبرميل الواحد.

(١٤) بحسب التعريف المعتمد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، يُقصد بحساب رأس المال تحويلات رؤوس الأموال وحيازة/التصرف في الأصول غير المنتَجة وغير المالية؛ أما الحساب المالي فيُقصد به الاستثمارات المباشرة، واستثمارات حافظات الأوراق المالية وغيرها من الاستثمارات، والأصول الاحتياطية. لهذا السبب، يركز هذا المسح بشكل أساسي على الحساب المالي لميزان المدفوعات.

(١٥) انخفضت بنسبة ٤٣ في المائة بحسب بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن المصرف المركزي المصري.

(١٦) بحسب بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن المصرف المركزي اللبناني.

(١٧) المصرف المركزي المصري.

(١٨) في هذا الإطار، تم استبعاد العراق من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لأن هذا البلد قد سجل تراجعاً قدره ٦ مليارات دولار على مستوى العجز في الحساب الجاري، ما قد يحرّف الاتجاه الحقيقي للحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

(١٩) بحسب بيانات ميزان المدفوعات لهذه البلدان على التوالي.

(٢٠) يرتبط الدينار الكويتي بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأمريكي؛ أما الليرة السورية فهي مرتبطة بحق السحب الخاص.

(٢١) ILO (2011b). وقد تم استخدام الأرقام الصادرة عن منظمة العمل الدولية نظراً إلى محدودية البيانات والتقديرات المتعلقة بالبطالة وقلة الاتساق فيما بينها. وبحسب التصنيف الصادر عن منظمة العمل الدولية، يشمل الشرق الأوسط الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن (بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية)؛ في حين مصر والسودان ينتميان إلى شمال أفريقيا.

(٢٢) Jordan, Department of Statistics (2011).

(٢٣) Al-Ahram (2011).

(٢٤) Emirates 24/7 (2011).

(٢٥) ILO (2011c).

(٢٦) UNDP (2010).

(٢٧) ESCWA (2011c).

(٢٨) United Nations Environment Programme (2011).

(٢٩) UNEP (2010).

(٣٠) بحسب البيانات الصادرة عن نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة (AQUASTAT) في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٣١) Abdel Gelil (2010).

(٣٢) جامعة الدول العربية، مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء (آذار/مارس ٢٠١١)، المبادئ التوجيهية حول قدرة البلدان العربية على رفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة.

(٣٣) جامعة الدول العربية، مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، الاستراتيجية العربية لتنمية وتطوير استخدمات الطاقة المتجددة.

(٣٤) ESCWA (2011f).

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) Abdel Gelil (2010).

(٣٨) Organisation for Economic Co-operation and Development (2011).

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) Siam (2009).

(٤١) Food and Agriculture Organization (2006).

(٤٢) تبيِّن نسب الاكتفاء الذاتي حجمَ الإنتاج مقارنة بالاستخدام.

(٤٣) تقوم حسابات الإسكوا على قاعدة البيانات الإحصائية

لمنظمة الأغذية والزراعة المتوفرة على موقع http://faostat.fao.org/defaults.aspx.

(٤٤) FAO (2011).

(٤٥) لا تشمل البيانات والمعلومات المتعلقة بالسودان جنوب السودان.

(٤٦) FAO (2011).

(٤٧) International Fund for Agricultural Development, (2009)؛ وFathi and Feiler (2011)؛ وNasredin (2011)؛ وVerduijn (2011).

(٤٨) Global Wind Energy Council (2008).

(٤٩) European Solar Thermal Electricity Association (2008).

(٥٠) ILO (2011e).

(٥١) Marshall (1950).

(٥٢) Karshenas and Moghadam (2006).

(٥٣) أطلق Waterbury (1983) على هذه التحويلات الاجتماعية تسمية «هدايا سياسية».

(٥٤) The Economist (2011). وكان المقال قائماً على أعمال الباحثين في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

(٥٥) ESCWA and the League of Arab States (2010).

(٥٦) Barro and Lee (2010).

(٥٧) UNESCO Institute for Statistics (2009).

(٥٨) ESCWA and the League of Arab States (2010).

(٥٩) World Bank (2010).

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) ESCWA and the League of Arab States (2010).

(٦٢) مسح البنك الدولي حول التحصيل العلمي لمن عمرهم بين ١٥ و١٩ سنة في مصر، من قاعدة بيانات البنك الدولي حول التحصيل العلمي والتسجيل في المؤسسات التربوية حول العالم.

(٦٣) UNESCO Institute for Statistics (2011).

(٦٤) Assaad (2010)؛ و Salehi-Isfahani (2010)؛ و Salehi-Isfahani, Tunali and Assaad (2009).

(٦٥) يرجى النظر على سبيل المثال إلى: Berthélemy, (1999) Pissarides and Varoudakis؛ و Salehi-Esfahani (2010)؛ و Salehi-Isfahani, Tunali and Assaad (2009)؛ و Makdisi, Fattah and Limam (2006).

(٦٦) Chaaban (2010).

(٦٧) بحسب Assaad (2010)، تزيد فرصة التحاق الفرد بالجامعة من ٩ في المائة للفئة الخُمسية الأدنى من السكان إلى ٨٠ في المائة للفئات الخُمسية الأعلى. وينطبق هذا التفاوت في الوصول أيضاً إلى المرحلة التي تسبق الدخول إلى الجامعة، لا سيما عند الاختيار بين المرحلة الثانوية العامة والفنية. وللخلفية الاجتماعية، بما فيها المستوى العلمي للأهل وقدرتهم على الاستثمار في التعليم الخصوصي، أثرٌ على الوصول إلى المسار الأول وهو الموصل الأساسي إلى الجامعة، في حين أن مَن هم في المرحلة الثانوية الفنية نادراً ما يدخلون الجامعة. وبما أن النظام ما قبل الجامعي غير قادر على إعداد الأطفال من الأسر الفقيرة للالتحاق بالجامعات، فإن الإنفاق العام على التعليم الجامعي يعود بالفائدة بشكل حصري على الشرائح الأكثر ثراء من السكان.

(٦٨) تشكل تونس استثناءاً لأنها اعتمدت مجموعة من «الإجراءات الهادفة ذات الكفاية» التي ساعدت الفقراء على الوصول إلى نظام التعليم العالي.

(٦٩) Makhoul and el-Barbir (2006).

(٧٠) البيانات الخاصة بكل بلد مأخوذة من United Nations Development Programme (2011).

(٧١) ESCWA (2011e)؛ و Salehi-Isfahani (2010).

(٧٢) ESCWA and the League of Arab States (2010).

(٧٣) Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques (2009).

(٧٤) World Bank (2011).

(٧٥) ESCWA and the League of Arab States (2010).

(٧٦) Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques (2009).

(٧٧) من العوامل الأخرى التي تساهم في التجزئة العالية لأسواق العمل في المنطقة لجوء المؤسسات الصغيرة والأصغر إلى التوظيف عبر القنوات غير الرسمية (معظمها روابط عائلية)، مما يشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة في عدة بلدان أعضاء في الإسكوا. يرجى النظر إلى ESCWA (2011b).

(٧٨) Karshenas and Moghadam (2006).

(٧٩) Karshenas (2001a).

(٨٠) ESCWA (2012).

(٨١) ESCWA (2011b).

(٨٢) Bchir (2011).

(٨٣) ESCWA (2010b).

(٨٤) من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة على المستوى الإقليمي إلى توفير محفزات للاستثمار والتنمية عندما تتوفر إمكانات تحقيق التنمية الزراعية. ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اتفقت عليها البلدان العربية في عام ١٩٩٧ ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أزالت الحواجز الجمركية على المنتجات الزراعية بين البلدان الأعضاء فيها بحلول عام ٢٠٠٥، وساهمت في إنشاء سوق عربية مشتركة. ولكن لتاريخه، تبين أن هذه السياسة غير مجدية مقارنةً بغيرها.

(٨٥) ESCWA (2009).

(٨٦) Economic Commission for Africa (2007).

المراجع

Abdel Gelil, I. (2010). Arab Climate Resilience Initiative, Climate Change: Economic Challenges and Opportunities in the Arab Regions. United Nations Development Programme/Regional Bureau for Arab States.

Abdel Samad, Z. and D. Zeidan (2007). Social Protection in the Arab Region: The Challenging Concept and the Hard Reality. Paper prepared for Social Watch Annual Report 2007.

Abu Ismail, K. and S.G. al-Jondi (2011). Poverty and Decent Work in the Arab Region: Where Do We Stand? Paper prepared for the Doha Forum on Decent Work and Poverty Reduction (Doha, 25-26 October 2011).

Adams, R (2006). Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa. Paper prepared for the Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities (Beirut, 15-17 May 2006).

Alkire, S. (2009). Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts. Human Development Research Paper. United Nations Development Programme.

Almeida-Filho, N. (2010). National Health System: A Public Policy Strategy to Overcome Health Inequities in Brazilian Society. Harvard University.

Angel-Urdinola, D.F. and A. Kuddo (2010). Key Characteristics of Employment Regulation in the Middle East and North Africa. July, The World Bank: Washington D.C.

Arab Reform Initiative (2010). The State of Reform in the Arab World 2009-2010.

Assaad, R. (1997). The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labour Market. The World Bank Economic Review, Vol. 11, No.1, pp 85-118.

__ (2010). Equality for all? Egypt's Free Public Higher Education Policy Breeds Inequality of Opportunity. Policy Perspective No. 2, Economic Research Forum.

Assaad, R. and others (2007). Private and Group Tutoring in Egypt: Where is the Gender Inequality? ERF Working Paper No. 0429. Cairo.

Bank Audi. (2010). Syria Economic Report. December.

Bayat, A. (2006). The Political Economy of Social Policy in Egypt. In Social Policy in the Middle East: Economic, Political and Gender Dynamics, M. Karshenas and V.M. Moghadam eds, pp. 135-155.

__ (2002). Activism and Social Development in the Middle East. International Journal of Middle East Studies, Vol. 34, pp. 1-28.

Barber, M., M. Mourshed and F. Whelan (2007). Improving Education in the Gulf. McKinsey Quarterly Report.

Barro, R.J and J.-W.Lee. (2010). A New Data Set of Educational Attainment in

the World, 1950-2010. NBER Working Paper No. 15902.

Bchir (2011). La Lettre du Cercle des Economistes de Tunisie, Numéro 1, Octobre 2011. La TVA sociale: une piste de lutte contre le chômage en Tunisie?

Behrendt C., T. Haq and N. Kamel (2009). The Impact of the Financial and Economic Crisis on Arab States: Considerations on Employment and Social Protection Policy Responses. ILO: Geneva, April.

Berthélemy, J-C., C.A. Pissarides and A. Varoudakis (1999). Human Capital and Growth: The Cost of Rent Seeking Activities. In Economic Growth and Its Determinants, T. de Ruyter van Steveninck ed. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Breisinger, C. and others (2011). Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security. International Food Policy Research Institute.

Business Intelligence Middle East (2011). GCC nationals satisfied with education system. 26 May. Available from www.bi-me.com/doc_print.php?id=52803.

Chaaban, J. (2010). Job Creation in the Arab Economies: Navigating Through Difficult Waters. Arab Human Development Reports Research Paper Series, No.3. UNDP.

Dhillon, N. and T. Yousef eds. (2009). Generation in Waiting: The Unfulfilled Promises of Young People in the Middle East. Washington DC: Brookings Institute.

Economic Commission for Africa (2007). Forum for Development in North Africa: Trade for Growth and Job Creation – Concept and Introductory Paper.

El-Araby, A. (2010). Comparative Assessment of Higher Education Financing in Six Arab Countries. In A. Galal and T. Kanan, Financing Higher Education in Arab Countries. Policy Research Report No. 34. Economic Research Forum, Cairo.

El-Laithy, H. (2011). Levels of Provision of Social Security in ESCWA Countries. Paper prepared for the Expert Group Meeting on Social Security in Western Asia: Accessibility and Sustainability (Beirut, 8-9 September 2011).

ESCWA (2007). MDGs in the Arab Region 2007: Progress and Challenges.

__ (2009a). Assessment of Trade Policy Trends and Implications for the Economic Performance of the ESCWA Region. E/ESCWA/EDGD/2009/1.

__ (2009b). Integrated Social Policy: Visions and Strategies in the ESCWA Region, Report III. E/ESCWA/SDD/2009/4.

__ (2010a). Managing Change: Social Policy for Economic Development. E/ESCWA/SDD/2010/Technical Paper. 5.

__ (2010b). Food Security and Conflict in the ESCWA Region. E/ESCWA/ECRI/2010/1.

__ (2011a). The Governance Deficit and Conflict Relapse in the ESCWA Region: An Overview. E/ESCWA/ECRI/2011/1.

__ (2011b). Integrated Social Policy Report IV: Labour Markets and Labour Market Policy in the ESCWA Region. E/ESCWA/SDD/2011/3.

__ (2011c). Regional Review of Institutions for Sustainable Development in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2011/5.

__ (2011d). Financial Inclusion in the ESCWA Region.

__ (2011e). Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication, Principles, Opportunities and Challenges in the Arab Region. Forthcoming publication.

__ (2011f). Local Manufacturing of Solar and Wind Electricity Equipment: Potentials and Perspectives in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/2.

__ (2012). Intra-Arab Integration Report. Forthcoming publication.

ESCWA and the League of Arab States (2010). The Third Arab Report on the Millennium Development Goals 2010 and the Impact Of The Global Economic Crises. E/ESCWA/EDGD/2010/3.

Esping-Andersen, (1990). The three Worlds of Welfare Capitalism. Princeton University Press: New Jersey.

European Solar Thermal Electricity Association (2008). Solar Thermal Electricity Report.

Fathi, H. and G. Feiler (2011). Setting the Context: Social and Political Transition in the Middle East – Implication for Food Security and Nutrition. Paper prepared for the Regional Multi-Stakeholder Workshop on Food Security and Nutrition (Cairo, 3-4 October 2011).

Food and Agriculture Organization (2002). World Agriculture: Towards 2015/2030. Rome.

__ (2006). Food Security. Policy Brief No. 2. Rome.

__ (2011). GIEWS Country Briefs. Available from www.fao.org/giews/countrybrief/index.jsp.

Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques (2009). Femise Report On The EuroMediterranean Partnership: Mediterranean Partner: Countries Facing the Crisis. Marseilles, France.

Gallup Survey (2011). The Gallup report 2011 refers to the Abu Dhabi Gallup Center report on progress in GCC countries. The report is available at the following link. http://www.abudhabigallupcenter.com/147758/REPORT-Progress-Tradition-Gulf-Cooperation-Council-States.aspx.

Global Wind Energy Council (2008). Global Wind Energy Outlook 2008.

Gough, I, (2004). East Asia: The Limits of Productivist Regimes. In Insecurity and Welfare Regimes in Asia, Africa and Latin America: Social Policy in Development Contexts, I. Gough and G. Wood eds. Cambridge University Press: Cambridge, chap. 5, pp.169-200.

Ianchovichina, G. and L. Kee (2010). Anatomy of Non-Oil Export Growth in the Middle East and North Africa Region. The World Bank.

International Finance Corporation and Islamic Development Bank (2011). Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential. April. Available from www.e4earabyouth.com/downloads/IFCBook_A4_Online_Complete.pdf.

International Fund for Agricultural Development, FAO and the World Bank (2009). Improving Food Security in Arab Countries. Washington D.C.

International Labour Organization (2008). Tripartite Meeting on the Future of Social Security in Arab States (Amman, 6-8 May 2008). Social Security Policy Briefings. Paper 5.

__ (2010a). World of Work Report: From One Crisis to the Next. Geneva: International Institute for Labour Studies.

__ (2010b). Key Indicators of the Labour Market 2010 (KLIM), Available from www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm.

__ (2011a). Statistical Update on Arab States and Territories and North African Countries. Department of Statistics. Geneva: International Labour Office.

__ (2011b). Global Employment Trends.

__ (2011c). Global Employment Trends for Youth: Update.

__ (2011d). World Social Security Report, 2010/11.

__ (2011e). Green Jobs Assessment in Lebanon.

International Monetary Fund (2011). World Economic Outlook.

Jordan, Department of Statistics (2011). Press release. 4 October.

Karshenas, M. (2001a). Economic Liberalization, Competitiveness, and Women's Employment in the Middle East and North Africa. In Labour and Human Capital in the Middle East, D. Salehi-Esfahahi ed. Ithaca Press: Reading, chap.4, pp.147-169.

__ (2001b). Structural Obstacles to Economic Adjustment in the MENA Region: The International Trade Aspects. In The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa, H. Hakimian and Z. Moshaver eds. Curzon Press: Surrey, chap. 3, pp. 59-80.

Karshenas, M. and V.M. Moghadam (2006). Social Policy in the Middle East: Economic, Political and Gender Dynamics. Basingstoke: Palgrave Macmillan publishers.

League of Arab States. Energy Directorate at the Council of Arab Ministers for Electricity (March 2011). The Guideline of Arab Countries' Potentials to Raise the Efficient Production and Consumption of Energy, League of Arab States.

__ Energy Directorate at the Council of Arab Ministers for Electricity (November 2010). Arab Strategy for Developing Renewable Energy Utilization 2010-2030, League of Arab States.

League of Arab States and UNDP (2009). Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach. Cairo.

Makdisi, S., Z. Fattah and I. Limam (2006). Determinants of Growth in the MENA Region. In Explaining Growth in Middle East and North Africa, J. Nugent and M.H. Pesaran eds. London: Elsevier.

Makhoul J. and F. el-Barbir (2006). Obstacles to Health in the Arab World.

McKinsey and Company (2011). International Finance Corporation and the Islamic Development Bank (2011). Education for Employment:Realizing Arab youth potential. Download http://e4earabyouth.com/report.php.

Marshall, T.H. (1950) "Citizenship and Social Class", in Citizenship and Social Class and Other Essays. Cambridge University Press.

Moghadam, V.M. (1998). Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

__ (2003). Engendering Citizenship, Feminizing Civil Society: The Case of the Middle East and North Africa. Women and Politics, Vol. 25, No. ½, pp. 63-88.

__ (2011). Toward Economic Citizenship: The Middle East and North Africa. In Making Globalization Work for Women: The Role of Social Rights and Trade Union Leadership, V.M. Moghadam, M.M. Fonow and S. Franzway eds. Albany: State University of New York Press.

Nasredin, E. (2011). Price Volatility and Food Security: Regional Perspective. Paper prepared for the Regional Multi-Stakeholder Workshop on Food Security and Nutrition (Cairo, 3-4 October 2011).

Organisation for Economic Co-operation and Development (2011). A Green Growth Strategy for Food and Agriculture: Preliminary Report. OECD.

Oman, Ministry of National Economy, Directorate General of Economic and Statistics (March 2010). Foreign Investment, Statistics Bulletin No. 4.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (2011). Monthly Oil Market Report. November.

Paim, J. and others (2011). The Brazilian Health System: History, Advances, and Challenges. The Lancet, Vol. 377, No. 9779, 21 May, pp. 1778-1797.

Prasad, N. (2008). Policies for Redistribution: The Use of Taxes and Social Transfers. International Institute for Labour Studies, Geneva.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2012), World Economic Situation and Prospects 2012.

Rocha, R. (2011). Financial Access and Stability: A Road Map for the Middle East and North Africa. The World Bank.

Roushdy, R (2009). International Migration, Remittances and Household Poverty Status in Egypt. Population Council, MENA. Cairo.

Salehi-Isfahani, D. (2010). Human Development in the Middle East and North Africa. Human Development Reports. Research Paper 2010/26. UNDP.

Salehi-Isfahani, D., I. Tunali and R. Assaad (2009). A Comparative Study of Returns

to Education in Egypt, Iran and Turkey. Middle East Development Journal, Vol. 1, No. 2, December. pp. 145-187.

Samman, H. and R. Shediac (2010). Meeting the Employment Challenge in the GCC: The Need for a Holistic Approach. Ideation Center Insight. Booz Allen and Company.

Siam, G. (2009). Food Supply Crisis and the Role of Agriculture in the Middle East and North Africa (MENA) Region.

Tansel, A. and F. Bircan (2004). Private Tutoring Expenditures in Turkey. IZA Discussion Papers, No. 1255. Institute for the Study of Labour.

United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report, various issues.

United Nations Development Programme (2009). Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries. New York: UNDP.

__ (2010). Arab Human Development Report: Population Levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities. Research Paper Series. Regional Bureau of Arab States.

__ (2011). Human Development Report 2011. New York: UNDP.

United Nations Environment Programme (2010). First Meeting of the Issue Management Group on a Green Economy: Summary. Environment Management Group, Washington, D.C.

__ (2011). Towards a Green economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication.

UNESCO Institute for Statistics (2009). Global Education Digest 2009: Comparing Education Statistics Across the World. UNESCO Institute for Statistics (UIS), Montreal.

__ (2010a). Literacy and schooling indicators – UNESCO (2010a).

__ (2010b). Correspondence on education indicators. March. Montreal.

__ (2011). Out of School Children: New Data Reveals Persistent Challenges. UIS Fact Sheet. June, No. 12.

Verduijn, R. (2011). Price Volatility: The Global Perspective. Paper prepared for the Regional Multi-Stakeholder Workshop on Food Security and Nutrition (Cairo, 3-4 October 2011).

Waterbury, J. (1983). The Egypt of Nasser and Sadat. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Weigand, C. and M. Grosh (2008). Levels and Patterns of Safety Net Spending in Developing and Transition Countries. Social Protection Discussion Paper No. 0817. June. The World Bank, Washington D.C.

World Bank Database on Educational Attainment and Enrollment around the world.

World Bank (2010). World Development Indicators. December.

__ (2011). World Development Indicators. September.

World Bank (2011): Investing for Growth and Jobs. World Bank Middle East and North Africa Region Economic

Developments and Prospects, September 2011. Washington.

World Health Organization (2011). World Health Statistics 2011.

NEWS ARTICLES

Al-Arabia News (2011). United Arab Emirates will continue with US Treasury bills but may diversify holdings to include Chinese currency. 2 June.

Al-Ahram Weekly (2011). Pound's subtle slide. 2 April.

Arab News (2011). Macroeconomic stability key to Kingdom's growth, 18 February.

Alif Arabia (2011). Cost of Arab Spring. 6 September.

Al-Ahram (2011). Retaining unemployment. 24 October.

Banker Middle East (2010). The man in Oman. January.

Daily Star (2011). Fresh debate over fate of Lebanon's peg. 13 August.

Daily News Egypt (2011). Egypt central bank says will let pound respond to demand. 16 March.

The Economist (2011). Throwing money at the street. 10 March. Available from www.economist.com/node/18332638/print.

Emirates 24/7 (2011). Saudi companies warned over job nationalization. 29 June.

Gulf News (2011). Gulf economies better off with dollar-pegged currencies. 7 February.

Gulf News (2011). Oman must plan for Forex shift. 3 April.

Gulf News (2010). Facts about Tropical Cyclone Phet. 6 June. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/oman/facts-about-tropical-cyclone-phet-1.636372.

IRIN (2010). Syrian Arab Republic: Drought pushing millions into from www.irinnews.org/report.aspx ?reportid=90442.

OneOman (2011). Update 1 – Oman storm death toll rises to 14. 3 November. Available from http://oneoman.com/2011/11/03/oman-hit-by-heavy-storms-at-least-6-dead/.

Reuters (2010). Arab world among most vulnerable to climate change. 14 November. Available from www.reuters.com/article/2010/11/14/us-climate-mideast-idUSTRE6AD1BK20101114.

Yemen Times (2010). Speculators contest CBY on exchange rate. 8 September.

Zawya (2010). Arab Gulf States say not concerned over dollar decline. 9 November.

Zawya (2011). Kuwait Dinar Peg to Currency Basket Shields Econ – Ctrl Bk Head. 24 August.